جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص إدارة بيئية وسياحية

بعنوان:

تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

دراسة عينة من مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

من إعداد المترشح: رضا محتار

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ 06 مارس 2019 أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور:	الحاج عرابة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
الأستاذ الدكتور:	محمد زرقون	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور:	معراج هواري	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشا
الدكتور:	طاهر خامرة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتور:	إلياس شاهد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا
الدكتور:	عبد القادر حليس	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

شكـــر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

الأستاذ الدكتور محمد زرقون الذي شرّفني بتأطيري وإشرافي على هذه الأطروحة، كما أشكره على توجيهاته القيمة وتحفيزه على إتمام العمل.

كما لا يفوتني إلا أن أتقدم بخالص الشكر لكل أستاذ محكم أو مقوم

أفادنا بعلمه ونصحه، وإلى كل الذين أجابوا على استمارة الاستبيان في مختلف المؤسسات.

وعرفان بالجميل أتقدم بخالص وجزيل الشكر لكل من ساعدنا في توزيع الاستبيان وجمعه.

الإهـداء

إلى روح أبي الطاهرة؛ صدقة جارية؛

إلى أمي متعها الله بالصحة والعافية؛

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم وبناتهم حفظهم الله جميعا؛

إلى زوجتي وعائلتي الصغيرة، رعاهم الله؛

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد؛

إلى جميع أقاربي وأصدقائي وزملائي في العمل؛

إلى كل من علمني حرفاً؛

إلى كل من أحب العلم والعلماء؛

إليهم جميعاً أهـدى ثمرة جهدي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري، وكذا تحديد الجوانب الكفيلة بتحسين قدرات المؤسسات الجزائرية لكي تتلاءم مع أبعاد التنمية السياحية المستدامة. وتوصلت الدراسة، بعد التحليل لـ (143) استبيانا تمّ توزيعه على عينة من المسئولين والمشرفين على مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري، لحضنا وعي كبير لدى المسيرين بأهمية تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة بصفتها الشرط الأساسي للاستمرار في قطاع تنافسي عالمي، وأن على هذه الأخيرة الاستثمار بشكل يتلاءم مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة لضمان تنمية متوازنة ومسئولة تلبي حاجات السياح بشكل عقلاني وتأخذ بعين الاعتبار الآثار التنموية الحالية والمستقبلية لأنشطتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات السياحية، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي.

Résumé :

L'objectif recherché de cette étude est d'identifier dans quelle mesure les dimensions du développement durable sont atteintes dans les entreprises du secteur du tourisme algérien, ainsi que les aspects permettant d'améliorer les capacités de ces entreprises à s'adapter aux exigences du développement d'un tourisme durable. À la suite de l'analyse de (143) questionnaires distribués à un échantillon de responsables et de superviseurs du secteur du tourisme algérien, nous avons constaté que ces derniers étaient très conscients de l'importance de réaliser les dimensions du développement d'un tourisme durable comme condition préalable de continuité dans un environnement de compétitivité international. Pour ce faire, les entreprises algériennes doivent investir conformément à un développement équilibré et responsable qui réponde aux besoins des touristes de manière rationnelle et prenne en compte les impacts actuels et futurs de leurs activités sur le développement.

Mots clés : Entreprises touristiques, Développement durable, Développement du tourisme durable, développement économique, développement social, développement environnemental, développement technologique.

Abstract:

The objective of this study is to identify to what extent the dimensions of sustainable development are reached in companies in the Algerian tourism sector, as well as aspects to improve the capacities of these companies to adapt to the requirements of the development of sustainable tourism. As a result analysis of (143) questionnaires distributed to a sample of managers and supervisors of the Algerian tourism sector, we found that they were very aware of the importance of realizing the dimensions of the development of a sustainable tourism as a precondition for continuity in an environment of international competitiveness. To do this, Algerian companies must invest according to a balanced and responsible development that meets the needs of tourists in a rational way and takes into account the current and future impacts of their activities on development.

Key words: Tourism enterprises, Sustainable development, Sustainable tourism development, development Economic, Social development, Environmental development, Technological development.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الملخص	V
الفهرس	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XIII
قائمة الملاحق	XV
مقدمة	أ-ذ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة	2
المبحث الأوّل: ماهية التنمية المستدامة	3
المبحث الثاني: ماهية السياحة	22
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة	35
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للواقع السياحي بالجزائر	42
المبحث الأول: مقومات السياحة في الجزائر	44
المبحث الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030	56
الفصل الثالث: الدراسات السابقة وطريقة وأدوات الدراسة الحالية	88
المبحث الأول: الدراسات السابقة	90
المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة	103
الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	127
المبحث الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	129
المبحث الثاني: اتجاه عينة الدراسة نحو تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة	135
المبحث الثالث: نموذج مقترح لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري	158
خاتمة	167
قائمة المراجع	174
قائمة الملاحق	180
قائمة المحتويات	188

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة	05
2-1	مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة	35
1-2	خطة الأعمال للقطاع السياحي لآفاق 2015	60
2-2	وضعية المشاريع السياحية خلال سنتي 2013 و 2014	71
3-2	وضعية المؤسسات الفندقية الوطنية سنة 2014	71
4-2	تطور الوكالات السياحية والأسفار خلال سنتي 2013 و 2014	72
5-2	تطور عدد السياح الواردين إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2015	72
6-2	تطور عدد العاملين في قطاع السياحة خلال الفترة (2004-2014)	75
7-2	المقومات السياحية في الجزائر لسنة 2017	75
8-2	بيئة الأعمال في الجزائر	77
9-2	السلامة والأمن في الجزائر	78
10-2	الصحة والنظافة في الجزائر	78
11-2	الموارد البشرية وسوق العمل في الجزائر	79
12-2	جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر	80
13-2	تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر	81
14-2	الانفتاح الدولي في الجزائر	82
15-2	تنافسية السعر في الجزائر	82
16-2	الاستدامة البيئية في الجزائر	83
17-2	البنية التحتية للنقل الجوي في الجزائر	84
18-2	البنية التحتية للنقل البري والبحري في الجزائر	84
19-2	البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر	85
20-2	الموارد الطبيعية الجزائرية	86
21-2	الموارد الثقافية وأعمال السفر بالجزائر	86
1-3	الدراسات السابقة المحلية	95
2-3	الدراسات السابقة الدولية باللغة العربية	98
3-3	الدراسات السابقة الدولية باللغة الفرنسية	99

4-3	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستبيان	106
5-3	معالجة مقياس ليكارت (درجة الموافقة)	107
6-3	محاور الاستبيان وعدد الفقرات التي تندرج تحتها	108
3- 7	معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية له	110
3- 8	معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية له	111
3- 9	معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات البعد الثالث والدرجة الكلية له	112
10-3	معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات البعد الرابع والدرجة الكلية له	112
3- 11	معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية له	113
3- 12	الصدق البنائي للمجال الأول	114
3- 13	الصدق البنائي لمجالات الدراسة	115
3- 14	معاملات الثبات حسب معادلة (الفا كرونباخ)	116
3- 15	اختبار التوزيع الطبيعي	117
3- 16	اختبار التوزيع الطبيعي المختصر	120
3- 17	جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف قطاع النشاط	121
3- 18	جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السن	122
3- 19	جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الخبرة	123
3- 20	جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف المؤهل العلمي	123
3- 21	جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف المنصب	124
4- 1	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	128
2-4	نتائج تحليل فقرات البعد الاقتصادي للتنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة	136
4- 3	نتائج تحليل فقرات البعد التكنلوجي من وجهة نظر عينة الدراسة	138
4-4	نتائج تحليل فقرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي من وجهة نظر عينة الدراسة	140
5-4	نتائج تحليل فقرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة	142
6-4	نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام للاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع	143

	النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة	
7-4	نموذج رياضي لأبعاد التنمية السياحية المستدامة	146
8-4	مؤشرات إحصائية للنموذج المقدر	146
9-4	تحليل تباين خط الانحدار	147
10-4	يمثل قيم معاملات الانحدار للمقدرات	148
11-4	نموذج رياضي معدل لأبعاد التنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة	150
12-4	مؤشرات إحصائية للنموذج المعدل	150
13-4	تحليل تباين خط الانحدار للنموذج المعدل	152
14-4	قيم معاملات الانحدار لمقدرات النموذج المعدل	153

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	التصميم العام للدراسة	ح
1-1	أبعاد التنمية المستدامة	11
2-1	مخطط زهرة اللوتس لتمثيل مفهوم الاستدامة	12
3-1	علاقة الترابط بين المؤسسات السياحية	30
1-2	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030	59
2-2	تطور نسبة الإيرادات السياحية من الناتج	74
3-2	تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر	81
1-3	نموذج الدراسة الميدانية	104
1-4	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	129
2-4	نتائج تحليل فقرات البعد الاقتصادي للتنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة	130
3-4	نتائج تحليل فقرات البعد التكنولوجي من وجهة نظر عينة الدراسة	131
4-4	نتائج تحليل فقرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي من وجهة نظر عينة الدراسة	132
5-4	نتائج تحليل فقرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة	133
6-4	نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام للاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة	134
7-4	نموذج مقترح لتعزيز التوافق بين تحقيق التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات السياح في الجزائر	157

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	يبين أداة الدراسة (الإستبيان)	181
2	قائمة المحكمين	186

مقدمة

تتوجه معظم دول العالم إلى وضع خطط تنموية تهدف إلى النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وبالتالي تغيير ورفع الاستهلاك والادخار والناتج القومي ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة أساسية لتطور وبقاء الدول، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية، وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المضطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة العامة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة استنزاف الموارد الطبيعية وبالتالي عدم تحقيق النتائج المنتظرة من البرامج التنموية مما يصعب تحقيق التنمية للبلد بشكل متوازن ودائم.

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم آخر للتنمية يسمى التنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي من جهة وبين المجتمعات الحالية والمستقبلية من جهة ثانية، هذه التنمية المتوازنة لا ترتكز فقط على المؤشرات الاقتصادية كمعدلات النمو الاقتصادية بل تتعداها إلى المؤشرات البيئية والاجتماعية والتكنولوجية كتحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان...، وتهدف بشكل أساسي إلى تقييم الأثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للمشاريع التنموية.

نتج عن التداخل بين البعد البيئي وأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ظهور مفهوم الاستدامة التنموية وهي تلك التنمية القابلة للاستمرار والديمومة، والتنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة الاقتصادية، لذلك فإن الأهداف التنموية والبيئية وجهان لعملة واحدة.

ويعتبر النشاط السياحي العماد الأساسي لاقتصاديات العديد من الدول نظرًا لما يحققه من مداخيل معتبرة إضافة لارتباطه بأنشطة اقتصادية أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر كالنقل والمطاعم والفندقة، البناء...، مما يخلق فرصا هامة للتوظيف بشكل مباشرة وغير مباشرة مما يساهم في خفض معدلات البطالة، ونذكر على وجه الخصوص تجارب بعض الدول المجاورة مثل تونس والمغرب اللتين تعتمدان بشكل كبير على مداخيل السياحة، كما خطت مصر وبعض دول الخليج العربي خطوات عملاقة في هذا المجال مما جعلها تنافس بعض الدول ذات الإختصاص مثل فرنسا وإسبانيا.

خلال العشريتين الأخيرتين انتبهت الجزائر إلى أهمية النشاط السياحي باعتباره من أهم أنشطة قطاع الخدمات وذلك من خلال إدراج جميع أبعاده ضمن سياستها التنموية كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية، والجزائر من خلال مواردها الطبيعية المختلفة وتراثها وموقعها الاستراتيجي من خلال قربها لأهم البلدان المصدرة للسواح، تسعى إلى بناء سياحة متفتحة مبنية على أساس الأصالة والمعاصرة، فقد عبرت عن هذا الطموح من خلال تبني استراتيجية تنموية سياحية مستدامة عن طريق اعتمدتها على مخطط عمل التنمية السياحة المستديمة الذي تمت المصادق عليه من طرف الوزارة الوصية بتاريخ 14 أكتوبر 2001، من أجل تنظيم هذا النشاط الاقتصادي وحماية موارده الطبيعية وخلق فرص الاستثمار فيه مع مراعاة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في هذا المجال.

وعلى ضوء ما سبق طرحه وفي ظل الجدل القائم في الجزائر حول مكانة السياحة في الاقتصاد الوطني وحول طبيعة علاقتها بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر تبرز لنا معالم الإشكالية الأساسية فيما يلي:

إلى أي مدى تتبنى مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائرية أبعاد التنمية المستدامة؟

وتنبثق عن هذه الاشكالية الرئيسية **الأسئلة الفرعية الآتية:**

- ما مدى مساهمة البرامج والسياسات العامة في مساعدة المؤسسات السياحية الجزائرية لتبني أبعاد التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن تحفيز هذا القطاع بالنظر للإمكانيات الاقتصادية الحالية وفي ظل الرهانات المستقبلية؟
- ما مدى إدماج أبعاد التنمية السياحية المستدامة في مخرجات النشاط السياحي الجزائري؟
- كيف يمكن تفعيل االخطط والبرامج الخاصة بالتنمية السياحية المستدامة التي تتبنها السلطات العمومية لتحسين أداء هذا القطاع الاستراتيجي؟

1) فرضيات البحث:

وكإجابة أولية للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- لم تستطع السياسات والبرامج للدولة دمج ابعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري؛

- تهدف الأنشطة والخدمات السياحية الى تلبية متطلبات الزبون السياحي المحلي والدولي والتي تأخذ بعين الاعتبار تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر هي دون المستوى المطلوب؛
- تدمج المؤسسات السياحية الجزائرية البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التكنولوجي والبيئي في أنشطتها من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛
- تعتبر الرؤية الاستراتيجية للدولة حجر الزاوية لبناء تنمية سياحية مستدامة والذي يخلق الالتزام وهذا عن طريق تفعيلها وتبيان مقاصدها.

2) دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة اعتبارات أدت بنا الى اختيار هذا الموضوع وهي:

- المواصلة في نفس نهج تخصصنا؛
- الرغبة في إثراء مكتبنا بمواضيع خاصة بالتنمية المستدامة؛
- كما تعود أسباب اختيار هذا القطاع دوره المهم في خلق التنمية في الجزائر وفي ظل المتغيرات العالمية؛
- الالمام بالتجارب الدولية في هذا المجال للاستفادة منها والاعتماد عليها من أجل وضع وتصحيح الاستراتيجية السياحية الجزائرية ومساعدة مؤسسات قطاع النشاط السياحي على تبني وتحقيق التنمية المستدامة.

3) أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف البحثية والتي تتمثل فيما يلي:

- الإلمام بأهم المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع كمفهوم التنمية السياحية ومفهوم الاستدامة وخصوصيتها ومفهوم التنمية السياحية المستدامة؛
- دراسة قطاع النشاط السياحي الجزائري وبيان أهميته من خلال واقعه الحالي وتوجهاته المستقبلية ضمن الخطط التنموية للبلاد؛

- معرفة واقع تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي في الجزائر نظرا لدورها في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والبيئة؛
- تقديم اقتراحات مبنية على منهجية علمية للمسئولين على القطاع السياحي وجميع الفاعلين الاقتصادين في مجال قطاع النشاط السياحي الجزائري للمساعدة على إدماجها لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛

4) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول بالدراسة والتحليل أحد أهم القطاعات الاقتصادية ألا وهو القطاع السياحي الذي مكن العديد من دول العالم على خلق معدلات نموا عالية والتي أثرت بشكل ايجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذه النتائج كان لها تأثيرات خطيرة على التنمية في هذه الدول من خلال زيادة معدلات التلوث واستنزاف للموارد، وفي ظل التوجهات العالمية لهذا النشاط الحيوي كاعتبار سنة 2017 كسنة سياحة مستدامة، ومؤسسات النشاط السياحي الجزائري هي الحلقة الأساسية لخلق خدمات ومنتجات سياحية مستدامة تلبي متطلبات السياح الحالين والمستقبلين وهذا لا يكون الا من دراستها ومعرفة مدى تبنيها أبعاد التنمية المستدامة والسبل الكفيلة لدمجها في أنشطتها في ظل التحديات المستقبلية والتنافسية العالمية لهذا النشاط الاقتصادي.

5) حدود الدراسة:

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل الدراسة تمّ وضع حدود وأبعاد للدراسة تمثلت أساساً فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على قياس مستوى تبني مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري أبعاد التنمية السياحية المستدامة من خلال وجهة نظر عينة الدراسة وتحديد السبل الكفيلة لتحقيق التوافق بين مخرجات مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري ومتطلبات التنمية المستدامة؛
- **الحد المؤسسي:** شملت الدراسة مجموعة من مؤسسات تنشط في مختلف قطاعات النشاط السياحي الجزائري؛

- **الحد البشري:** اهتمت الدراسة باستقصاء كل مدير أو مسؤول ينشط لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري محل الدراسة؛
- **الحد الزماني:** للإحاطة بجوانب الموضوع تمّ الاعتماد على بيانات ومعطيات من سنة 1990م إلى الوقت الحالي، أما في الجانب الميداني فتمت عملية تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) وتحليلها وتفسيرها في الفترة ما بين أول ديسمبر 2016 الى غاية 30 أفريل 2017.

6) الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع السياحة، لكن معظمها اهتمت بدراسة التنمية السياحية بشكل عام، إلا في أواخر القرن الماضي بدأت بالتطرق للتنمية السياحية المستدامة ونظرا لحداثة الموضوع في الجزائر خاصة فيما يتعلق بمؤسسات قطاع النشاط السياحي فإن مجالات البحث فيه تعتبر خصبة وهذا لنقص الدراسات في هذا الموضوع، ورغم هذا خصصنا جزء من هذه الدراسة (**الفصل الثالث**)، حيث تم من خلاله توضيح الدراسات النظرية والعملية السابقة المرتبطة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كل من الجزائر وكذا بعض الدراسات الأجنبية منها العربية، وهذا من أجل استعراض مميزات الدراسة الحالية وموقعها من الدراسات السابقة.

7) تحديد إطار وعينة الدراسة:

بهدف معرفة إلى أي مدى تم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي في الجزائر، رأينا ضرورة تجسيد ذلك من خلال دراسة تطبيقية موسعة على عدة مؤسسات التي تنشط في هذا القطاع بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا لتقييم واقع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة لدى المؤسسات الجزائرية الناشطة في هذا القطاع، وسوف يتم إتباع المنهجية التي جرى استخدامها في العديد من الدراسات السابقة والمتمثلة في استعمال أسلوب أداة الاستبيان،

تحصلنا على معلومات وبيانات من خلال الاستبيان التي أجريت مع العديد من المسؤولين والإطارات الناشطين لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي، والتي سمحت للباحث بمعرفة مدى تبني أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة انطلاقا من جمع كل هذه المعطيات وتحليلها.

8) المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الدراسة والمتعلقة بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي في الجزائر فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في أغلب أجزاء القسم النظري، من خلال وصف مفاهيم التنمية المستدامة وخصوصيتها بالنسبة للمؤسسات قطاع النشاط السياحي بالإضافة إلى الوسائل المساعدة للمؤسسات على إدماج أبعاد التنمية المستدامة، إضافة إلى دراسة الحالة في القسم التطبيقي لدراسة الموضوع.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فهي:

نوعية ومصادر البيانات: على مستوى الجانب النظري تم الاعتماد على المسح المكتبي من الكتب والدوريات والأطروحات على مستوى المكتبات الوطنية والدولية، بهدف التعرف على الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، أما على المستوى التطبيقي فلقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان والتي تم الحصول عليها من المؤسسات موضوع الدراسة.

الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات: استخدمنا بعض الأساليب والأدوات المتمثلة في أدوات التحليل الإحصائي حيث قمنا باختبار مجموعة من الفرضيات من وجهة نظر الإحصاء الاستدلالي بالاستعانة بالبرنامج **EXCEL** والبرنامج الإحصائي **SPSS**؛

9) هيكل وأجزاء البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم موضوع البحث إلى أربعة (**04**) فصول بعد المقدمة؛ منها فصلين (**02**) نظريين يتضمنان الجانب العلمي والنظري للدراسة، وفصلين (**02**) تطبيقيين يتضمنان الجانب العملي والميداني للبحث تليها خاتمة كما يلي:

الفصل الأول: خصص لدراسة الأسس النظرية حول **الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة،** ولتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة (03) مباحث، وهذا من خلال تبيان الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، كما تم إبراز خصوصيات القطاع النشاط السياحي بالإضافة الى التطرق الى التنمية السياحية المستدامة من خلال أبعادها الأساسية.

الفصل الثاني: خصص **كدراسة تحليلية لواقع السياحة في الجزائر**، ولتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين (**02**)، وذلك من خلال القاء الضوء على مقومات السياحة الجزائرية الكبيرة والفريدة من نوعها في العالم وواقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث: يحتوي على **الدراسات السابقة وأدوات الدراسة الحالية**، ويتعلق الأمر بمعرفة أهم الدراسات السابقة للموضوع الدراسة والتي تعددت من محلية وأجنبية مما يساهم في إظهار وجه نظر الدراسة الحالية كما تم إبراز خصوصية ومميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة بعدها تطرقنا إلى الأدوات والطرق المستعملة في هذه الدراسة، حيث عالجنا ذلك في المبحث الثاني، من خلاله تم تقديم أدوات ومتغيرات الدراسة من خلال وصف مجتمع الدراسة ومعرفة أساليب جمع البيانات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات الخاصة بدراستنا الحالية.

الفصل الرابع: يحتوي على **دراسة تطبيقية تحليلية**، ويتعلق الأمر بما مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي في الجزائر، حيث عالجنا ذلك في ثلاثة (**03**) مباحث، من خلاله تم مناقشة وتحليل نتائج الدراسة والمتعلقة بالفرضيات الأربعة للدراسة من خلال الاختبار الإحصائي وهذا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**) وفي الاخير عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها انطلاقا من كل المعطيات للدراسة التطبيقية.

خاتمة: قدمنا ملخصا عاما عن الموضوع واختبار لفرضيات الدراسة وصولا الى أهم النتائج المتوصل إليها، فضلا عن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

الشكل أدناه يبين التصميم الهيكلي من المقدمة إلى الفصول إلى الخاتمة كما يلي:

الشكل رقم (1): التصميم العام للدراسة

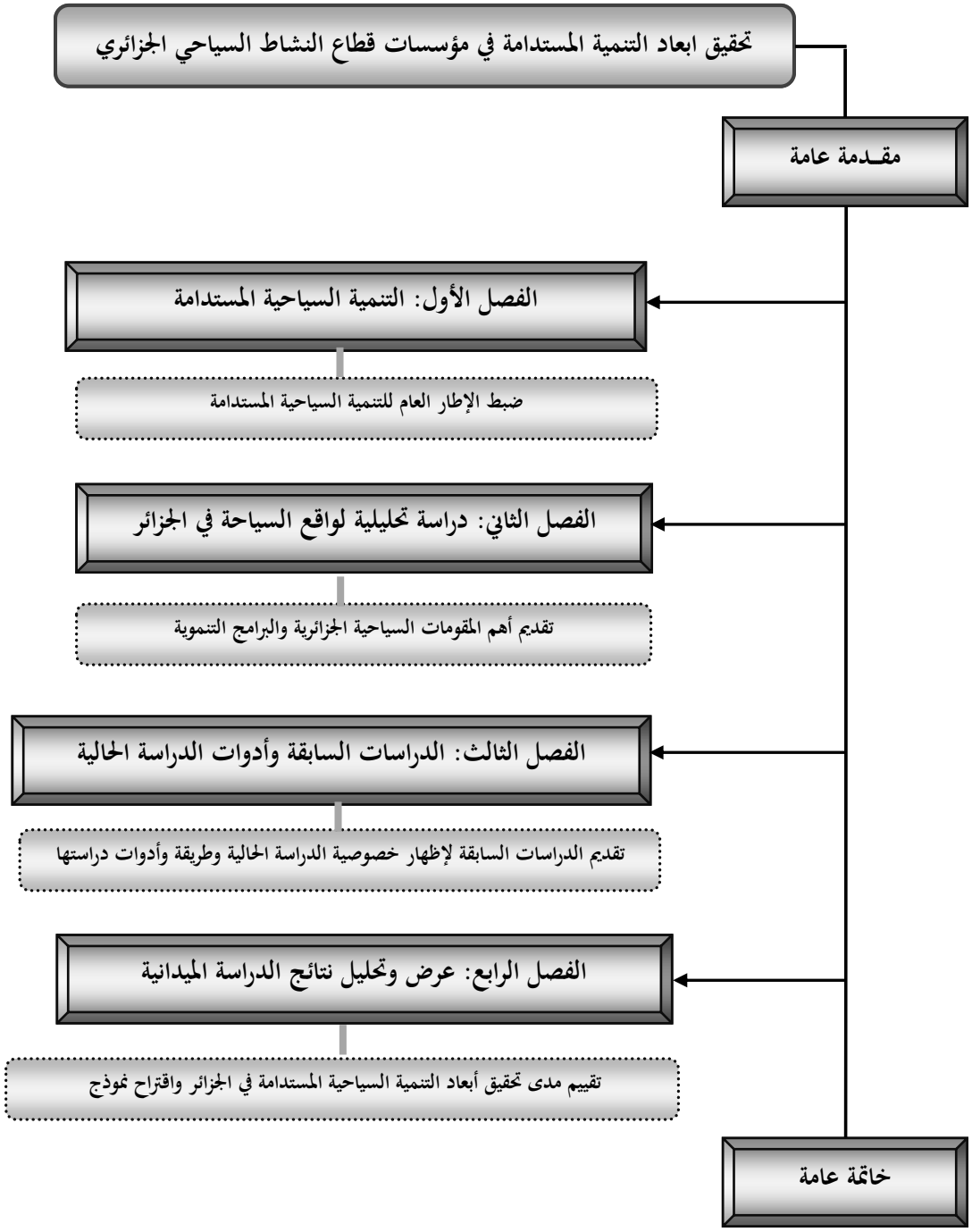

المصدر: من إعداد الباحث

10) صعوبات الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أنه في أغلب الحالات تواجه الباحث عند إعداده لدراسة موضوع ما بعض الصعوبات، واجه الباحث في هذه الدراسة عدد اً من الصعوبات تمثلت في:

- صعوبة حصر وتحديد مؤشرات قياس تبني أبعاد التنمية المستدامة نظراً لوجود أطر مختلفة تحدد هذه الأبعاد؛
- صعوبة الحصول على إحصائيات وطنية حديثة بخصوص مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري تساعد على تحليل موضوع الدراسة مثل حجم المؤسسات والمؤسسات التي لها علاقة بالقطاع السياحي الجزائري ....)؛
- صعوبة الحصول على إحصائيات تساعد في ضبط حجم عينة الدراسة؛
- صعوبة توزيع وجمع الاستبيان على اعتبار أن العينة المستهدفة تضم كل المسؤولين والمسيري في مختلف المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي الجزائري؛
- عدم توفر معلومات دقيقة خاصة بوضعية سوق السياحة الجزائري، وخاصة تلك المتعلقة بتبني مؤسسات القطاع لأبعاد التنمية المستدامة؛
- ضعف تجاوب المسؤولين في إرجاع الاستبيان في الأوقات المتفق عليها.

I الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة

تمهيد الفصل:

تعمل التنمية المستدامة على خلق وعي لدى الأفراد والمنظمات والحكومات بمدى أهمية الحفاظ على الموارد وتسيرها بشكل عقلاني ورشيد يسمح بخلق معدلات نموا إيجابية ومستمرة دون أن تؤدي إلى إحداث اختلالات مستقبلية، وكذا بث روح المسؤولية لديهم لتحمل التأثيرات الناتجة عن أنماطهم الإنتاجية والاستهلاكية.

وتعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة عموما، حيث شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية على المستوى الدولي، ونظرا لاعتبارها منتج مركب يعتمد على قدر كبير من الترابط والتنسيق بين مجموعة من القطاعات كالنقل والأمن والإيواء والمقومات الطبيعة وغيرها، وبالتالي فبإمكان هذا القطاع الحساس أن يلعب دورا محورا في تحقيق التنمية المستدامة، ولهذا سنحاول في هذه النقطة من البحث الالمام بالاطار النظري للتنمية السياحية المستدامة من خلال أبعادها الأساسية والتي تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي.

المبحث الأوّل: ماهية التنمية المستدامة

يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. أما التنمية، فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بينما تمثل التنمية المستدامة نهجا أكثر شمولا، بحيث يراعى فيه التوازن والعدالة في التنمية التي تمس كل الفئات دون استثناء، وكذا استمرارية هذا التوازن للأجيال القادمة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعتمد التنمية على توظيف سلسلة من المعارف المتراكمة التي توجه جهود الإنسان –مستعينا بمجموعة من الأدوات والوسائل التقنية– نحو خلق ثروات جديدة. لكن ما يعاب على عملية التحويل تلك، أنها أصبحت تهدد التوازن البيئي من خلال التأثير على قدرة النظام البيئي الفطرية لاحتواء التغييرات غير المرغوب فيها، ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد يحاول خلق نوع من التوازن بين تلبية احتياجات الإنسان والحفاظ على التوازن البيئي.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأوّل مرة وتم صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، حيث عرّفت التنمية المستدامة بأنها: « التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجياتها الخاصة ». (1)

كما تعرف بأنها: « التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم

[1] *Eddie N. Laboy-Nieves & Others*, "***Environmental management, Sustainable development and Human health***", Taylor & Francis Group, London, UK, 2009, p 18.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي، من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت». [1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجيات المجتمعات الحالية بشكل متوازن ومتكامل ورشيد يأخذ في الحسبان متطلبات الاجيال القادمة بشكل فعال ومستمر ودائم.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص خصائص التنمية المستدامة كما يلي:

- هي تنمية تلبي حاجيات الأجيال الحالية، بنفس القدر للأجيال القادمة؛
- هي تنمية استراتيجية تنطلق من الخطط التنموية على المدى القريب وعلى المدى البعيد تأخذ في الحسبان جميع أبعاد التنمية؛
- هي تنمية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تعتمد بشكل كبير على المعرفة العلمية التي توفر الوسائل والتجهيزات التكنولوجية، بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة التي يقع على عاتقها تسيير التقنية ووضع الخطط المناسبة لخلق تنمية مستدامة حقيقية؛
- هي تنمية تسعى إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها، ومحاربة كل أشكال التلوث (تلوث الماء والتربة والهواء، التلوث الضوضائي، التلوث الثقافي.....)، كما تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، وإيجاد بدائل مستدامة؛
- هي تنمية تقوم على التنسيق بين جميع الفاعلين في الميدان الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية، التكنولوجية...

[1] عاشور مريزق وبن نافلة قدور، "**التنمية المستديمة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي**"، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 17-18 ماي 2010، ص 2.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

هناك العديد من الأهداف الأساسية التي تحاول التنمية المستدامة في كل دول العالم تحقيقها، ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة

	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي.	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي.	تحسين حياة المجتمع وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	الحماية والوقاية الصحة للمجتمع وضمان الرعاية الصحية كأولوية.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على مؤوى مناسب، والمواصلات لكل فئات المجتمع.	ضمان الاستخدام المستدام و المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للمجتمع.	خفض الآثار البيئية للموارد الطاقوية (طاقة أنظف) على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، والتوسع في تنمية واستخدام البدائل الطاقوية المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان موارد بشرية كفئة لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع.	إدماج البيئة في البرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل.	زيادة القدرة الشرائية للمجتمع.	ضمان حد أمثل للموارد المالية الضرورية لتحقيق البعد البيئي للتنمية.

المصدر: باتر محمد علي وردم، "**العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**"، المكتبة الأهلية، عمّان، 2003، ص 194.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التنمية المستدامة تعمل على تحقيق التنسيق بين الجهود المختلفة الرامية إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والسعي إلى إقامة توازن في تلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل أساسي، من خلال التأكيد على تحقيق جميع الجوانب الاساسية للتنمية كالاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا يحتاج بالضرورة إلى تكاثف جهود الجميع من أفراد ومؤسسات وهيئات وطنية ودولية

لتحقيق ذلك، وهو ما يتطلب التغلب على العديد من العقبات من أجل توحيد الرؤى والجهود بشكل متكامل ومستمر ودائم.

المطلب الثاني: مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة

تتوفر كل تنمية متوازنة ومتكاملة على مجموعة من المبادئ تكون حجر الزاوية في تحقيقها بشكل أمثل، حيث تضمن هذه المبادئ نظاما متكاملا يسمح بتحقيقها وتجنيبها الوقوع في انحرافات ترهن نجاحها وفعاليتها، وبالتالي تكون الضامن الأساسي في استمرارها وتحقيقها والتي تتركز في المبادئ والأهداف التالية:

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

- **تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجيات، التشدد في وضع الأولويات التنموية بشكل فعال؛
- **الاستفادة من كل مورد مالي:** ترشيد السياسات المالية للدول بما يسمح بتحقيق التوازن بين تلبية حاجيات المجتمعات الحالية وال مستقبلية لأن تكلفة معالجة الاختلال البيئية تكون في الكثير من الأحيان من الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة؛

إن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل رشادة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية؛

- **تحقيق نظرية رابح–رابح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف إضافية في الكثير من الأحيان على المجتمع، ولهذا يجب تصميم سياسات تساهم في تحسين الكفاءة والحد من الفقر، كسياسة زيادة تكلفة الموارد لحل المشكلات البيئة منها كخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية؛

➢ **استخدام ميكانيزمات السوق حيثما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق – إلزامية إلى خفض الضرائب البيئية – هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق؛ (1)

➢ **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة على تحقيق تنمية مستدامة؛

➢ **العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص لاعتباره عنصرا أساسيا في العملية الانتاجية، من خلال إلزامها بالقيام بالتحسينات البيئية اللازمة للوقاية من الأضرار البيئية، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة (مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة)؛

➢ **الإشراك الكامل للمجتمع:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون؛

➢ **توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على الربط بين القطاعات الاقتصادية، وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة؛

➢ **تحسين الأداء المبني على الكفاءة والفعالية:** يمكن تحقيق نتائج كبيرة في حماية البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون تخفيض نسبة التلوث بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل؛

➢ **إدماج البيئة من البداية:** عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون تكلفتها منخفضة بشكل كبير وأكثر فعالية من علاجات الاثار البيئية، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة على البيئة، وتأخذ في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها التنموية المحلية، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات العامة للدولة. (2)

---

[1] خبابة عبد الله وبوقرة رابح، "**الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 336-340.

[2] آسيا قاسيمي، "**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة الى التجربة الجزائرية**"، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي: التحديات ، التوجهات ، الافاق، باجة –تونس ، 26-27 أفريل 2012، ص ص 13-14.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تعمل العديد معظم دول العالم على تحقيق التنمية المستدامة، ولا يمكن التأكد من تحقيقها إلا من خلال إيجاد مؤشرات تساعد في تحديد وتحقيق تنمية مستدامة من خلال عدة أبعاد لتمكننا من قياس مدى التقدم المحرز في هذا الشأن، حيث يمكن التنبؤ بها أو توقعها على أن تكون ذات مرجعية أو قيم حدية متاحة، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المؤشرات كما يلي:

1) **المؤشرات الاقتصادية**: إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعة هو طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العلمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية، وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- **الأداء الاقتصادي**: يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي، التجارة (يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات)، الحالة المالية (تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي).

- **أنماط الإنتاج والاستهلاك**: هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو في الجنوب، ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. وهذه في الأساس مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة التي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية، من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجتهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

- **استهلاك المادة**: تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود هنا كل المواد الخام الطبيعية.

- **استخدام الطاقة:** تقاس بالاستهلاك السنوي لطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات. (1)

2) المؤشرات البيئية:

هناك العديد من المؤشرات البيئية نلخصها فيما يلي:

- **نصيب الفرد من الموارد المائية:** يرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية.

- **متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:** يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة.

- **كمية الأسمدة المستخدمة سنويا:** يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

- **التصحر:** يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتعد نسبة التصحر في الوطن العربي من النسب المرتفعة عالميا.

- **التغير في مساحة الغابات:** يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد. (2)

3) المؤشرات الاجتماعية:

تعبر عن مدى قدرة القدرة والمجتمع المدني على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية، وتشمل:

---

[1] عاشور مريزق وبن نافلة قدور، "**التنمية المستديمة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي**"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] بورديمة سعيدة وطبايبية سليمة، "**التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**"، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 17-18 ماي 2010، ص 14.

➢ **المساواة الاجتماعية**: تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة بدرجة العدالة والشمولية في توزيع المواد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة.

➢ **الصحة العامة**: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة وبالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة يؤدي إلى تدهور الأوضاع وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.

➢ **التعليم**: يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وهو يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة؛
- مستوى التعليم، ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي؛
- محو الأمية، وتقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

➢ **السكن**: إن شروط الحياة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة، وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل.

➢ **السكان**: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. [1]

[1] عاشور مريزق وبن نافلة قدور، "**التنمية المستديمة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية، والالتزام المؤسسي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

يرى العديد من المختصين في مجال تحقيق التنمية المستدامة أنه لا يمكن خلق تنمية مستدامة دون الأخذ بأبعادها وبشكل متوازن والشكل الموالي يعطي لنا صورة لأبعاد التنمية المستدامة ومتطلبات استدامتها من خلال أبعادها الثلاثة الأساسية كما يلي:

الشكل رقم (1-1): أبعاد التنمية المستدامة

Source: Ting Yu & Others, ***"Computational Intelligent Data Analysis for Sustainable Development: An Introduction and Overview",*** CRC Press Taylor & Francis Group, USA, 2013, p 26.

نلاحظ أن الشكل السابق ركز على ثلاثة أبعاد رئيسية للاستدامة، وهذا ما يتوجه إليه أغلبية الباحثين في مجال التنمية المستدامة، بينما هنالك من يضيف أبعادا أخرى تقترب في الأهمية من الأبعاد السابقة، ليعطي نوعا من الشمولية في التوجه حسب الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وهو ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

الشكل رقم (1-2): مخطط زهرة اللوتس لتمثيل مفهوم الاستدامة

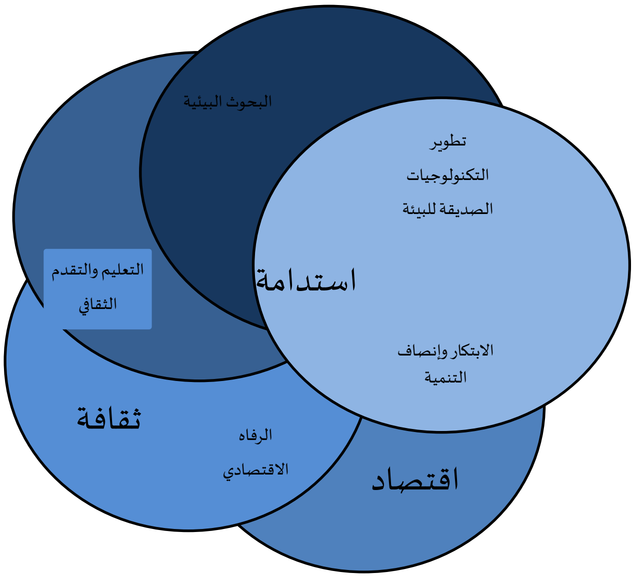

Source: Marta Bottero & Others , ***"Towards Smart and Sustainable Communities"***, The 1st International Symposium: New Metropolitan Perspectives- The Integrated Approach of Urban Sustainable Development, May 6-8, 2014, Reggio Calabria, Italy, p 131.

من خلال الشكل السابق، نستنتج أنه تم اتخاذ نهج أكثر شمولا بإضافة أبعاد أخرى أو التفصيل بشكل أكثر دقة في الأبعاد السابقة، حيث تم إضافة الجوانب التكنولوجية من خلال فصلها عن البعد الاقتصادي والتي سوف نقوم بمعالجتها من خلال مسار الدراسة التطبيقية بالاضافة للبعد الثقافي من خلال فصله عن البعد الاجتماعي والذي حاولنا عدم التركيز عليه لخصوصية الدراسة الحالية في الميدان الاقتصادي .

الفرع الأول: البعد البيئي

تحتل المواضيع البيئية حيزا كبيرا من الدراسات العالمية الحديثة، حيث يحاول الباحثون ربط البيئة بمختلف مجالات الحياة؛ سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو النفسية،...، وبالتالي توقع مدى التأثيرات التي يسببها التدهور البيئي على حياة الكائنات كافة والإنسان خاصة.

لا تعني البيئة في المعنى الاصطلاحي الرقعة الجغرافية فحسب، بل تتعداها إلى الظروف الطبيعية المحيطة التي تساعد الإنسان والكائنات الحية عموما في البقاء على قيد الحياة، وتشمل البيئة مجموعة العوامل الطبيعية كالتربة

والهواء والماء، والعوامل الاجتماعية مثل العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل الثقافية كالعادات والتقاليد، تجتمع كل تلك العوامل في نسق متكامل ومتوازن لتلبية حاجات الإنسان ومتطلباته.

وتنقسم البيئة إلى:

❖ **البيئة الطبيعية:** تمثل العناصر التي أوجدها الله تعالى، دون أن يكون للإنسان أي دخل فيها. تضم هذه البيئة عناصر حيوية تتمثل في النبات والحيوان والطفيليات، وعناصر لا حيوية مثل الأرض والماء والهواء والجبال...الخ.

❖ **البيئة الاصطناعية:** هي التي شيّدها الإنسان ليتمكن من البقاء، مستعينا في ذلك بعناصر البيئة الطبيعية، وتتمثل في المسكن والطرق والمصانع...الخ.

❖ **البيئة الثقافية:** تشمل مجموع المعارف والأفكار والتقاليد التي تتكون لدى الإنسان من خلال علاقاته الاجتماعية.

ويمكن أن نصنف موارد البيئة إلى موارد دائمة (تمثل العناصر التي تعتمد عليها حياة الكائنات في هذا الكوكب؛ كالهواء والماء واليابسة والغلاف الجوي، وبالتالي فهي موجودة بشكل دائم)، موارد متجددة (هي موارد طبيعية يتزايد رصيد المتاح منها نتيجة للنمو الطبيعي، تتميز بكون معدل استهلاكها/ استعمالها أقل من معدل تجددها في الوسط الطبيعي) (1)، وموارد غير متجددة (تعتبر من الأصول الطبيعية المخزونة في الأرض، تكونت عبر فترات زمنية طويلة نتيجة تفاعلات كيميائية لا دخل للإنسان فيها؛ مثل المعادن وموارد الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي والفحم. وبمجرد استخراجها من باطن الأرض ونقلها إلى أماكن استخدامها تصبح مواد أولية تستخدم في إنتاج سلع أخرى. (2)

وتقوم حماية البيئة على جملة من المبادئ في إطار التنمية المستدامة، ذكرها القانون الجزائري رقم 03-10 الصادر بتاريخ 20 جويلية 2003 (**قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**)كما يلي:

➢ **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي؛

[1] Geneviève Férone et autres, ***"Le développement durable: Des enjeux stratégiques pour l'entreprise"***, Editions d'Organisation, Paris, 3ème tirage, 2002, p240.

[2] إيمان عطية ناصف وآخرون، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 23.

- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- **مبدأ الاستبدال:** يمكن بموجبه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ونختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة، مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية؛
- **مبدأ الإدماج:** يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية و تطبيقها؛
- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة، وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف؛
- **مبدأ الحيطة:** يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة وتكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة؛
- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بوضعية البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة؛
- **مبدأ الملوث الدافع:** الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية.(1)

تتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية ودولية، فالأمم المتحدة والدول ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة مطالبة اليوم بوضع السياسات التي تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه، وذلك عن طريق ما يلي:

1) الآليات الاقتصادية: تعد الأدوات الاقتصادية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق، وذلك أن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن

[1] المادة 03 من "**قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**" رقم 03-10 الصادر بتاريخ 20 جويلية 2003، ص 9.

الضرر الذي يتسبب فيه الملوث، على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافاتهم، وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر عن عدم الدفع من طرف المكلف. وتتمثل هذه الآليات في الضرائب، والحوافز والإعفاءات الجبائية:

- **الضرائب البيئية (الجباية الخضراء)**: هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة. ويتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الإنبعاثات المدمرة للبيئة، هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي *Pigou*، وتدعى *(les taxes pigouviennes)*. (1)

- **الحوافز والإعفاءات الجبائية**: إن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علما أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذان الأشكال التالية:

- **الإعفاء الدائم**: وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.

- **الإعفاء المؤقت**: الذي يكون عادة لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة، بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.

- **الحوافز الجبائية**: كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، لتحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، وهذا ما يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة. (2)

2) الآليات التنظيمية: من خلال تنظيم بيئي رادع، يمكن للسلطات العمومية أن تحفز المؤسسات بطريقة غير مباشرة للبحث عن أساليب وطرائق نشاط وانتاج ذات فعالية بيئية أعلى لكن هذا التحفيز البيئي لن يكون

---

[1] فارس مسدور، "**أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد7 ،2009، ص 348.

[2] المرجع نفسه، ص ص349- 350.

فعالا الا إذا كانت قدرة السلطات العمومية على الرقابة قوي كما أن المعايير التي يضعها التنظيم تدفع المؤسسة نحو انتهاج سلوك محدود يلتزم فقط بمستوى الأهداف البيئية الذي تحدده هذه المعايير، دون أن تقوم بجهد إضافي في مكافحة التلوث واستنزاف الموارد.

3) **الآليات الثقافية:** ازداد الاهتمام بالتربية والتعليم كإحدى أنجع الوسائل المستخدمة في أي سياسة كانت، حيث لا يمكن أن ننتظر النتائج من سياسة ما وأن نأمل تحقيقها للأهداف المسطرة لها، إن لم تتوافر اليد العاملة المؤهلة والمسيرين الأكفاء الذين يعتمدون على الأفكار والخطط التي تستند على أسس علمية متينة، وأن أي منهج دراسي موجه نحو تحقيق التنمية المستدامة من شأنه أن يساهم في تحقيقها من خلال ترويج لأنماط استهلاكية لخدمات ومنتجات مستدامة وهذا لتغيير سلوكيات الأفراد والمؤسسات بوصفهم مقدمي الخدمات أو منتجين أو مستهلكين.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

يقضي هذا البعد بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، ومن أمثلة ذلك:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية؛
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد من التأكد في هذه العملية من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة؛
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصاداتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة

أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى كاستثمار في مستقبل الكرة الأرضية؛

- **تقليص تبعية البلدان النامية:** ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة؛

- **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية؛

- **الحد من التفاوت في المداخيل:** فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. (1)

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، بحيث لا تشكل ضغطا على البيئة ومواردها، وكذا تحقيق قدر من الرفاهية من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق الأمن والتوازن بين

[1] الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة،: http://www.ausde.org vue le 15/08/2016

مختلف المناطق والأقاليم، وضمان أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تسيير شؤونهم وتعزيز مبدأ التضامن واحترام حقوق الإنسان والأقليات والديانات، وتعزيز دور المرأة،...وغيرها. ومن العناصر التي يتضمنها هذا البعد:

- **تثبيت النمو الديمغرافي**: النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما أو منطقة ما تحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لأعمال كل ساكن؛

- **أهمية توزيع السكان**: التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة (كالمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن)، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة (من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي وكذا اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى تقليص الآثار البيئية للتحضر إلى الحد الأدنى)؛

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية**: من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة، أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛

- **الصحة والتعليم**: (1)

ويتضمن هذا البعد الجوانب التنموية التي لها ارتباط شديد بالواقع الاجتماعي، والتي تحدد طبيعة العلاقات بين مختلف الجماعات والأفراد داخل المجتمع والدولة.

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي

للتكنولوجيا دور كبير في حماية البيئة من خلال دورها الاساسي في تحقيق منتجات وخدمات نظيفة حيث تعرّف التكنولوجيا النظيفة بأنها: « التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات، بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة » . (2)

---

[1] محمد زرقون وأبو حفص رواني، "**تنمية الإدارة البيئية من أجل التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة**"، الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، 3-4 ديسمبر 2006، ص 10.

[2] زكريا طاحون، "**إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**"، مطبعة ناس بعابدين، مصر، ط1، 2005، ص 97.

يتضح أن التكنولوجيا النظيفة تتبنى استراتيجية وقائية من خلال منع أو خفض المخلفات الناتجة من العمليات الإنتاجية أو الخدمية، كما تعمل على ترشيد استهلاك الموارد؛ وبالتالي فهي تحافظ على البيئة من دون وقوع تلوث أو استنزاف للموارد.

ويتم تنفيذ التكنولوجيا النظيفة بتحديد الخيارات التي تحقق للمؤسسة مزايا نسبية من الناحية الفنية والاقتصادية والبيئية. وبناء على هذه الخيارات، تضع المؤسسة أولوياتها على النحو الآتي:

* **الأولوية الأولى**: تتعلق بالعوامل ذات الآثار السلبية البيئية الكبيرة أو ذات الفائدة الملموسة للمؤسسة؛ من خلال تقليل التكلفة وتحسين الكفاءة، وتشمل هذه الأولويات إجراءات التطوير الواضحة قليلة التكلفة وسهلة التطبيق في المدى القصير، التي لا تتجاوز سنة واحدة.

* **الأولوية الثانية**: تتعلق بالعوامل ذات الآثار التلويثية الظاهرة أو المحتملة، والتي تحقق فوائد للمؤسسة؛ من خلال استثمارات في فترة زمنية متوسطة تحدد بسنة إلى ثلاث سنوات.

* **الأولوية الثالثة**: تتعلق بالعوامل التي لها آثار سلبية سريعة، ولكن يمكن للمؤسسة أن تتوقع فوائد على المدى الطويل والتي تتجاوز ثلاث سنوات. [1]

ومن بين المجالات التي يتم فيها تطبيق التكنولوجيات النظيفة، نذكر ما يلي:

- **الطاقات النظيفة (المتجددة)**: يعتبر الاستثمار في الطاقات النظيفة الأكبر والأهم من بين كل الاستثمارات البيئية؛ كون الطاقة العمود الفقري للاقتصاد العالمي. وتتجه هذه التكنولوجيا إلى الحصول على الطاقة من مصادر غير ملوثة (الشمس، الرياح، الماء، حرارة الأرض، الهيدروجين،...).

- **الطاقة الشمسية**: تحتل الطاقة الشمسية الآن مكان الصدارة في اهتمامات العلماء وتأتي بعدها البدائل الأخرى، مثل طاقة الرياح والطاقة العضوية وغيرها، والواقع أن الطاقة الشمسية أصبحت عنصرا ثابتا في مخططات الطاقة في معظم دول العالم. ويمكن أن تستخدم الطاقة الشمسية في أغراض التدفئة وتكييف المنازل وغيرها، ولتسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعية وتبريدها، ولتحلية مياه البحر وتقطيرها، ولتجفيف المحاصيل الزراعية، كما يمكن استخدامها لإدارة توربينات توليد الكهرباء؛

[1] المرجع السابق، ص 112.

- **طاقة الرياح**: تعتبر طاقة الرياح إحدى أنواع الطاقة الناتجة عن الحرارة الشمسية، حيث تسقط حرارة الشمس بدرجات متفاوتة على الكرة الأرضية، وهذا يجعل بعض المناطق أكثر حرارة من المناطق الأخرى، فيسخن الهواء في المناطق الأكثر حرارة وتقل كثافته ويصعد للأعلى، مما يسبب حركة تبادل بينه وبين الهواء البارد الأكثر كثافة، ويحدث حركة هوائية يتوقف مداها على مدى الاختلاف في درجة الحرارة بين الكتلة الباردة والكتلة الساخنة؛

- **طاقة الحرارة الجوفية**: الحرارة الجوفية هي الحرارة الطبيعية للأرض الناشئة عن وجود العناصر المشعة في باطن الأرض، أي هي طاقات دفينة في أعماق الأرض. ومن المعروف أن حرارة باطن الأرض تزيد بمعدل درجة واحدة فهرنهايت كلما زاد العمق في باطن الأرض مائة قدم (وهو ما يعرف بالتدرج الحراري الطبيعي). ولتجنب تكاليف الحفر لأعماق سحيقة، يجب البحث في أماكن ذات درجات حرارة عالية بالقرب من سطح الأرض، وهي ما تسمى بالبقع الساخنة. وتوجد في بعض مناطق العالم ينابيع مياه معدنية ساخنة تخرج من باطن الأرض في حالة فوران، وأبخرة مستمرة طوال العام؛ [1]

- **طاقة المد والجزر والمساقط المائية**: شهدت عملية توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية تطورا كبيرا باستخدام الاسمنت المائي في إقامة الخزانات والسدود، كما ساعد اختراع التوربين الكهربائي على توليد الطاقة الكهربائية حتى لو كان تساقط المياه ضعيفا، وهو مصدر متجدد لا ينضب؛

- **طاقة الكتلة الحيوية Biomass**: يشتمل مصطلح الكتلة الحيوية على كل المواد ذات الأصل النباتي؛ مثل الأشجار والنباتات والمخلفات الزراعية، وذات الأصل الحيواني مثل الروث، بجانب المخلفات الصلبة والصناعية والبشرية التي يمكن إطلاق طاقتها الكامنة عن طريق الحرق المباشر أو بالتخمير أو بالتفوير...الخ؛ [2]

- **طاقة الهيدروجين**: الهيدروجين هو العنصر الأخف والأبسط والأكثر انتشارا في الكون، وعند استغلاله على شكل طاقة يصبح الوقود الأبدي. إنه لا ينضب ولا يلوث، لأنه وقود لا يحتوي على أية ذرة أخرى من الكربون، وهو موجود في كل البيئات (الصلبة والسائلة، ويدخل في تركيب الوقود الأحفوري، وكذلك الكائنات الحية)؛

---

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون، **"اقتصاديات الموارد والبيئة"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص ص 123- 126.

[2] Farid Baddache, ***"Le développement durable tout simplement"***, Editions Eyrolles, Paris, 2008, p82.

▪ **المعالجة الآمنة للنفايات الصناعية:** ينظر العالم الآن لمشكلة المخلفات الصلبة بحساسية شديدة على أنها إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الإنسان المعاصر، خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية. لذلك يجب أن تتطرق دراسات إدارة المخلفات الصلبة ليس فقط للنواحي البيئية والفنية فحسب، لكن أيضا إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية. (1)

▪ **تكنولوجيات الاعلام والاتصال:** تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أداءه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب وبرامج ومعدات حفظ واسترجاع ونقل إلكتروني سلكي ولاسلكي عبر وسائل الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها: المكتوب والمسموع والمرئي، والتي تمكن من التواصل الثنائي والجماعي وتؤمن انتقال الرسالة من مرسل إلى متلقي ؛ عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة ؛ ولقد سمحت عولمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاستفادة من خدماتها على مدار أربعة وعشرون ساعة (24/24 سا)، من أية نقطة في الكرة الأرضية، خصوصا مع انتشار التسوية المالية الإلكترونية للمعاملات على الخط.

نتيجة لتزايد وتسارع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الميادين والأنشطة، تحتم على الدول والمؤسسات أن تعيد تنظيم نفسها حاليا على نحو شبكي يواكب التغييرات الجارية، بحيث يستطيع المجتمع استحداث المعلومات والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها وتسخير كامل الإمكانيات في النهوض بالتنمية المستدامة. (2)

من خلال ما سبق نستنتج أنه لا يمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة المعروفة (البعد الاقتصادي ،الاجتماعي والبيئي) بل يكون أكثر شمولية بإضافة أبعاد أخرى أو التفصيل بشكل أكثر دقة في الأبعاد السابقة، حيث تم إضافة البعد التكنولوجية الذي يدمج في الكثير من الأحيان مع البعد الاقتصادي والذي له دور كبير ومهم في تحقيق تنمية دائمة خلاقة من خلال الابتكار والتطوير، وبهذا يمكن لنا خلق تنمية مستدامة ترتكز على أربع جوانب أساسية كما في الشكل الموالي:

[1] جيرمي ريفكن (ترجمة: ماجد كنج)، **"اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة"**، دار الفارابي للنشر، لبنان، ط1، 2009، ص ص 309-311.

[2] بختي ابراهيم وشعوبي محمود فوزي، " **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة** "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد7، 2009، ص 275.

المبحث الثاني: ماهية السياحة

شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالقطاع السياحي على المستوى العالمي، وذلك لما لهذا الأخير من آثار مساهمة في عملية التنمية الشاملة، فانتقلت السياحة بذلك من شكلها البدائي البسيط إلى صناعة تستدعي التخطيط والتسيير والتسويق في العصر الحديث، فسمي بذلك القرن الواحد والعشرين "بقرن صناعة السياحة"، فعملت بذلك الحكومات والدول على وضع سياسات ومخططات قصد النهوض بالقطاع السياحي وتحقيق تنمية سياحية ناجحة، وذلك من خلال توفير أسباب الجذب السياحي، وتوجيه الموارد السياحية المتاحة لإشباع رغبات العملاء وحاجاتهم بما يتلاءم مع توقعاتهم.

المطلب الأول: مفهوم السياحة

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة، وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

الفرع الأول: تعريف السياحة

تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية. (1)

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وإنتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى. (2)

---

[1] محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، **"التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية– دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"**، ورشة عمل عن السياحة بالمعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، الإسكندرية– مصر، 2017، ص4.

[2] عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، **"التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2003، ص ص 22-23.

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات. [1]

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام. [2]

وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة. [3]

من خلال التعاريف المقدمة للسياحة فإنه يمكن اعتبار النشاط السياحي على أنه عبارة عن حركة ونشاط اجتماعي، ثقافي واقتصادي يقوم به العديد من الأفراد باختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتهم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد.

الفرع الثاني: خصائص السياحة

من بين الخصائص التي تتميز بها السياحة، نذكر:

- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة؛
- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛

---

1 المرجع السابق، ص 23.

2 مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، **"مبادئ السفر والسياحة"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 47.

3 ماهر عبد العزيز توفيق، **"صناعة السياحة"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص 21-23.

- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية. [1]

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها:

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى؛
- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة؛
- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة. [2]

الفرع الثالث: أنواع السياحة

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح. وفيما يلي نذكر أهمها :

1) أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود:

- سياحة دولية (خارجية)؛
- سياحة داخلية (محلية).

2) أنواع السياحة على أساس خصائص المنطقة السياحية:

[1] سعيد محمد المصري، "**إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والاستراتيجيات** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص12.
[2] أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، "**تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**"، المكتب العربي، الإسكندرية، مصر، ط2، 1999، ص 14.

- **سياحة دائمة:** هي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية)؛
- **سياحة موسمية:** تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

3) أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي:

- **سياحة ثقافية:** وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم؛
- **سياحة طبيعية:** وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية، نباتية، طبيعية، عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية، علمية، استشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال؛
- **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

4) أنواع السياحة على أساس الهدف:

- سياحة ثقافية؛
- سياحة علاجية؛
- سياحة دينية؛

كما تتضمن أنواعا أخرى نذكر منها: السياحة الرياضية؛ وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

5) أنواع السياحة على أساس التنظيم:

- سياحة عائلية؛
- سياحة فردية؛
- سياحة جماعية (مجموعات سياحية).

6) أنواع السياحة على أساس أعمار السياح: تتحد بشكل عام من خلال سن السائح كسياحة الأطفال أو سياحة الشباب أو سياحة المسنين.. الخ حسب سن السياح.

7) **أنواع السياحة حسب وسيلة النقل**: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت ...الخ.

المطلب الثاني: أهمية ومقومات السياحة

من التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإنها تؤكد على الأهمية والخصائص التالية:

الفرع الأول: أهمية السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب، منها:

1) **الأهمية الاقتصادية:**

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

- يعتبر النشاط السياحي صناعة مركبة وهذا للتشابك وارتباطها مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات النشاط السياحي، فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء، فمثلا فندق بـ 50 غرفة يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10عمال موسمين و 10 عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها منصب العمل غير المباشرة. (1)

- تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

  - مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛
  - المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛
  - فروق تحويل العملة؛

[1] Jean Michel HOERNER, ***"Géographie de l'industrie touristique"***, Ellipses, Edition Marketing S.A, 1997, P40.

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى. (1)

- السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين ... (2)

2) الأهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة:

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد؛
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين شعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف)؛
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم؛
- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول؛
- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية. (3)

الفرع الثاني: مقومات السياحة

لكي يتطور النشاط السياحي في الدولة لا بد أن يرتكز على جملة من المقومات التي تجعل من البلد قبلة للسياح، سواء من داخل البلد أو من خارجه. ومن جملة هذه المقومات نذكر باختصار أهم المقومات بشكل عام لأننا سنفصل فيها في الفصل الثاني من خلال دراسة حالة الجزائر:

[1] آسيا محمد إمام الأنصاري وإبراهيم خالد عواد، "**إدارة المنشآت السياحية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2002 ، ص32.
[2] يسرى دعبس، "**العلاقات الاجتماعية للسائح**"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993، ص120.
[3] عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، "**تحقيق الاستدامة في المؤسسات السياحية**"، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر2017 ، ص ص 4-5.

1) **المقومات الطبيعية:** تتمثل في الموارد الطبيعية التي حبا بها الله بعض البلدان ومن أهم هذه الموارد هي البحار والأنهار والموقع والمناخ والواحات والجبال والمحميات الطبيعية.

وتعتبر المقومات الطبيعية من أهم مكونات التنمية السياحية ومن أهم المقومات التي تساعد على نجاح السياحة وتوطيد أركانها ما يلي:

- الاختيار الأمثل للمكان بعد إجراء البحوث ووضع الأولويات.
- المحافظة على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية التي يتمتع بها المكان.
- توافق التنمية السياحية ومصالح الجمهور المادية والاجتماعية والثقافية.

2) **المقومات البشرية:** تعني توافر الكفاءات التي تخلق الميزة التنافسية للمناطق الجذب السياحي، وهذا راجع لخصوصيات القطاع السياح الذي يتسم بالاحتكاك المباشر بين مقدمي الخدمات والمنتجات السياحية من جهة والزبون من جهة أخرى.

3) **المقومات المادية والمالية:** تمثّل المقوم الأساسي الثالث من مقومات صناعة السياحة حيث يعتبر من أهم المقومات التي تعمل على الاستثمار في مختلف المشروعات السياحية بإقامة المنشآت والفنادق والشركات السياحية وغيرها من معدات وأدوات ومباني....الخ ، لذا تعد هذه الأخير مقوما أساسيا للسياحة لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وتدعيم الخدمات السياحية.

كما تبين أن الأمن والأمان الذي يتمتع به السائح منذ وصوله إلى مغادرته من العوامل الهامة للجذب السياحي والتي يمكن اعتبارها من المقومات السياحية ومن ثم يجب توافرها واستمرارها والحرص على وجودها.

المطلب الثالث: مؤسسات النشاط السياحي

السياحة هي صناعة ونشاط اقتصادي قائمة على التعامل والتفاعل بين السياحة والمجتمع المحيط بها في إطار ضوابط سليمة وفعالة، كما أن السائح ليحقق الغرض الأساسي من تنقله وترحاله خلال رحلة سياحية فإنه يستعين بوسطاء للحصول على مأوى، طعام، الترفيه، العلاج والراحة فتتمثل هذه الوساطة في المؤسسات السياحية التي تقدم له الدعم وكذا المنتوج السياحي، وقد أظهرت منشآت سياحية تستغل رأسمالها في سبيل تحقيق

الراحة وتقديم تسهيلات سياحية لخدمة السياح دورا هاما في تطبيق مبادئ الاستدامة من خلال برامج ونظم بيئية، مستفيدة بذلك من الفوائد التي تقدمها هذه النظم، التي تغري السائح البيئي ذي الرؤية الواعية.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات السياحية

هذا المصطلح حسب معجم المصطلحات السياحية والفندقية يطلق على منشأ الإقامة (الفنادق، الموتيلات، مخيمات)، وكذا مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، وكلاء السفر الشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، مترجمين، أدلاء سياحيين، المنظمات السياحية، المسارح، الملاعب، السينمات، وهذه الخدمات تختلف من بلد لأخر وحسب مستوى تقدم البلد السياحي، وتعتبر كالبنية الفوقية للسياحة وتستطيع التقدم والاستمرار في تقديم خدمات سياحية مميزة. [(1)]

وهناك من يعتبر منشأة سياحية الأماكن المعدة لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات، وكذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو بحرية أو جوية. [(2)]

وفي تعريف آخر أنها المكان الذي يقدم الخدمات والمعلومات ، وعمل الترتيبات اللازمة للسفر برا وبحرا وجوا إلى أي مكان في العالم للعملاء، وفقا لبرامج وقواعد محددة. [(3)]

من هذه التعاريف يمكن القول أنه من أجل صناعة السياحة لابد من توفر مجموعة من الأركان أو المقومات والمتمثلة في: النقل، الإيواء، المطاعم والبرامج السياحية، والشكل التالي يلخص جل الفاعلين في القطاع النشاط الاقتصادي السياحي.

[1] منير سليمان عبودي، **"معجم المصطلحات السياحية و الفندقية"**، دار كنوز المعرفة، 2006 ، ص1.

[2] سوزان علي حسن، **"التشريعات السياحية والفندقية"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 90.

[3] سامح احمد رفعت عبد الباقي، **"إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي – دراسة حالة على شركات السياحة المصرية"**، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011، ص335.

الشكل رقم (1–3): علاقة الترابط بين المؤسسات السياحية

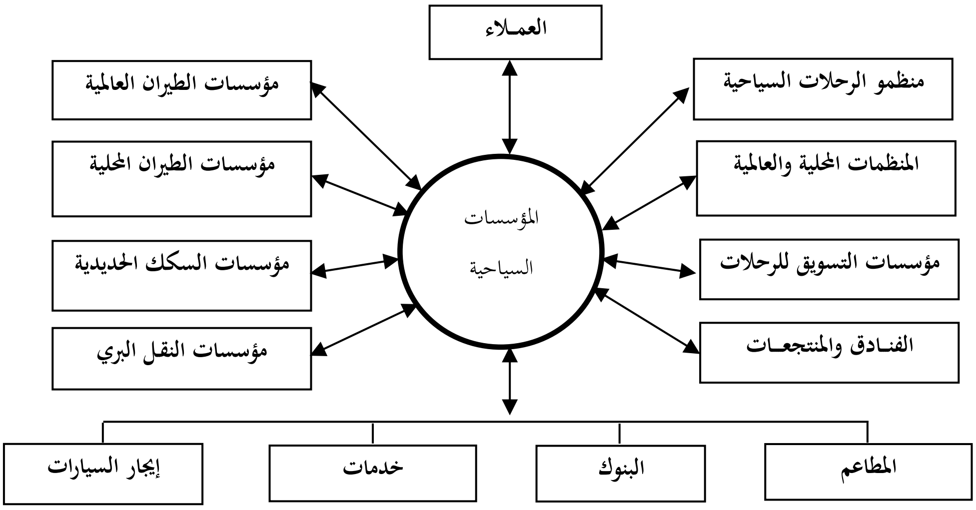

المصدر: سامح احمد رفعت عبد الباقي، (2011): إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي "دراسة حالة على شركات السياحة المصرية"، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات: مصر، ص 336.

نظرا لتنوع أشكال السياحة وتنوع الخدمات السياحية التي يحتاجها السائح فقد كان لابد من وجود العديد من المؤسسات السياحية تختص كل واحدة منها في تقديم هذه الخدمات، وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الآتي.

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات السياحية

سنحاول في هذه النقطة من البحث الإلمام بأهم المتدخلين في النشاط السياحي بشكل العام كما يلي:

1) المؤسسات الفندقية: الفندق هو مؤسسة أو نزل تقدم خدمة الإقامة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى خدمة الطعام، المشروبات وخدمات أخرى يحتاج إليها النزيل لقاء أجر معين، وهو مبنى مستقل أو جزء من مبنى له مدخل مستقل، به عدد من الغرف المجهزة للإقامة وهذه الغرف قد يلحق بها حمامات داخلية، وقد لا يلحق بها، كما يزود المبنى ببعض الخدمات التي يحتاجها النزيل ووفقا لمقدار الخدمات التي يوفرها الفندق للنزلاء يتم تحديد الدرجة السياحية وتقدم الفنادق للنزلاء الضيافة والطعام والراحة لفترات غير منتظمة من الوقت. (1)

[1] يسرى دعبس، "**صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق – دراسات وبحوث في أنتربولوجيا السياحة**"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2004، ص 201 .

ويجب على إدارة الفندق أن تخلق علاقات طيبة مع زبائنها وتهيئة كوادر فنية مؤهلة قادرة على تقديم الخدمات. (1)

وهناك عدة مؤسسات مصنفة ضمن السكن الفندقي، منها:

– **الفنادق حسب الموقع**: يمكن تصنيف الفنادق وفق هذا المعيار إلى فنادق مراكز المدن، فنادق الضواحي، فنادق المنتجعات، فنادق المطارات وفنادق العبور (الموتيلات).

– **الفنادق حسب التسهيلات المقدمة(الدرجات)**: يعتبر هذا المعيار من المعايير الأساسية حيث تصنف الفنادق إلى فنادق الدرجة الممتازة، فنادق الدرجة الأولى، فنادق الدرجة الثانية، فنادق الدرجة الثالثة.

– **مؤسسات السكن ما حول الفندقة**: والمتمثلة في المخيمات، بيوت الشباب، الشاليهات والفيلات، المنازل الجبلية، مدن للعطل وسيارات النوم. (2)

2) المرشدين السياحيين: الإرشاد السياحي مصطلح حديث يعني قيادة وتنظيم وإدارة الرحلات السياحية، وتنفيذ البرامج السياحية للسياح أو للمجموعة السياحية، ومرافقتهم ورعايتهم منذ وصولهم حتى مغادرتهم، وتنظيم وترتيب وتسهيل تنقلهم وإقامتهم ومساعدتهم على ممارسة الأنماط والأنشطة السياحية المحددة في برامجهم، وتوفير المعلومات التوضيحية اللازمة للسائحين.

ومن الإرشاد السياحي اشتق اسم المرشد السياحي الذي يتولى القيام بتنفيذ عمل الإرشاد السياحي، وهو ظاهرة تاريخية قديمة ارتبط وجودها بالسفر والتنقل، وقد حرص الناس في رحلاتهم وتنقلاتهم منذ آلاف السنين على اصطحاب دليل السفر القادر على إيصالهم إلى بغيتهم بأمان وسلام، وهو أيضا ذلك الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة وتقديم لهم الخدمات التي يحتاجونها، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات التي يرغبون في معرفتها. وبذلك فالمرشد له دور كبير في نجاح الجولة السياحية.

ويمكن التفرقة بين عدة أنواع من المرشدين وهم: (3)

---

[1] عصام حسن الصعيدي، "**نظم المعلومات السياحية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 60.

[2] محمد أمين محي الدين السيد علي، "**إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية**"، دار وائل، الأردن، 1998، ص ص 45-48.

[3] عصام حسن السعيدي، "**نظم المعلومات السياحية**"، مرجع سبق ذكره، ص168.

– **المرشد المحلي**: هو المواطن داخل البلد أو منطقة معينة يقوم فيها بمهمة الإرشاد السياحي وليس موظف لدى شركات أو مكاتب السياحة بشكل رسمي؛

– **المرشد الذي يعمل لدى الحكومة**: تستعين الحكومات بالمرشدين لشرح عناصر الجذب التاريخية، الثقافية أو السياسية للسياح والضيوف الرسميين للدولة؛

– **المرشد السائق**: هو ذلك السائق الذي يقوم بالإرشاد السياحي أثناء القيادة سواء كانت من خلال حافلة أو سيارة، فهناك الكثير من الحافلات السياحية الآن مجهزة بميكروفونات معلقة حتى يتمكن السائق من القيادة والتحدث في نفس الوقت؛

– **مرشد العمل أو الصناعة**: المرشد هنا هو متحدث بصفة رسمية عن شركة أو مؤسسة تقوم بتوظيفه من أجل القيام بجولات إرشادية ومرافقة الزوار؛

– **المترجمين**: لا يقصد به هنا الشخص الذي يترجم اللغات الأجنبية فقط وإنما المترجم في صناعة السياحة والسفر هو الذي يجيد تبيان الأهمية الحضارية والثقافية للمقصد السياحي.

3) المكاتب السياحية: هي المكاتب التي تقوم بدورها كوكيل سياحي، حيث تقوم بتجميع كل المعلومات المتعلقة بالمنتج السياحي، وكذلك معلومات عن الخدمات السياحية وتنظيمها في شكل رحلات، تحديد مواقيتها والمناطق التي سيتم زيارتها سلفا؛ أو هي شركات أو مؤسسات تجارية تنظم، تقدم وتبيع للعملاء المحليين والدوليين خدماتها الخاصة ورحلاتها الجماعية أو الفردية، بالإضافة إلى المنتجات المرتبطة بها، فهي عبارة عن وسيط بين السائح والمنتج السياحي لقاء الحصول على عمولة وهي بذلك تقوم بتوفير المعلومات ومساعدة السياح من خلال تنظيمها لعملية السفر هذا من جهة، وعمل دعاية للأماكن السياحية وبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل: المواصلات، خدمات الفنادق من طعام ومبيت... الخ ولقد أصبح السياح في مختلف مناطق العالم يبحثون عن المساعدة من قبل هذه المكاتب المتخصصة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها.

ومن بين أنواع المكاتب السياحية:

– **مكاتب السياحة أو وكالات السفر المنظمة**: هي المكاتب التي تقوم بدورها كوكيل سياحي، حيث تقوم بتجميع كل المعلومات المتعلقة بالمنتج السياحي، وكذلك معلومات عن الخدمات السياحية وتنظيمها في شكل رحلات، تحديد مواقيتها والمناطق التي سيتم زيارتها سلفا؛

– **مكاتب الخدمات السياحية**: وهي المكاتب التي تكون مسؤولة عن تنفيذ البرامج السياحية المعدة سلفا من طرف منظمي الرحلات، وهذه المكاتب تكون موجودة في المناطق المستقبلة للسياح، ولا يدخل في مهامها ترتيبات النقل من المناطق أو الدول المصدرة للسياح والمناطق التي يتجهون إليها؛ [1]

– **مكاتب السفر والسياحة بالتجزئة**: يوجد هذا النوع من المكاتب في البلدان المصدرة للسائحين وهم الوسطاء الذين يقومون ببيع ما ينتجه منظمو الرحلات وشركات النقل المختلفة بشكل مفرد. [2]

4) مؤسسات الإطعام: تعتبر من القطاع السياحي حيث أنه أثناء عملية انتاج البضائع المطبخية يتم تكوين ناتج جديد له قيمة استهلاكية وسعر جديد، وهي المؤسسات التي يتحصل السائح من خلالها على طعام وشراب، وهي تتمثل في: [3]

– **المطاعم**: تعتبر المطاعم ركن من أركان السياحة، ودورها أساسي وذلك نظرا لما تقدمه من خدمات، فهي تلبي واحدة من أهم الحاجات الاستهلاكية الأساسية للسياح المقيمين وغير المقيمين في الدولة ألا وهي الحاجة إلى تناول الوجبات التي هم بحاجة إليها، والمطعم هو ذلك المكان المهيأ والمعد لتحضير وتقديم الطعام للزبائن خارج مكان سكناهم لأسباب عديدة منها الراحة والاستجمام، أو لإقامة الحفلات والمناسبات لقاء ثمن معين يحدد مسبقا، ويتناسب المكان مع نوع الخدمة ودرجة وطبيعة المطعم؛

ويتم تصنيف المطاعم إلى درجات، كأن يكون المطعم من الدرجة الممتازة، الدرجة الأولى، الدرجة الثانية...الخ، ويعتمد في تصنيفها على موقع المطعم، حجمه، نوع الأثاث الموجود فيه... الخ.

– **المقاهي**: هي أماكن ترفيهية تقدم للسائح واجبات الفطور(القهوة، الشاي، الحلويات والعصير) كما تعتبر أماكن لتنفيذ المواعيد بين مختلف السياح؛

---

[1] مروان أبو رحمة، "**إدارة المنشآت السياحية**"، دار البركة، عمان، ط1، 2001، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] محمد إمام الأنصاري وإبراهيم خالد عواد، "**إدارة المنشآت السياحية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2002، ص89 .

– **مطاعم المأكولات السريعة (*fast food*)**: هي عبارة عن مطاعم صغيرة التي تقدم وجبات غذائية لجماعات من السياح كالعائلات والأصدقاء في أماكن محترمة تتوفر فيها معظم وسائل الراحة.

5) مؤسسات النقل السياحي: ترمي البرامج السياحية إلى جلب السياح ونقلهم إلى المحطات التي سيقيمون بها وهذا يعني استقبالهم بالموانئ والمطارات ومراكز الحدود البرية ونقلهم عبر شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية إلى هذه المراكز.

ويعتبر النقل السياحي أحد العناصر الأساسية للخدمات والتسهيلات السياحية في أي دولة، حيث الارتباط وثيق بين صناعة النقل وصناعة السياحة حيث تطورت السياحة في العالم تطورا كبيرا نتيجة للتطور الذي طرأ على صناعة النقل.

ومن الوسائل المستخدمة في النقل السياحي ما يلي: (1)

– **النقل الجوي السياحي**: وكما هو معروف وسيلة سريعة ومريحة وآمنة إلى حد كبير وينقسم إلى النقل الجوي المنتظم، النقل الجوي غير المنتظم؛

– **النقل البري السياحي**: يتحدد النقل البري في مختلف دول العالم في وسيلتين رئيسين هما: النقل الجماعي من خلال وسائل نقل جماعية كالحافلات ووسائل النقل السياحي للأفراد أو المجموعات الصغيرة؛

– **النقل المائي**: بأنواعه كالنقل البحري والنقل النهري.

المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة

تعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

---

[1] عبد العزيز عراب، **"استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني– دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 149.

المطلب الأوّل: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

تعتبر التنمية السياحية المستدامة خطة طويلة الأجل تنطلق من الأجيال الحالية وصولا للأجيال المستقبلية في شكل متكامل يأخذ في عين الاعتبار تحقيق جميع أبعاد التنمية المستدامة .

عرّفتها منظمة الاتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 على أنها: "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية"، والجدول الموالي يحدد لنا أهم الإختلافات بين المفاهيم التنموية للسياحة التقليدي منها والمستدام.

الجدول رقم (1–2):مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة

أوجه الاختلاف	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل ومستمرة
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	تحقق أبعاد اقتصادية	تحقق أبعاد تنموية كلية اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية
من حيث الاستراتيجيات	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة.

المصدر: محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، **"التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية – دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"**، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف – الإسكندرية، ص 5. (بتصرف)

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول

في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل أهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية: [1]

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛
- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد؛
- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛
- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة؛
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

وعند محاولة دمج رؤى وقضايا السياحة المستدامة –لاسيما تلك المتعلقة بالسياسات والممارسات المحلية– يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية التالية: [2]

- أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، وان يتم في ذلك إشراك وكالات حكومية ومؤسسات خاصة والسكان المحليين لتوفير أكبر قدر من المنافع؛

---

[1] المرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

[2] عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، "**تحقيق الاستدامة في المؤسسات السياحية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

- أن تتبع هذه الوكالات والمؤسسات والجماعات والأفراد مبادئ احترام ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة وسلوك المجتمع بما في ذلك الأنماط السياسية؛
- أن يتم الاهتمام بالتوزيع العادل للعوائد السياحية بين العاملين في القطاع السياحي وأفراد المجتمع المضيف وسكان المنطقة السياحية؛
- يجب أن تتوفر الدراسات والبحوث والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وبعد التنمية، خاصة بالنسبة للمجتمع المحلي، حتى يتمكن السكان المحليين من المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛
- أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛
- أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

المطلب الثالث: أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية المستدامة

تعدّ التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع، حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة لإدارة وحماية الموارد السياحية.

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي لتغيير أساليبها بطريقة تسمح بتحقيق الاستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة سياحية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير السياحية المستدامة المختلفة التي من

خلالها يتم تحقيق الجودة والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة السياحية المستدامة إلى:[1]

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة، الطاقة والمياه وغيرها؛
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي؛
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها؛
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية؛
- استخدام العمالة والمنتجات المحلية؛
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة؛
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية؛
- الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

كما نشير في هذا الصدد أن هناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة مثل فرض مبالغ مالية وغرامات نقدية على المنشآت التي تلوث البيئة (المدخل القانوني)، إضافة إلى التشريعات والتعليمات المتعلقة باستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك (المدخل الإداري)، وكذلك ضرورة استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية (المدخل التكنولوجي)، وأخيرا المدخل الثقافي من خلال قياس اتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة. [2]

[1] محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، **"التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية – دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، **"التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية – دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في مختلف الدول وتعمل في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة المستدامة، حيث قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية تختلف كل مجموعة عن الأخرى كما يلي: [1]

1) المؤشرات البيئية: يبنى هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية الخاصة بها فإنها تفرز عادة مجموعة من الأضرار تتولى أنواع من المؤشرات قياسها:

* **مؤشر معالجة النفايات**: سواء كانت صلبة أو سائلة؛

* **مؤشر كثافة استخدام التربة**: يقيس معدل كثافة السياح على السكان المحلين ومعدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة؛

* **مؤشر كثافة استخدام المياه**: يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحلين أو حجم استخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب؛

* **مؤشر حماية الجو من التلوث**: يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

2) المؤشرات الاجتماعية: ترتكز على واقع الانتعاش المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي. وتوجد عدة مؤشرات لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الاجتماعي كما يلي:

* **مؤشر الانعكاس الاجتماعي**: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعلم؛

* **مؤشر رضا السكان المحلين**: يحدد مستوى رضا السكان المحلين بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛

* **مؤشر الأمن**: يقيس مدى انعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي؛

[1] أمينة بركان، "**السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر، العدد 10، المجلد01، 2014، ص235.

* **مؤشر الصحة العامة**: يعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين ويقاس بعدد الأطباء والممرضين على عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

3) **المؤشرات الاقتصادية**: تتعلق بتأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي.

من أهم هذه المؤشرات نجد:

* **مؤشر الاستثمار**: يحدد مستوى الاستثمار المحلي للمشاريع السياحية ومدى مردوديتها الاقتصادية؛

* **مؤشر العمالة**: يعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى البطالة المحليين ويقاس بعدد الوظائف الجديدة والتي لها أثر مباشر على استقرار العمالة؛

* **مؤشر الدخل**: يقيس مدى انعكاس المستوى المعيشي للأفراد على تدفق السياح في وسط سكان المقصد السياحي؛

* **مؤشر الميزان التجاري**: يعكس مدى ربحية الميزان التجاري للقطاع السياحي على البعد الكلي لاقتصاد الدولة.

خلاصة الفصل:

تعمل التنمية السياحية المستدامة على خلق وعي والتزام لدى الأفراد والمؤسسات والحكومات بمدى أهمية الحفاظ على المكتسبات المحققة من النماذج التقليدية للتنمية دون أن تؤدي إلى إحداث اختلالات مستقبلية، وبث روح المسؤولية لديهم لتحمل التأثيرات الناتجة عن أنماطهم الإنتاجية والاستهلاكية، وكذا الوقاية من الاثار التنموية السلبية على الدول في شتى المجالات.

وتعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة عموما، حيث شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية على المستوى الدولي، ونظرا لاعتبارها منتج مركب يعتمد على قدر كبير من الترابط والتنسيق بين مجموعة من القطاعات كالنقل والأمن والإيواء والمقومات الطبيعة وغيرها، والذي يسمح لهذا القطاع الحساس أن يلعب دورا محورا في تحقيق التنمية المستدامة.

II

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للواقع السياحي بالجزائر

تمهيد الفصل:

تعتبر الجزائر سياحيا من بين أفضل الوجهات العالمية من عدة نواحي، فالجزائر بموقعها الاستراتيجي ضمن أكبر مناطق الجذب السياحي في العالم، ولها امكانات مادية غير مادية فريدة من نوعها في العالم يمكن أن تجعلها من بين أحسن دول العالم في القطاع النشاط السياحي ان تم تثمين هذه الموارد، ولقد شرعت الجزائر في عملية الاستثمار في هذا القطاع منذ الاستقلال حيث قامت بإحصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم في عملية التنمية، وكان ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966 م، الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتزامن ذلك مع التحضير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967م الذي تلته العديد من البرامج التنموية، حيث ظهرت السياحة ضمن أهم الاستثمارات في إطار مختلف المخططات التنموية، والتي سعدت كثيرا في صياغة استراتيجية تنموية سياحية رغم محدوديتها وسنحاول في هذا الفصل الالمام بمعظم هذه المقومات ونقوم بدراسة أهم المخططات التنموية وخاصة الحديثة منها كما يلي:

المبحث الأول: مقومات السياحة في الجزائر

شرعت الجزائر في عملية إحصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، كان ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966، الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتزامن ذلك مع التحظير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي شهدتها عملية التنمية في الجزائر. وسنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المقومات التي تمتلكها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي كما يلي:

المطلب الأوّل: المقومات الطبيعية بالجزائر

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم العوامل لجذب السياح إلى أي إقليم سياحي، كما أن الترابط بين المقومات الطبيعية من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي الأقاليم السياحية أهمية مميزة أخرى في جذب السائح. وتمتاز الجزائر بترابط هذه العوامل وتكاملها في موقع استراتيجي جغرافي يربط بين الشمال والجنوب، ويمتاز بمناخ معتدل يساعد على استمرار الموسم السياحي على مدار السنة.

وتحوز الجزائر على الإمكانيات الطبيعية اللازمة التي تمكنها من تطوير نشاطها السياحي في حالة إذا ما تم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وفيما يلي عرض لأهم تلك الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر:

الفرع الأول: الموقع والمناخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبالأمازيغية، دولة ذات سيادة تقع في شمال أفريقيا، عاصمتها وأكثر مدنها اكتظاظا بالسكان هي مدينة الجزائر، وتقع في أقصى شمال البلاد، بمساحة تبلغ 2,381,741 كيلومتر مربع، الجزائر هي عاشر أكبر بلد في العالم، والأولى إفريقياً وعربياً، تطل شمالاً على البحر الأبيض المتوسط، وتحدها من الشمال الشرقي تونس وشرقا ليبيا وغرباً المغرب والصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي، ومن الجنوب الشرقي نيجر. نظام الحكم في الجزائر شبه رئاسي، وتقسم إدارياً إلى 48 ولاية و1541 بلدية، عرفت الجزائر قديما العديد من الإمبراطوريات والحضارات، بما في ذلك حكم النوميديين والفينيقيين والبونيقيين والرومان فالوندال ثم البيزنطيين، وبعد الفتح الإسلامي شهدت البلاد أو أجزاء منها سيطرة كل من الأمويين والعباسيين

والأدارسة والأغالبة والرستميين، والفاطميين، والزيريين والحماديين، والمرابطين والموحدين فالعثمانيين، وشهدت في القرن التاسع عشر الاحتلال الفرنسي للجزائر.

تعتبر الجزائر قوة إقليمية ومتوسطية، وهي عضو مؤسس في الاتحاد الإفريقي، وعضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي، وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها، والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية.

وتعد صادرات الطاقة العمود الفقري لاقتصادها. وبحسب منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فإن الجزائر تحتل المرتبة الـ 16 من حيث احتياط النفط في العالم وثاني أكبر احتياط نفطي في أفريقيا، في حين أنها تحتل المرتبة التاسعة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، تقوم بتوريد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا. تعدّ سوناطراك، الشركة الوطنية للنفط، أكبر شركة في أفريقيا. تتوسط دول المغرب العربي الكبير، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.(1)

ويسود الجزائر بمختلف مناطقها ثلاثة أنواع من المناخ: (2)

- **المناخ المتوسط**: يشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجة حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18درجة مئوية من أفريل إلى شهر أكتوبر، وتبلغ درجة الحرارة ذروتها خلال شهري جويلية وأوت.
- **المناخ شبه القاري**: ويسود في مناطق الهضاب العليا ويتميز بموسم طويل بادر ورطب في الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، وتصل درجة الحرارة فيه أحيانا إلى أقل من الصفر في بعض المناطق، أما في باقي أشهر السنة فيتميز بالحرارة والجفاف.
- **المناخ الصحراوي**: يسود في المناطق الجنوبية والواحات، ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة مئوية، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي، ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

[1] https://ar.wikipedia.org vue le 15/12/2016

[2] لعفيفي الدراجي وبن الشيخ توفيق، **"التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر2017 ، ص 14.

الفرع الثاني: التضاريس

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من التضاريس كما يلي:

أولا: منطقة التل

تمثل 4 % من المساحة الكلية، وهي عبارة عن سهول متقاطعة تعبرها أودية، تمتاز بأراضيها الخصبة وشريط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط ويمتد على مسافة 1644 كلم، يتوفر على ثروة بحرية هائلة من المرجان والأسماك، وتوجد به عدة مناطق سياحية هامة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف، ..الخ. (1)

كما تمتلك الجزائر العديد من الحظائر السياحية، يمكن إيجازها في النقاط التالية: (2)

- **الحظيرة الوطنية للقالة**: تقع في شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط مساحاتها 78000 هكتار وتضم ثلاثة شواطئ وثلاثة محميات تحتوي على خمسين نوع من الطيور وأنواع أخرى للحيوانات؛
- **حظيرة جرجرة**: تقع في قلب الأطلس التلي وتبعد عن الجزائر العاصمة بـ 50 كلم، وتساهم هذه الحظيرة في تنمية السياحة الشتوية نظرا لمميزاتها الطبيعية المتمثلة في بقاء الثلوج فيها ثلاثة أشهر دون ذوبان؛
- **حظيرة غابات الأرز**: تبعد عن مدينة ثنية الحد بـ 3 كلم، مساحتها 616.3 ، وتقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي؛
- **حظيرة الطاسيلي**: تشمل الطابع الأثري، مساحتها 100 هكتار، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وصنفت مند سنة 1982كتراث عالمي؛
- **حظيرة الهقار**: أنشئت سنة 1987، وتضم هضبتي الأتاكور والحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية، بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة، وصنفت هذه الحظيرة من طرف منظمة اليونسكو كتراث عالمي.

---

[1] ناصر الدين بن أحسن وحملاوي حميد، **"المقومات والإمكانات السياحية في الجزائر"**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر2017 ، ص 4.

[2] بن زعرور شكري وساطور رشيد، "**السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية**"، 2017/09/12، موقع: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/78731 consultée le 12/09/2017.

ثانيا: منطقة الهضاب العليا

تمثل 9 % من المساحة الكلية، وتشمل مختلف السهول والهضاب العليا المحصورة بين سلسلة الأطلس التلي التي تتراوح قمم جبالها بين 1000 م و 2000 م، أعلاها قمة لالا خديجة بجبال جرجرة (2308 م)، وتمتد هذه السلسلة من جبال سوق أهراس شرقا لتشمل جبال الونشريس (1985 م) وجبال العمور (1930 م) وصولا إلى جبال تلمسان غربا. وتشكل حاجزا طبيعيا لتأثيرات البحر الأبيض المتوسط على باقي البلاد، والأطلس الصحراوي الذي يمتد من جبال النمامشة وتبسة شرقا إلى جبال القصور في الجنوب الغربي للبلاد، مرورا بجبال شيليا في الأوراس التي توجد بها أعلى قمة في هذه السلسلة والتي تبلغ 2328 م، تشكل هذه السلسلة حاجزا مضاعفا لإيقاف تأثيرات الصحراء جنوبا والتأثيرات المتوسطية شمالا.

تعد هذه المناطق من أبرز المقومات التي يمكن للجزائر استغلالها لإعطاء نوع من الدفع لعدة أنماط سياحية؛ كالسياحة الرياضية مثل: رياضة المشي والتجوال (*La randonnée*)، ورياضة التزحلق على الثلج في جبال الشريعة بالبليدة، ومرتفعات تيكجدة بالبويرة، وتاغيلاف في تيزي وزو. (1)

ثالثا: المناطق الصحراوية

تقع الصحراء في شمال افريقيا، وتمتد على طول عشرة بلدان (من المغرب وموريتانيا، مرورا بالسودان والنيجر)، غير أن أكبر مساحة لها توجد ضمن التراب الجزائري، وجاءت تسمية الصحراء من اللغة العربية وتعني الأرض السهبية مناخها حار جاف، يسجل مقياس الحرارة في الصيف 50 درجة في النهار، وفي الشتاء يمكن أن تصل الحرارة إلى أقل من 5 درجة في المرتفعات. كانت الصحراء في السابق عبارة عن حقول وسهوب، وكانت بها ثروة حيوانية غنية، أما اليوم فلم يبق سوى بصمات وآثار مغمورة في الرمال ورسوم حجرية تركها سلفنا في المغارات، والزمن لا يؤثر على الحياة في هذا المكان حيث تغير الرياح في كل مرة شكل الكثبان الرملية المتحركة، بينما تبقى الصخور ثابتة وأبدية، والسكون يعتبر سيد هذه المملكة، وتأخذ فيها روعة مشاهد الغروب والشروق التي لا يمكن رؤيتها في أي مكان آخر أنفاس المشاهدين. (2)

---

[1] ناصر الدين بن أحسن وحملاوي حميد، "**المقومات والإمكانات السياحية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر2017 ، ص 4.

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية:
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar vue le 15/12/2016

ومن بين المعالم الطبيعية التي تزخر بها الصحراء، نذكر: (1)

❖ **العرق الكبير**: هي سلسلة من الكثبان الرملية التي تشغل 20 % تقريبا من مساحة الصحراء وتكبر حسب قوة الرياح. تعدّ الظروف المناخية بها صعبة جدا، حيث أن النباتات نادرة وتوجد آثارها بالواحات المنتشرة على جنبات الصحراء. ونجد من بين أكبرها وادي سوف في الشمال، ومن جهة أخرى نجد بساتين الساورة في العرق الغربي الكبير، هذه المنطقة التي تحمل اسم الوادي الذي يقطعها، وتعتبر الأكثر جذبا في الجنوب الجزائري؛

❖ **القورارة**: هي منطقة في الجزائر مشكلة من مجموعة من الواحات يحدها شمالا (العرق الغربي الكبير) وغربا (التوات والساورة) وفي الجنوب والشرق (هضبة تادمايت)، ويفصلها عن تيديكت (عين صالح) مساحة واسعة مسطحة وصخرية. تستعمل هذه المنطقة تماما مثل التوات (أدرار) وتيديكت نظام السقي المسمى فوقارة (نظام سقي يعتمد على توزيع مياه السقي). ويشمل العرق الكبير كذلك على بني عباس، كرزيم، كرزاز، تيمودي، واحات القرارة ومحاذاة مدن الأغواط، غرداية وبشار. هذا الحاجز الذي يبدو صعب المرور، كانت تعبره دائما القوافل التي توصل بين الواحات المتناثرة بين موجات الرمال. ومن المدن الرئيسية على طول العرق الغربي الكبير نجد المنيعة المسماة أيضا القليعة، تيميمون (قورارة)، أدرار (توات)؛

❖ **التاسيلي**: هي سلسلة جبلية تبلغ مساحتها حوالي 120000 كلم^2، توحي لك من بعيد أنها طلال مدينة قديمة. صنفت ضمن مواقع التراث العالمي من قبل اليونسكو عام 1982 ومحمية للإنسان والمحيط الحيوي في عام 1986، تمتلك الحظيرة واحدة من المجموعات الرئيسية للفن الصخري في العالم، تحتوي أكثر من 15000 من الرسومات والنقوش، وتعتبر إلى غاية اليوم أكبر متحف هواء طلق في العالم، كما تعتبر جنات هي المدينة الرئيسية فيه. هذه المدينة، لؤلؤة التاسيلي الحقيقية، تستحق اسمها الذي يعني الجنة، بناياتها البيضاء ذات الأبواب الزرقاء، الممتدة على جوانب الشوارع بمصابيح زرقاء داكنة وذهبية، وهي دعوة حقيقية للراحة. تطل عليها واحة النخيل الرائعة محاطة بالجبال الشاهقة، والتي تستحق وحدها حقا إلقاء نظرة لها؛

❖ **الهقار**: صنفت الكتلة الصخرية البركانية للهقار والتي عمرها أكثر من ثلاثة مليارات سنة من قبل اليونسكو في عام 1987 ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي، وهي تشكيلة جيولوجية ضخمة. تقدم مناظر طبيعية رائعة لأمواج الحمم البركانية الصلبة تتراوح الوانها من الأصفر إلى الأسود المتوهج البنفسجي. مناخها حار جدا في

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية:
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar vue le 15/12/2016

الصيف وبارد شتاء، وفي كل الأحوال فهو ليس أقل تطرفا من بقية الصحراء، إذ هو في الواقع ملاذا هاما بالنسبة لبعض الأنواع النباتية والحيوانية. وهي أيضا أرض الطوارق، الرجال الزرق المضيافين مع الأجانب. جمال هذه البراكين المذهل يدعو إلى الخلوة على غرار الأب تشارلز دو فوكو القس المسيحي الذي عاش وسط الهقار كناسك؛

❖ **الواحات:** هي فضاءات ملونة وسماوية لا تشبه بعضها البعض، وتقع في حدود الصحراء بفن ومعرفة غير عادية. هي جزر الصحراء، حيث تحفر الوديان دروبا للسعادة، وتقف أشجار النخيل ساهرة على رفاهية سكانها. الواحات الجزائرية أسطورية ومثيرة للإعجاب، وهي نتيجة لمعرفة زراعية وتميز معماري. هذه الواحات هي بوسعادة "مدينة السعادة"، بسكرة "ملكة الزيبان"، الوادي "مدينة الألف قبة"، تقرت "منطقة الكثبان الرملية" (شمال شرق العرق الكبير)، ورقلة "واحة النخيل الهائلة التي بها أكثر من مليون نخلة"، غرداية "المدينة في شكل الهرم تأسست سنة 1053"، والأغواط "بوابة الصحراء الحقيقية" (400 كلم عن الجزائر العاصمة). كنتاج لمعرفة أكيدة وتقنية خارقة للسقي، تعتبر الواحات الجزائرية الأجمل في العالم، تتدفق من أعماق الأرض مياهها العذبة الصافية إلى السطح بأيدي ماهرة للمزارعين الجزائريين، لتحول رمال الصحراء إلى مشهد سماوي، والعديد من المدن معروفة بواحة خاصة بها. وهو ما ينطبق بشكل خاص على طولقة التي تعد أهم واحة في الزيبان، وتأخذ المدينة شهرتها من نوعية تمورها "دقلة نور" (أصابع الضوء). ومع ذلك تبقى تاغيت جوهرة الصحراء الحقيقية من دون شك الواحة الأكثر شهرة في الوطن؛

❖ **المزاب:** يقع مزاب في وسط الجزائر، وهي هضبة صخرية يتراوح ارتفاعها ما بين 300 و 800 متر، مشكل من مجموعة متكونة من خمس واحات، تشمل خمسة قصور "قرى محصنة" (غرداية، مليكة، بني يزقن، بنورة، العطف)، واثنين من الواحات المعزولة في الشمال (القرارة وبريان). على سفحها توجد منازل ذات نوافذ وأبواب صغيرة ومنخفضة متلاصقة ببعضها البعض (للحماية من العواصف الرملية والحرارة)، والشوارع ضيقة في شكل متاهة حقيقية. وكل مدينة محمية بالجدران والبوابات التي تمكن الدخول لها. وتشكل غابات النخيل جزءا لا يتجزأ من هذه المدن لكونها تحوي المنازل الصيفية التي تستقبل سكان المنطقة خلال أوقات الحرارة. والحدائق خضراء والفواكه وفيرة بفضل النظام القديم للسقي، ويعتبر وادي مزاب جزء من التراث العالمي، وعرضت عبر لوحات زيتية للعديد من الرسامين المستشرقين.

الفرع الثاني: الثروة الحموية

تتوفر الجزائر على مجموعة هامة من الحمامات والمنابع المعدنية تتركز أغلبها في شمال البلاد، وتتسم كلها بخصائص علاجية من خلال المياه الحارة الغنية بالأملاح المعدنية التي تساهم في علاج العديد من الأمراض كأمراض المفاصل والأمراض الجلدية وغيرها.

وتزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في جذب السياح المحليين وخصوصا الأجانب. ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر. لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياسا إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع. وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. وبالنسبة للحمامات المعدنية، فهي حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب)، وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر (مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر الجزائري)، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب) الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار. وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة)، وحمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة)، وحماما الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة. أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة) المعروفة بتاريخها. ويتردد على محطة سيدي فرج الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة.

تمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60 في المائة من المنابع، وتشكل مخزونا وافرا. ويجري على مستوى الحكومة حديث عن رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار، ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي. وبالنسبة للمنابع الحموية المستغلة تقليديا التي تفوق 50 منبعا، فهي

مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.

وتعتبر المعالجة بالمياه الحموية في الجزائر تقليدا يعود لآلاف السنين. الرومان، العرب وبعدهم الأتراك، استفادوا من هذه الثروات الحموية، الموزعة عبر كامل التراب الوطني.

خلال الخماسيين الأخيرين، قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بالشروع في إنجاز 21 مشروع تهيئة خاصة بالمناطق الحموية موزعة على 13 ولاية من أجل تحضيرها للاستثمار (في كل من وهران، ميلة، بسكرة، سطيف، خنشلة، تبسة، سكيكدة، تيسمسيلت، بجاية، النعامة، الطارف، وسوق أهراس).

منذ سنة 1999، تم منح 42 امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية لفائدة مستثمرين خواص، من أجل إنجاز محطات حموية جديدة:

– **المؤسسات العمومية:** يوجد ثمانية (08) مؤسسات حموية عمومية (مسيرة من طرف مؤسسة التسيير السياحي (GESTOUR)، بالإضافة إلى مركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج.

– **المؤسسات الحموية الخاصة:** يوجد 10 محطات خاصة (4 في سطيف، 3 في قالمة، 1 في بويرة، 1 بسكرة و 1 في وهران).

– **الحمامات المعدنية التقليدية:** يوجد 40 مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني. [1]

المطلب الثاني: المقومات المادية والبشرية

تتوفر الجزائر على حزمة من الإمكانيات المادية والبشرية تؤهلها لأن تبوأ مكانة استراتيجية في السوق السياحية على المستوى الإقليمي والعالمي. ومن بين هذه الإمكانيات نذكر:

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية:
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar vue le 15/12/2016

الفرع الأول: النقل

إن التطور الحاصل في شبكات النقل والمواصلات بمختلف أنواعها ساهم في ترقية النشاط السياحي في العالم، وبالنسبة للجزائر وفي سبيل تحقيق تنمية سياحية فإنه يتم بذل مجهودات كبيرة من أجل تطوير قطاع المواصلات، ويمكن ذكر ما تم إنجازه في الجزائر ضمن هذا القطاع، والذي يتم استغلاله في النشاط السياحي:

1) **النقل البري**: يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 118000 كلم، تتوزع كما يلي:

- الطرق الوطنية: 30000 كلم؛
- الطرق الولائية: 26626 كلم؛
- الطرق البلدية: 62100 كلم.

2) **النقل بالسكك الحديدية**: تعد الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية الشركة الوحيدة المسؤولة عن نقل المسافرين من خلال القطار، وتتوفر على شبكة من السكك الحديدية بطول 4573 كلم تغطي 217 محطة متمركزة أغلبه في شمال البلاد. (1)

3) **النقل الجوي**: تملك الجزائر مجموعة من المطارات منها: 13 مطار دولي و08 مطارات وطنية و14 مطار جهوي موزعة عبر التراب الوطني. وينشط في السوق الجزائري للطيران المدني 21 شركة طيران منها 19 أجنبية (الخطوط التونسية، الخطوط الملكية المغربية، الخطوط الجوية الليبية، مصر للطيران، مؤسسة الطيران، العربية السورية، طيران الإمارات، الخطوط الملكية الأردنية، الخطوط الجوية العربية السعودية، الخطوط الجوية القطرية، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية الفرنسية، إيقل ازور، الجوية المتوسطية، أليطاليا، طيران مالطا، ايبيريا، شركة فيولينغ، جيت إير الطيران، لوفتهانزا) (2). وشركتان جزائريتان هما:

---

[1] الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية:

http://www.sntf.dz: vue 16/01/2015

[2] وزارة النقل الجزائرية. على الموقع الالكتروني:

http://www.ministere-transports.gov.dz vue: 16/01/2015

– **شركة الخطوط الجوية الجزائرية**: وهي شركة ذات أسهم رأسمالها يقدر بـ: 43.000.000.000 دج، وهي الشركة التي تملك أكبر حصة سوقية في سوق الطيران المدني في الجزائر، يتكون أسطولها الجوي من 50 طائرة، وتغطي الشركة 37 خط دولي عبر العالم في كل من: أوربا، الشرق الأوسط، إفريقيا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى 28 مطار داخل التراب الوطني.(1)

– **شركة الطاسيلي**: تم إنشاؤها في مارس 1988، وهي شركة نشاطها الأساسي مرتبط بالشركة البترولية سوناطراك ومختلف فروعها، ليشمل نشاطها فيما بعد الطيران المدني. تملك الشركة أسطول جوي يتكون من 12 طائرة، حيث تغطي أربعة خطوط دولية كلها في فرنسا، و14 مدينة جزائرية. (2)

4) **النقل البحري**: تمتلك الجزائر تملك شبكة مينائية تتكون من أحد عشر ميناء، خمسة منها مخصصة لنقل المسافرين وهم: ميناء الجزائر العاصمة، ميناء وهران، ميناء عنابة، ميناء بجاية وميناء سكيكدة. (3)

وتعد الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (Algérie Ferries) الشركة الوحيدة المسؤولة عن النقل البحري للمسافرين في الجزائر، تمتلك أسطولا يتكون من أربعة سفن هي: الجزائر 2، طارق ابن زياد، طاسيلي 2 وسفينة إليروس، وتغطي الشركة ثلاثة مدن أوربية: مارسيليا، أليكانت، برشلونة. (4)

الفرع الثاني: الاتصالات

بالنسبة للجزائر، فمنذ القانون 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للأحكام العامة الخاصة بالبريد والمواصلات، عرف سوق الاتصالات نموا وتطورا مطردا بفضل فتح السوق نحو متعاملين خواص، وقد بلغ عدد مشتركي الهاتف النقال لدى المتعاملين الثلاث (اتصالات الجزائر "موبيليس" و "أوراسكوم تليكوم الجزائر" سنة 2002 والوطنية لاتصالات الجزائر "أوريدو حاليا") حوالي 38 مليون مشترك بعروض مختلفة وتنافسية وتغطية لمعظم مناطق الوطن.

---

[1] الخطوط الجوية الجزائرية:

http://www.airalgerie.dz vue le 13/01/2015

[2] شركة الطاسيلي للطيران

http://www.tassiliairlines.dz vue le 16/01/2015

[3] وزارة النقل الجزائرية:

http://www.ministere-transports.gov.dz vue le: 16/01/2015

[4] الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين:

http://www.algerieferries.com vue le: 16/01/2015

المطلب الثالث: المقومات الثقافية

كانت الجزائر قديما مفترق طرق استراتيجي ومقصد لمختلف الحضارات التي غزتها، ولم تفوت فرصة وضع بصماتها على ترابها في نفس الوقت، فهذه الشعوب غزت حقيقة الجزائر وجلبت تقاليدها وفكرها مؤثرة بذلك في الفن والعمارة. ونجد حتى اليوم، العديد من المدن الجزائرية تحتفظ بآثار المدن القديمة الفينيقية، النوميدية والرومانية. ويعتبر تاريخ الجزائر قبل الغزو الروماني طويل في الواقع، فالعديد من آثار الفترة النوميدية لا تزال محفوظة تماما اليوم، وتبرز الدور الذي لعبته الجزائر في تاريخ البحر المتوسط. ومن بين المواقع التي تحوي اكبر عدد من الآثار نجد تيبازة، شرشال، جميلة، تنس، تيمقاد. أما في الجنوب، فآثار الأجيال السابقة تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث نجد العديد من النقوش الصخرية التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري الحديث الذي يصور الحياة اليومية للأسلاف من سكان الصحراء. [1]

وتحوز الجزائر على مجموعة من المتاحف شاهدة على مختلف الحقب التي مرت بها، والتي تعد عاملا أساسيا لنجاح السياحة الثقافية والتاريخية إذا ما تم الاهتمام بها بالشكل اللازم، ومن بين أهم هذه المتاحف ما يلي:

❖ **المتحف الوطني للآثار القديمة:** دشن في موقعه الحالي في حديقة الحرية وسط العاصمة عام 1897 م، وهو من أقدم متاحف الجزائر وإفريقيا، ويتميز بطرازه المعماري الأندلسي المغربي الجميل. [2]

❖ **متحف باردو:** يقع في شارع فرانكلين روزفلت بالعاصمة، وقد تم ترسيمه كمتحف في الذكرى المئوية للاستعمار سنة 1930 م، يحتوي المتحف الخاص بمرحلة ما قبل التاريخ والأثنوجرافيا العديد من القطع الأثرية التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري القديم وعصر الحجر المصقول، ومعظمها تم الحصول عليها خلال الحفريات التي تمت بالجزائر أو هبات قدمها خواص أو تم اقتناؤها لدى تجار القطع الأثرية القديمة.

❖ **المتحف الوطني للفنون الجميلة:** افتتح المتحف الوطني للفنون الجميلة بشكل رسمي للجمهور في شهر أفريل 1931م، قبيل الاستقلال تم تفجير المتحف من قبل منضمة الأقدام السوداء(OAS)، وتم نقل نحو 300 عامل إلى العاصمة الفرنسية باريس في أفريل 1962 ووضعت في متحف اللوفر، ثم أعيد فتحه في جويلية 1963،

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية:

http://www.matta.gov.dz vue le 20/08/2015

[2] المتحف الوطني للآثار القديمة:

http://www.musee-antiquites.art.dz vue le 14/03/2014

ويحتوي المتحف اليوم على العديد من التحف والألواح الفنية من الفن الأوروبي في الفترة ما بين 1930 إلى 1960، إضافة إلى مكتبة متخصصة في تاريخ الفن في العالم العربي والإغريقي. (1)

❖ **متحف سيرتا بقسنطينة:** فتح المتحف أبوابه للجمهور يوم 15 أفريل 1931 تحت تسمية متحف قوسطافماريس (وهو الأمين العام لجمعية الآثار لمدينة قسنطينة)، واحتفظ بهذه التسمية إلى غاية 05 جويلية 1975 حيث استبدل بتسمية "متحف سيرتا" نسبة إلى الاسم التاريخي لمدينة قسنطينة، وفي سنة 1986 ألحق المتحف إلى درجة المتاحف. (2)

❖ **المتحف الوطني للمجاهد:** تم إنشاؤه بمقتضى الأمر رقم 66/72 المؤرخ في 1972/12/02، كان مقره بالأبيار ثم حول إلى رياض الفتح في سنة 1983، وقد تم تدشينه يوم 1982/07/05 من طرف الرئيس السابق الشاذلي بن جديد، ويعتبر المتحف كتابا مفتوحا يجسد مختلف مراحل الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. (3)

❖ **المتحف الوطني أحمد زبانة بوهران:** تعود فكرة إنشاء متحف وهران، إلى سنة 1878 من طرف الجمعية الفرنسية للجغرافيا والآثار بوهران، ليتم تجسيدها سنة 1879 من طرف الرائد الفرنسي **"ديمايت"**، وقد حمل المتحف اسمه، وكانت التحف الموجودة في ذلك الوقت موضوعة بدار بلدية وهران منها الطيور والثدييات لفترة ما قبل التاريخ، ثم نقل مقره إلى شارع زبانة في عام 1933، وافتتح رسميا 11 نوفمبر 1935 في مبنى قصر الفنون الجميلة، وبعد الاستقلال بقي المتحف موكلا إلى مجلس الشعب البلدي لمدينة وهران حتى عام 1986 ليصبح تحت إشراف وزارة الثقافة، ويغير اسمه ليصبح "المتحف الوطني أحمد زبانة" تكريما للشهيد أحمد زبانة. (4)

وتعد التظاهرات الثقافية أحد الدعامات الأساسية التي يعتمد عليه في جلب السياح إلى الجزائر، ومحاولة إعطاء صورة إيجابية عنها كوجهة للسياحة الثقافية.

كما تتوفر الجزائر على رصيد كبير من الحرف التقليدية والحرفية التي يمكن أن تنعش السياحة الثقافية وتوفير العديد من مناصب الشغل، ومن أبرز هذه الحرف: حرف النسيج والفخار، حرف الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، حرف النحاس، التطريز على القماش، الحدادة الفنية والرخام والنقش على الخشب.

---

[1] https://ar.wikipedia.org vue le 15/12/2014

[2] المتحف العمومي الوطني سيرتا:

http://www.cirtamuseum.org.dz vue le 14/03/2014

[3] وزارة المجاهدين:

http://www.m-moudjahidine.dz vue le 16/05/2014

[4] http://www.djazairess.com vue le16/05/2014

المبحث الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

في سبيل الرقي بالدولة والوصول إلى تنمية مستدامة شاملة، وضعت الحكومة مخطط شامل يعرف بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وذلك في آفاق 2030، وقد اندرج ضمن هذا المخطط الشامل مخطط آخر يهدف للوصول إلى تنمية سياحية مستدامة وتطوير القطاع السياحي هو "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"، وبالتالي يمكن القول أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) (*) يعد جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030) المنصوص عليه في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهو المخطط الذي تستمد الدولة من خلاله مشروعها السياحي الإقليمي مع آفاق 2030، وتعلنه إلى كافة الفاعلين والمتعاملين وكافة قطاعات الأنشطة والجماعات المحلية.

المطلب الأول: مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر الذي يمثل نظرتها للسياحة الوطنية على "المدى القصير 2009، والمتوسط 2015، والطويل 2030" في إطار التنمية المستدامة، وهو يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها. ويعتبر جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT 2025) الذي يبرز الكيفية التي تريد من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة.

يشرح المخطط أهداف الدولة السياحية على مدى السنوات القادمة في آفاق 2030 للوصول إلى درجة الامتياز السياحي في منطقة الأورو متوسطية، من خلال نموذج متكامل ناتج عن تشاورات مع جميع الفاعلين وعلى مختلف المستويات (إطارات فندقية، أصحاب مطاعم وكالات سياحية، المرشدين المتعاملين، الجمعيات... الخ). وبموجبه تقوم الدولة بتحديد وسائل تطبيقه مع توضيح ظروف التنفيذ.

* تم تغيير تسمية المخطط من 2025 إلى 2030 نظرا لعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه بعد عملية تقييم تمت سنة 2015.

كما أنه حصيلة لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والتحريات والدراسات والخبرات والمشاورات مع الفاعلين الوطنيين الخواص منهم والعموميين، تم اثراءه على مستوى جلسات جهوية تم عقدها خصيصا لذلك.

ويبقى الرهان الحقيقي هو مسايرة المخطط في كل مراحل تطوره (الإعداد، التنفيذ والمراقبة) من قبل الفاعلين والمتعاملين المركزيين والمحليين للسياحة بمختلف رتبهم.

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تحقيق ما يلي: [(1)]

- **اعتماد السياحة كإحدى محركات النمو الاقتصادي:** تهدف السياسة الجديدة للسياحة إلى اعتماد هذا القطاع كإحدى محركات النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق تمكين السياحة من المساهمة بقسط كبير في تطوير اقتصاد بديل للمحروقات التي لا يمكن الاعتماد عليها على المدى الطويل، لأنها موارد محدودة وغير قابلة للتجديد وغير مستقرة من حيث أسعارها في الأسواق الدولية.

- **استحداث الأثر العكسي للسياحة على القطاعات الأخرى:** تطوير السياحة يؤدي إلى استحداث أثر عكسي على تحريك وتنشيط القطاعات الأخرى كالفلاحة والأشغال العمومية والصناعة والحرف التقليدية والثقافة والنقل والصناعة والخدمات الأخرى...الخ.

كما هو معلوم، فإن إنجاز المشاريع السياحية والفندقية وكذا إعداد وتسويق المنتجات السياحية يحتاج إلى مواد وخدمات يتم إنتاجها في قطاعات مختلفة، وبالتالي فإن أي ديناميكية تنموية يعرفها القطاع السياحي ستنعكس لا محالة بصفة ايجابية على القطاعات الأخرى المرتبطة به، والتي ستعمل على زيادة وتحسين إنتاجها.

- **التوفيق بين التنمية السياحية والبيئية:** من بين الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية هو التوفيق بين التنمية السياحية والبيئة، من خلال العمل على احترام مؤشرات وقواعد التنمية المستدامة في مختلف مراحل تطوير السياحة، من أجل ضمان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة، وقصد الحفاظ على الموارد السياحية للأجيال القادمة.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن السياحة لها تأثيرات سلبية وإيجابية على البيئة حسب الكيفية التي تنفذ بها السياسات التنموية. فإذا كان هناك تخطيط دقيق وسليم للسياحة وكذا تهيئة سياحية ملائمة ومدروسة وخاضعة

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008-2025**"، الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص ص 22-23.

لضوابط ومعايير محددة، فإن هذا سيساهم في الحفاظ على البيئة وقد يزيد حتى من جمالها من خلال التصاميم المعمارية الجذابة وتطوير المساحات الخضراء وتزيين المحيط ومكافحة التلوث، والعكس صحيح في حالة حدوث تنمية عشوائية وفوضوية.

- **تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري:** يقيم الاقتصاد السياحي علاقة وطيدة مع الإقليم الذي يعد في نفس الوقت مكانا للتعبير عن الموارد الطبيعية والمناخية المتاحة وعن التاريخ والحضارة والتنوع الثقافي المميزة له، وهي العناصر الأساسية المشكلة للتراث الإقليمي التي تعطي للإقليم صورته وجاذبيته والمنتجات السياحية الممكن تطيرها. بمعنى آخر، فإن العوامل البشرية والطبيعية والتاريخية والثقافية والشعائرية هي التي تشكل المكونات الأساسية للمنتج السياحي الأصيل، وينبغي تبعا لذلك الحفاظ عليها والعمل على ترقيتها وتنويعها لضمان ديمومتها واستغلالها لأغراض سياحية.

- **التحسين الدائم لصورة الجزائر السياحية:** يهدف برنامج بناء أو بالأحرى إعادة بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيير في التصور الذي يحمله المتعاملون والشركاء الأجانب عن السوق الجزائرية بالشكل الذي تصبح هذه الأخيرة تشكل سوقا هاما لديهم وليس سوقا ثانويا فقط.

تعرضت صورة الجزائر السياحية – عن قصد أو عن غير قصد — خلال مدة طويلة إلى تشويه من قبل الصحافة الأجنبية وحتى من قبل الصحافة الوطنية أحيانا، وكذا بعض الأوساط واللوبيات الخارجية، وينبغي اليوم – لا سيما بعد استقرار الأمن وإعادة بعث الاقتصاد الوطني– أن تسترجع الجزائر مكانتها في الأسواق السياحية الدولية.

والشكل التالي يوضح الأهداف الأساسية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

الشكل (2-1): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030

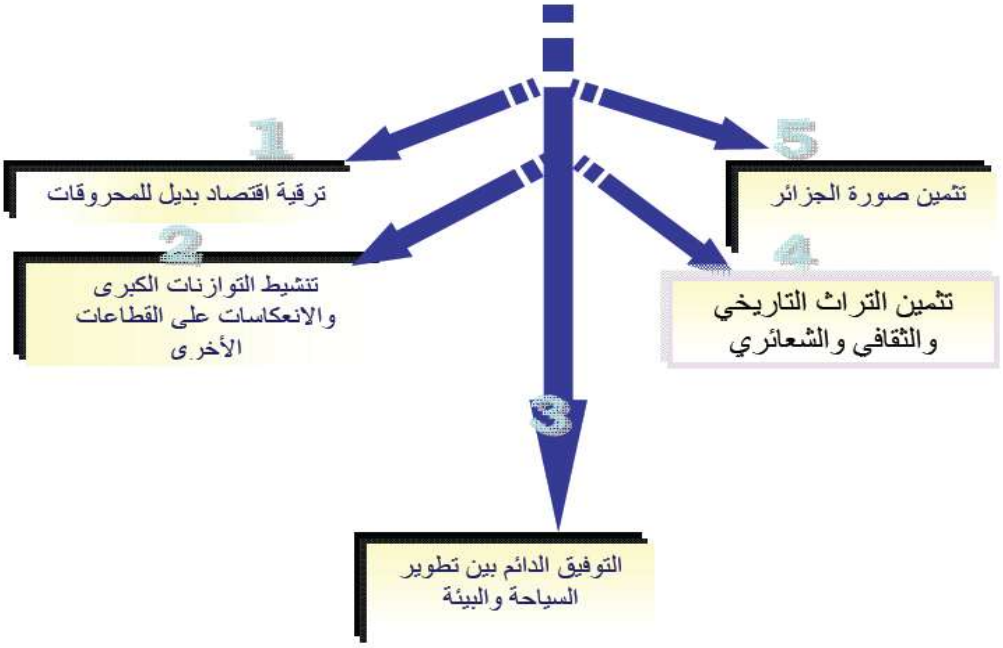

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008-2025**"، الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 8.

تهدف الجزائر من خلال هذا المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف المادية يمكن إيجازها في الآتي: [1]

- سطر المخطط برنامج للوصول إلى طاقة فندقية تصل إلى أكثر من 60 ألف سرير مع نهاية 2013.
- الوصول إلى 2.5 مليون سائح أجنبي في آفاق 2015 وهو ما يتطلب توفير 75 ألف سرير ذات جودة عالية.
- بالنسبة للأقطاب السياحية ذات الأولوية، فتهدف إلى الوصول لـ 40 ألف سرير بالمعايير العالمية، منها 30 ألف في المدى القصير، و 10 ألف سرير في المدى المتوسط.
- توفير 400 ألف منصب شغل (مباشر وغير مباشر) و 91.6 ألف منصب بيداغوجي للتكوين.

كما يهدف المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف النقدية خلال نفس المرحلة، والمتمثلة في:

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, ***"Schéma directeur d'amenagement touristique"*** , Livre 2, O.P-cit, p 17.

– من أجل جعل الجزائر بلد سياحي، فقد تم وضع هدف تحقيق استثمارات سياحية للقطاعين العمومي والخاص تقدر بـ 2.5 مليار دولار أمريكي.

– تقدير الاستثمارات السياحية الإجمالية لخلق سرير جديد بـ 60 ألف دولار، منها 55 ألف دولار عبارة عن استثمارات مادية و5 آلاف دولار استثمارات غير مادية، وعليه فالوصول إلى تحقيق الهدف المادي المتمثل في 40 ألف سرير يتطلب القيام باستثمارات تقدر بـ 2.5 مليار دولار إلى غاية سنة 2015 بمعدل 350 مليون دولار لكل سنة.

– بالاحتفاظ بالمعدل الاعتيادي لنسبة الاستثمارات العمومية من إجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة والذي يقدر بـ 15% (مادية وغير مادية)، فإن السلطات العمومية يجب عليها إنفاق 375 مليون دولار خلال الفترة 2008-2015 من أجل تطوير أقطاب الامتياز السياحي وهو ما يمثل 54 مليون دولار أمريكي سنويا.

والجدول الموالي يلخص مختلف الأهداف المادية والمالية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية خلال الفترة 2008-2015:

الجدول رقم (2–1): خطة الأعمال للقطاع السياحي لآفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.5 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يجب تهيئتها	75.000 عالية الجودة
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1.7	% 3
الايرادات السياحية (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب العمل	200.000	400.000
مقاعد بيداغوجية للتكوين	51.200	91.600

Source: Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, ***"Schéma directeur d'amenagement touristique"*** , Livre 2, O.P-cit, p17

المطلب الثاني: ركائز وآليات تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

اعتمدت الدولة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT 2030**) على خمس ديناميكيات تحدد المعالم الكبرى لهذا المخطط. لكن لنجاح هذا الأخير، لا بد من مراعاة عدة آليات تتعلق بكيفية التعريف والترويج له. وفيما يلي عرض للديناميكيات الخمس وأهم آليات تفعيل البرنامج:

الفرع الأول: ركائز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات : [1]

1) مخطط وجهة الجزائر: تعد ترقية صورة الجزائر مسألة ضرورية في الوقت الحالي لتصبح وجهة سياحية كاملة تنافسية، بحيث تكون أبرز سماتها: الأصالة، الابتكار، الجودة والنوعية. ومن خلال إعادة الاعتبار للتنافسية السياحية للجزائر، يستوجب وضع استراتيجية التسويق السياحي من أجل إعطاء رؤية وقراءة جيدة لصورة الجزائر، أي يجب ابتكار علامة منتوج وتسجيله منتوجا سياحيا جزائريا مزودا بشعار، حيث يقصد بمخطط وجهة الجزائر وضع استراتيجية لتحسين صورة الجزائر لتكون وجهة سياحية تنافسية كاملة تتميز بالأصالة والنوعية، ويهدف هذا المخطط إلى:

- بناء صورة جديدة وتعزيز سمعة الجزائر؛
- تنظيم حملات إعلام واتصال فعال؛
- أفضل استراتيجية استهداف من أجل جذب المزيد من السياح؛
- دعم تزايد التدفقات السياحية.

ويجب أن يرتكز المسعى الجديد لمخطط تسويق وجهة الجزائر على قواعد أساسية هي:

➢ **ثقافية وذهنية**: أي اختيار وضعية هجومية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات، وإعادة الصورة وإعداد السوق من أجل الاتصال والبيع.

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, ***"Schema directeur d'amenagement touristique"*** , Livre 2: Le plan stratégique- les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, Janvier 2008, p.04-07.

- **الالتزام**: تنشيط وتنسيق متناسب ودائم لكل مخطط التسويق، وتجنيد وسائل الاتصال الحديثة (مالية، بشرية، وتقنية)، وهي ضرورية ومطلب للاحترافية والنوعية.

- **الأدوات**: اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد (أفلام، أقراص، صفقات، انترانت، شاشات فيديو، فضاءات مرئية).

- **فضاءات الاتصال**: تبني وضعية مراقبة ورصد استراتيجية على المستوى الوطني، جناح بكل قطب امتياز يوفر خمس وظائف (الاستقبال، الإعلام، فضاء المحلات، المعارض، فضاءات الصور).

- **المسعى**: شراكة فعالة على المستوى المحلي والدولي، امتلاك مرجع مشترك للتجانس، والتنسيق والتعارف، لتوحيد العمل مع كافة الهيئات الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة، ودار الجزائر، لتشجيع وربط السياسات القطاعية، الهيكلة والمحافظة على الشركاء والمحترفين.

يسعى مخطط تسويق وجهة الجزائر إلى تسويق السياحة الجزائرية في كل الأسواق (أسواق ذات الأولوية، الأسواق الموفدة بشكل تقليدي للسياح باتجاه الجزائر، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا). وكذلك الأسواق المحلية والجزائريين غير المقيمين. وقد سطر المخطط مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف المرجوة، وهذه الأدوات جلها غائبة عن السوق السياحية الجزائرية في الوقت الحالي؛ كالتسوق المباشر المعول به في كثير من الأسواق السياحية الرائدة، وبالتالي إدخال هذه الأدوات في الاستراتيجية التسويقية يعتبر مكسب للسياحة الجزائرية، مما يؤدي إلى بعثها في الأسواق الخارجية.

كما يسعى مخطط تسويق وجهة الجزائر إلى استهداف 04 فئات سكانية وهي:

- السياح المحليين.
- الجزائريين المقيمين بالخارج.
- متوسط السبق بالأسواق المطلوب المحافظة عليها.
- السياح في المدن البلدان المطلوب المحافظة عليها.

2) **مخطط الأقطاب السياحية للامتياز** : القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة والتسلية والأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع

التنمية المحلية، يستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية ومتعدد الأقطاب، وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز وهي:

- **القطب السياحي للامتياز شمال شرق**: يشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.
- **القطب السياحي للامتياز شمال وسط** : يشمل كل من الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
- **القطب السياحي للامتياز شمال غرب**: يشمل مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق**: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.
- **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب**: توات، القرارة، أدرار، تيميمون، بشار.
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب**: طاسيلي، اليزي، جانت.
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير**: أدرار، تمنراست.

3) مخطط النوعية السياحية: هذا المخطط هو الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني المرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم، فالمخطط يشمل على ما يلي:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديد للمحترفيين.
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية.
- نشر صورة للجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- حدد المخطط ثلاثة أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2030.
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

4) **مخطط الشراكة العمومية – الخاصة**: يسعى هذا المخطط إلى ضرورة تكريس التعاون الفعال بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في مجال التنمية السياحية، عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية من خلال خلق روابط بين مختلف الفاعليين في العملية السياحية لمواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي ذات نوعية للارتقاء بالسياحة.

5) **مخطط تمويل السياحة**: يرتكز المخطط على الأخذ بالاعتبار خصوصية قطاع السياحة باعتباره قطاع صناعي يتطلب استثمارات ضخمة في ظل عوائد بطيئة من جهة، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة من خلال محتوى مخطط تمويل السياحة فالأمر يتعلق بـ:

– مرافقة المستثمرين المرقيين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار وتقدير المخاطر، وفي تمويل عتاد الاستغلال.

– تحقيق اجراءات منح القروض البنكية.

– دعم ومرافقة المؤسسات السياحية.

إن الديناميكيات الخمسة تطبق بشكل منفصل ولكن بطريقة تكميلية وبأسلوب مبتكر بهدف دعم السياحة والنهوض بها في الجزائر. فمنذ عام 2008، بدأت هذه البرامج السياحية ذات الأولوية في تعزيز السياحة في الجزائر من خلال زيادة جاذبية وسمعة المقصد الجزائري، من خلال إطلاق أول مراكز سياحية متميزة، والقرى السياحية المتميزة التي تم ادماجها كمشاريع ذات أولوية، بدعم من خطة التسويق والاتصالات، وخطة الجودة، شراكة بين القطاعين العام والخاص، والدعم المالي.

ويهدف التطوير السياحي التدريجي والمستدام للجزائر إلى إرساء الأسس اللازمة لتطوير وبروز وجهة سياحية جزائرية أصلية وتنافسية قادرة على وضع البلد على المستوى الدولي للبحر الأبيض المتوسط من جهة، وتلبية احتياجات المواطنين من حيث العطلات، والترفيه والاسترخاء من جهة أخرى.

الفرع الثاني: آليات تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

لتفعيل المخطط التوجيهي لا بد من وجود مجموعة من الآليات – حسب اعتقادنا – والمتمثلة فيما يلي:

1) تفعيل وترقية الاستثمار السياحي:

وذلك من خلال : [1]

❖ **تمويل المشاريع السياحية**: من خلال توفير التمويل اللازم وبالقدر الكافي مع مراعاة خصوصية الاستثمار في هذا القطاع وما يتطلبه من رؤوس أموال كبيرة، بالإضافة إلى ضرورة منح مزايا وتسهيلات تمويلية مثل:

– منح قروض بمبالغ كبيرة ولفترة طويلة قصد انشاء مشاريع سياحية في مواقع استراتيجية وبتصاميم ذات صبغة جمالية بما يمكنها من استقطاب السياح؛

– تخفيض الفوائد على القروض إلى أدنى مستوياتها مما من شأنه أن يشجع الاستثمار في المجال السياحي؛

– منح تخفيضات واعفاءات ضريبة لأصحاب المشاريع السياحية المساهمة في خلق مناصب الشغل وذات القيمة المضافة.

❖ **تفعيل البيئة القانونية للعقار السياحي**: بتطبيق وتجسيد ما جاء في مضمون المادة 20 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، والذي يهدف إلى:

– الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان تنمية سياحية مستدامة؛

– إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛

– حماية المقومات الطبيعية للسياحية وكذا المحافظة على الموارد الثقافية والسياحية؛

– إنجاز استثمارات سياحية على أساس أهداف محددة والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] اسماعيل بوغازي ولمين تغليسة، "**واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطورها**"، الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 17.

❖ **دعم التكوين في الميدان السياحي لتدريب وتأهيل الموارد البشرية**: من الأمور التي يجب الاهتمام بها قصد تحقيق تنمية سياحية ضرورة التركيز على التكوين السياحي من خلال إنشاء مدارس لتكوين الإطارات السياحية القادرة على تسيير الهياكل السياحية بما يساهم في إبراز مقومات السوق السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى ضرورة ربط التكوين في الميدان السياحي بمختلف المهن المرتبطة بالسياحة وتطوير مناهج التعليم والتدريب بما يواكب حاجيات ورغبات السائح.

2) سياسات التسويق السياحي:

يمر التسويق السياحي عبر مجموعة من السياسات التي يمكن حصرها في النقاط الآتية: (1)

❖ **السياسة التخطيطية للتسويق السياحي**: تبنى هذه السياسة على أساس الخطة التسويقية السياحية، وهي تمثل أساس السياسة التخطيطية للتسويق السياحي التي تعتبر أهم السياسات التسويقية وتقوم على محورين:

- تخطيط الامكانيات السياحية المتاحة وتوفيرها بالمستوى المطلوب وبالكمية الملائمة وفي الوقت المناسب؛
- وضع التقديرات المحتملة لا جمالي عدد السائحين المتوقع قدومهم سنويا موزعين تبعا لكل فترة زمنية.

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهداف كمية (هي أهداف ذات صفة اقتصادية يمكن قياسها بشكل كمي وتتطلع إلى تحقيقها الأجهزة والشبكات السياحية والفندقية مثل تحقيق رقم معين من الحركة السياحية أو الليالي السياحية أو الدخل السياحي أو معدل متزايد للنمو في الاستثمار السياحي)، وأهداف غير كمية (تطوير وتنمية الخدمات السياحية، تصميم البرامج السياحية الجيدة التي تتلاءم مع رغبات السائحين مع تحقيق مركز متميز في السوق السياحي).

❖ **سياسة الخدمة السياحية**: يشمل هذا المفهوم جميع أنواع الخدمات التي تقدم للسائحين كالخدمات الفندقية، المطاعم والنقل السياحي وغيرها، وتساهم سياسة الخدمة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة التسويقية السياحية من خلال تقديم منتج سياحي على مستوى مرتفع من الجودة وبالسعر المناسب الذي يحقق رضا السائحين وإشباع مختلف رغباتهم وأهدافهم لدفعهم لتكرار الزيارة في المستقبل. وتقوم هذا السياسة على التطوير المستمر للخدمة

[1] بوغكريف زهير، **"التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012،، ص ص 103-107.

السياحية لكي تتناسب مع أعداد السائحين المتزايدة بشرائحهم المختلفة ورغباتهم المتعددة والمتنوعة بتنوع الكبير في الأنماط السياحية.

❖ **سياسة التنشيط السياحي:** تهدف هذه السياسة إلى ايجاد الوسائل المناسبة لجذب أكبر عدد ممكن من السائحين المرتقبين من خلال التأثير عليهم واثارة الدوافع المختلفة لديهم لزيارة الدولة، وتعتبر هذه السياسة من أهم السياسات التسويقية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف السياحية التي تتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية عند وضعها واختيار الوقت المناسب لتنفيذ الخطوات التي تشملها هذه السياسة من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات التقليدية (الدعاية، الاعلان، العلاقات العامة). والأدوات الحديثة مثل:

- إقامة المعارض السياحية الدولية؛
- إقامة المعارض المهنية المختلفة؛
- تنظيم المؤتمرات السياحية العالمية؛
- تنظيم القوافل السياحية.

❖ **سياسة التسعير السياحي:** لهذه السياسة ميزة خاصة كونها تؤثر مباشرة في الايرادات السياحية كما لها تأثير قوي على حجم الطلب السياحي لأن التكلفة تعتبر عنصرا حاسما في اتخاذ القرار السياحي، فسلوك السائح يتحدد بسعر الخدمة السياحية، حيث تزداد التعاقدات على البرامج السياحية المتميزة بانخفاض أسعارها والعكس بالعكس في حالة اتجاه الأسعار إلى الارتفاع مما يؤثر سلبا على حجم التعاقدات وحجم الطلب السياحي.

3) استراتيجيات التسويق السياحي:

الاستراتيجية هي مجموع الخيارات الطويلة الآجل التي يضعها مديرو البرامج في شكل خدمات، سياسات وخطط عمل، وتتمثل أهم الخطط الاستراتيجية التسويقية السياحية المثلى في:

❖ **الاستراتيجية التسويقية الدفاعية:** تهدف إلى المحافظة على المركز التنافسي للمنشأة السياحية من خلال المهادنة وعدم الدخول في منافسات مع شركات سياحية أخرى أو صراعات تسويقية خصوص مع الشركات الكبرى التي تتمتع بسمعة وشهرة كبيرة وقدرات مادية وبشرية عالية وتشتمل هذه الاستراتيجية على:

➢ **الاستراتيجية السعرية:** من خلال تخفيض أسعار البرامج السياحية مع تخفيض مستوى الخدمات، وهذه الاستراتيجية لا تؤثر كثيرا على الشركات السياحية الكبرى التي لها سمعة وثقة لدى زبائنها، حيث يتم اعتماد هذه الاستراتيجية بطريقة وأسلوب علمي مدروس وتخطيط سليم؛

➢ **الاستراتيجية التابعة:** تشمل هذه الاستراتيجية متغيرين أحدهما مستقل وتمثله الشركات السياحية الكبيرة والعملاقة والآخر تابع وتمثله الشركات السياحية الصغيرة، وبالتالي الشركات التي تتبع هذا الأسلوب تكون تابعة للشركات العملاقة، وبالتالي فهي لا تدخل في منافسة مع الشركات الكبرى ويتحدد نصيبها في السوق حسب شرائح سوقية أو طبقة اجتماعية معينة أو منطقة جغرافية؛

➢ **الاستراتيجية القدوة أو المحاكاة:** تكون هذه الاستراتيجية من خلال قيام بعض الشركات ذات الإمكانيات المادية والبشرية المتواضعة بتقليد بعض الشركات السياحية التي حققت نجاحا كبيرا في هذا المجال من حيث أنشطتها وأعمالها المختلفة والبرامج السياحية التي تقدمها والسياسات التسويقية التي تتبعها (التنشيط والتسعير) من خلال تصميم وعرض هذه السياسات التي لاقت رواجا من قبل السائحين دون تكلف مشقة الدراسة السوقية وبحوث الدوافع التي قامت بها الشركات الأخرى؛

➢ **الاستراتيجية المضادة:** في بعض الحالات تسعى بعض الشركات إلى اعتماد هذه الاستراتيجية للدفاع عن حصتها في السوق بحيث تكون هذه الاستراتيجية مضادة إلى استراتيجيات أخرى وضعتها شركات أخرى. [1]

❖ **الاستراتيجيات التسويقية الهجومية:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقوية وضع الشركة في السوق السياحي من خلال الاستفادة المثلى من كل الفرص المتاحة ويمكننا أن نميز بين مجموعة من الاستراتيجيات التسويقية الهجومية:

➢ **الاستراتيجية التوسعية:** نميز هنا بين التوسع الداخلي من خلال انشاء فروع ومكاتب جديدة تابعة للشركة بمناطق مختلفة داخل الدولة لتنمية السياحة الداخلية وتقليل السياحة المتجهة إلى الخارج، أو التوسع الخارجي الذي يكون خارج الدولة من خلال: (زيادة التوسع في اجراء التعاقدات الخارجية السياحية، اثارة دوافع الطلب السياحي في الأسواق الخارجية، اختراق أسواق سياحية جديدة وزيادة الحركة السيحية الدولية)؛

[1] بوغكريف زهير، "**التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-111.

➢ **استراتيجية السيطرة على السوق**: من خلال احتكارها للسوق وفقا لمجموعة من الميكانيزمات المتعلقة بـ: (تخفيض الأسعار، إجراء العقود الطويلة الأجل)؛

➢ **الاستراتيجية الابتكارية**: من خلال ابتكار وسائل تنشيطية جديدة لم تكن مستخدمة من قبل من طرف الشركات السياحية الأخرى للتأثير في نفسية السائحين؛

➢ **الاستراتيجية التنافسية**: من خلال المنافسة الشديدة بين الشركات السياحية لتساوي الإمكانيات بينها.(1)

❖ **الاستراتيجية التسويقية العامة**: تشمل هذه الاستراتيجيات الآتية:

➢ **الاستراتيجية التسويقية المغلقة**: تتم من خلال تسويق برنامج سياحي واحد على جميع السائحين المستهدفين في الأسواق السياحية المختلفة دون الاهتمام بخاصية كل شريحة من شرائح السوق، أي أن هذه الاستراتيجية ترتبط ببرنامج سياحي مغلق موجه إلى جميع السائحين؛

➢ **الاستراتيجية التسويقية المفتوحة**: وهي عكس الاستراتيجية السابقة حيث تعتمد على إعداد وتقديم مجموعة من البرامج السياحية المتنوعة التي تتناسب مع مختلف الشرائح السوقية؛

➢ **استراتيجية الانكماش**: في بعض الحالات تضطر بعض الشركات إلى الانسحاب أو التقليل من نشاطها نتيجة ظروف معينة من خلال: (الانكماش النوعي من خلال الاحتفاظ فقط بالنشاطات التي تروج رواجا كبيرا وتدر أرباح كبيرة، الانكماش الجغرافي من خلال إغلاق بعض فروع الشركة داخليا أو خارجيا التي لا تحقق أهدافها التسويقية، الانكماش السوقي من خلال التركيز على بعض الأنماط دون غيرها. (2)

➢ **استراتيجية الاهتمام بالسياحة الميسرة**: أو سياحة دوي الاحتياجات الخاصة الذي تمثل شريحته نسبة ما بين 10 و 12 بالمائة من إجمالي السياح في العالم. (3)

1 بوغكريف زهير، "**التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة – دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-111.

2 المرجع نفسه، ص ص 108-111.

3 رملي حمزة ونسرين عروس، "**تسويق السياحة الميسرة كنمط جديد لترقية الوجهات السياحية – التجربة الفرنسية**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2014، ص 109.

4) أدوات التنشيط السياحي:

يمكن تقسيمها إلى: [1]

❖ **أدوات داخلية:**

- الدعاية المكتوبة، المسموعة والمصورة؛
- الإعلان: من خلال (أنترنت ،التلفزيون، الراديو، المجلات والصحف)؛
- العلاقات العامة.

❖ **أدوات خارجية:**

- إقامة المهرجانات السياحية الدولية: مهرجانات فنية، ثقافية، رياضية؛
- إقامة المؤتمرات السياحية المهنية؛
- إقامة المعارض وتنظيم القوافل السياحية؛
- إقامة مؤتمرات النقل الجوي؛
- التسويق السياحي الإلكتروني.

المطلب الثالث: آثار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على القطاع السياحي الجزائري

أدركت الجزائر أهمية قطاع السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض نسب البطالة والمساهمة في زيادة الدخل الوطني، وبذلك عملت على زيادة الاهتمام من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وانعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية للجزائر كما يلي:

تطور الاستثمار السياحي في الجزائر يسير بوتيرة ضعيفة مقارنة بما كان مخططا له، إلاّ أنه لا بد من الإشارة إلى تطور كبير بالنسبة لبعض المتغيرات الاقتصادية، والتي نبرزها من خلال ما يلي:

أوّلا: وضعية المشاريع السياحية

[1] بوغكريف زهير، **"التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة –دراسة حالة الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-119.

الجدول رقم (2-2): وضعية المشاريع السياحية خلال سنتي 2013 و 2014

المشاريع	سنة 2013				سنة 2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	التكلفة (10^9 دج)	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	التكلفة (10^9 دج)
مشروع في طور الإنجاز	377	51570	28083	173.893	385	54884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	25.58	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	65.42	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	21	1793	576	2.56	76	6377	2971	30.38
المجموع	**746**	**84643**	**43602**	**265.451**	**861**	**104244**	**45300**	**342.26**

Source: http://www.matta.gov.dz vue le 15/08/2015.

ثانيا: المؤسسات الفندقية

شهدت هذه الأخيرة تزايدا طفيفا، إذ بلغ عدد الفنادق 1176 فندقا سنة 2013 ووصل إلى 1185 فندقا سنة 2014 موزعة حسب الطابع كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-3): وضعية المؤسسات الفندقية الوطنية سنة 2014

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55988	872	61012
ساحلي	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4547
حموي	46	5467	26	4259
مناخي	19	1405	18	1825
المجموع	**1176**	**98804**	**1185**	**99605**

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة لسنة 2014،

Source: http://www.matta.gov.dz vue le 15/08/2015

ثالثا: تطور الوكالات السياحية والأسفار

الجدول رقم (2-4) تطور الوكالات السياحية والأسفار خلال سنتي 2013 و 2014

	2013	2014
عدد الوكالات السياحية فئة أ	388	415
عدد الوكالات السياحية فئة ب	675	800
عدد الوكالات السياحية الناشطة	1063	1215
عدد الفروع فئة أ	77	82
عدد الفروع فئة ب	59	64
عدد الفروع الناشطة	136	146

Source: http://www.matta.gov.dz vue le 15/08/2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد الوكالات السياحية الناشطة بين سنتي 2013 و 2014 بمقدار 152 وكالة و10 فروع ناشطة، وهذا ما يعكس الاهتمام بهذا القطاع من خلال زيادة عدد الوكالات والفروع الناشطة من أجل تقديم أفضل خدمات سياحية ممكنة وتقريبها من السائحين.

رابعا: تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر

عرف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال العقد الماضي تزايدا واضحا بما يعكس الجهود المبذولة على المستويين الجزئي والكلي في الجزائر:

الجدول رقم (2-5): تطور عدد السياح الواردين إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2015

السنوات	الجزائريون المقيمون في الخارج	إجمالي الأجانب	عدد السياح الواردين
2004	865175	368662	**1233719**
2005	1001884	441206	**1443090**
2008	1215000	557000	**1772000**
2009	1255696	655810	**1911506**
2010	1415509	654987	**2070496**
2011	1493245	901642	**2394887**
2012	1652101	981955	**2634056**
2013	1768578	964153	**2732731**
2014	1361248	940125	**2301373**
2015	626873	1088121	**1709994**

Source: http://www.mia.gov.dz /direction de la police des frontières vue le 17/04/2016

يبرز من خلال الجدول السابق أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قد عرف نموا بارزا خلال الفترة 2000 -2015 حيث تزايد عدد السياح من 865984 خلال سنة 2000 إلى حوالي 1709994 خلال سنة 2015. وقد عكس هذا النمو الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع إلى جانب التقدم الأمني الذي حققته هذه الدولة بعد العشرية السوداء، أما فيما يخص تشكيلة السياح الواردين فيمثل السياح الجزائريين المقيمين في الخارج النسبة الأكبر حيث شكلت حوالي 60 بالمائة سنة 2014. إن هذه التشكيلة وعلى الرغم من أنها مؤشر إيجابي إلا أنها تبرز أن هذه الفئة من السياح في الأغلب لا تحتاج إلى هياكل سياحية مقارنة مع نظيرتها الأجنبية وهو ما قد يثر على الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية.

ويتضح كذلك التراجع الواضح في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال سنة 2014 و 2015، حيث تراجع عدد السياح الوافدين من 2732731 سنة 2013 إلى حدود 1700000 سنة 2015، وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدت من عدد زيارات الجزائريين غير المقيمين إلى بلدانهم، هذا إلى جانب بروز وجهات سياحية منافسة للجزائر خلال هذه الفترة كتركيا وتونس.

خامسا: الإيرادات السياحية في الجزائر

حسب الجدول رقم (2-5) نلاحظ التطور المتزايد في الإيرادات السياحية في الجزائر والتي ارتفعت حتى وصلت 324.9 مليون دولار سنة 2008 أي بمعدل نمو سنوي 81.7 % عن سنة 2004، لتعرف انخفاضا حتى 196.4 مليون سنة 2012 ثم ارتفعت سنة 2013 إلى نحو 230 مليون، وقد ساهم هذا التطور بشكل كبير في تطور نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

ويلاحظ أن الإيرادات المسجلة على مستوى القطاع السياحي وبداية من الألفية الثانية عرفت تدريجي مقارنة مع فترة التسعينات من القرن الماضي والتي لم تتجاوز في متوسطها 67 مليون للفترة (1990-2000). ويعود ذلك إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من بلدان المغرب العربي، حيث تبنت في هذا الإطار استراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وزيادة جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع، إلا أنها مجرد آمال في انتظار التجسيد في أرض الواقع.

سادسا: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وبشكل ملحوظ، أما بالنسبة للجزائر فإن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع، والتي تعد جد ضعيفة كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور نسبة الإيرادات السياحية من الناتج خارج المحروقات في الجزائر (2003-2013)

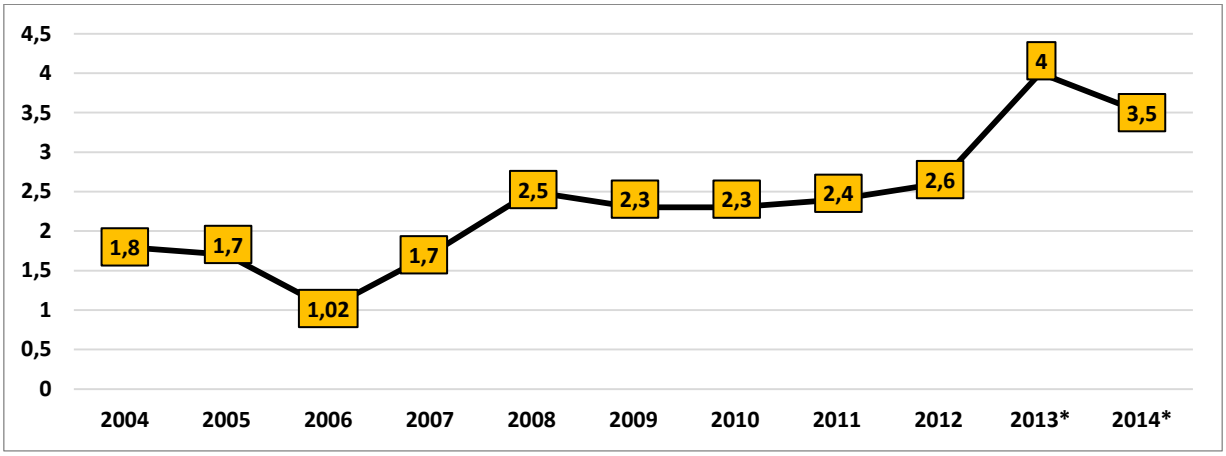

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: http://www.mta.gov.dz/mta/ /stat/PIB% 2014.pdf

*Travel and Tourism Economic Impact World Travel and Tourism Council ,2014& 2015Algeria, P 08

يتضح من الشكل رقم (2-2) أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة ولم تتجاوز في أحسنها 4 %، وتعتبر هذه المساهمة متدنية ولا تمثل سوى في المتوسط 2.34 % خلال الفترة (2004-2014). ويعود ضعف مردودية ومحدودية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى الاعتماد الكلي للدولة الجزائرية على قطاع المحروقات.

سابعا: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر

بالنسبة لأثر قطاع السياحة على العمالة في الجزائر فقد ساهم في توفير أزيد من 480 ألف منصب عمل خلال الفترة (2004-2014)، من شأنه المساهمة في التنمية الاجتماعية وتحقيق تقارب بين المناطق الريفية والحضارية في الجزائر.

الجدول رقم (2-6): تطور عدد العاملين في قطاع السياحة خلال الفترة (2004-2014) الوحدة * ألف

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
العدد	165	172	193	204	320	351	396	420	450	747	660

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: http://www.mta.gov.dz/site_relook/ /stat/emploi2014.pdf

* Travel and Tourism Economic Impact World Travel and Tourism Council,2014&2015Algeria,P08.

المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء السياحي في الجزائر لسنة 2017

قدم تقرير التنافسية للسفر والسياحة لعام 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جملة من المؤشرات تعكس مقومات السياحة لمختلف دول العالم على غرار الجزائر، وقد بلغ عدد الدول المتضمنة في التقرير 136 دولة، حيث عكس التقرير مقومات السياحة في جملة من المؤشرات الفرعية.

من أجل الوقوف على مقومات السياحة في الجزائر تم إدراج الجدول التالي، وهو مستمد من تقرير التنافسية للسفر والسياحة لعام 2017.

الجدول رقم (2-7): المقومات السياحية في الجزائر لسنة 2017

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الأداء السياحي	118	3,1
بيئة الأعمال	110	4.0
السلامة والأمن	81	5.3
الصحة والنظافة	89	4.9
الموارد البشرية وسوق العمل	112	4.0
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	96	3.7
تحديد أولويات السفر والسياحة	131	2.8
الانفتاح الدولي	134	1.5
تنافسية السعر	4	6.0
الاستدامة البيئية	106	3.7
البنية التحتية للنقل الجوي	100	2.1
البنية التحتية للنقل البري والبحري	105	2.5
البنية التحتية للخدمات السياحية	131	2.1
الموارد الطبيعية	124	2.2
الموارد الثقافية وأعمال السفر	53	2.1

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الجزائر مازالت متأخرة جدا على مستوى الأداء السياحي إذ احتلت المرتبة 118 من ضمن 136 دولة، وقد حصلت 3,1 نقطة من 7 *وهي علامة أقل من المتوسط، وتعود أسباب هذا التأخر والضعف إلى العديد من العوامل التي أشار إليها التقرير في شكل مؤشرات فرعية، فنجد أن أكثر العوامل التي تسببت في احتلال الجزائر مراتب جد متأخرة هو التأخر في مجال الانفتاح الدولي أين احتلت المرتبة 134 بـ 1.5نقطة، دون أن ننسى كل من تحديد أولويات السفر والسياحة، الاستدامة البيئية، وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

من أجل التعمق في إدراك مقومات السياحة في الجزائر، سيتم الإحاطة بمختلف المؤشرات الفرعية التي تقع تحت مظلة مقومات السياحة وهي: مؤشر بيئة الأعمال، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل، جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحديد أولويات السفر والسياحة، الانفتاح الدولي، مؤشر تنافسية السعر، ومؤشر الاستدامة البيئية، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري والبحري، البنية التحتية للخدمات السياحية، الموارد الطبيعية، ومؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر.

أوّلا: مؤشر بيئة الأعمال

إن السياحة ليست بمعزل عن بيئة الأعمال، إذ أن بيئة الأعمال الصحية تساهم في دعم المقاولاتية، وتكوين المؤسسات الداعمة للسياحة، من خلال توفيرها لمختلف الخدمات والمنتجات السياحية والجدول التالي يبين لنا مؤشرات الأعمال في الجزائر

الجدول رقم (2-8): بيئة الأعمال في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
بيئة الأعمال	110	4.0
حقوق الملكية	115	3.6
الأثر التجاري للقواعد على الاستثمار الأجنبي المباشر	133	3.0
كفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات	65	3.6
كفاءة الإطار القانوني في اللوائح التنظيمية الصعبة	74	3.4
الوقت اللازم للتعامل مع تصاريح البناء أيام	59	130
تكلفة التعامل مع تراخيص البناء٪ تكلفة البناء	36	0.9
مدى هيمنة السوق	86	3.4
الوقت لبدء أيام عمل	98	20.0
تكلفة بدء نشاط تجاري٪ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	80	11.1
تأثير الضرائب على الحوافز على العمل	87	3.7
تأثير الضرائب على الحوافز للاستثمار	90	3.4
إجمالي الأرباح الضريبية٪ الأرباح	130	65.6

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر متأخرة جدا من حيث بيئة الأعمال والابتكار إذ احتلت المرتبة 110 بـ 4 نقطة، حيث سجلت أدنى المراتب من حيث كل من الأثر التجاري للقواعد على الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الأرباح الضريبية، حقوق الملكية، وكذا الوقت لبدء العمل.

ثانيا: مؤشر السلامة والأمن

يعتبر تحقيق أمن وسلامة السائح عنصر هام في نجاح السياحة وميزة كبرى تدعم وتنشط السياحة، حيث يبعث الطمأنينة للسائح، يعد الأمن السياحي أحد أهم ركائز القطاع السياحي حيث لا تقوم السياحة من دون توفر السلامة والأمن. والجدول التالي يوضح واقع السلامة والأمن في الجزائر.

الجدول رقم (2-9): السلامة والأمن في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
السلامة والأمن	81	5.3
التكاليف التجارية للجريمة والعنف	70	4.6
موثوقية خدمات الشرطة	59	4.7
تكاليف الأعمال التجارية للإرهاب	101	4.5
مؤشر حوادث الإرهاب	108	5.8
معدل القتل (100،000 فرد)	40	1.5

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

فيما يخص مؤشر الأمن والسلامة، فقد سجلت الجزائر مؤشرات فوق المتوسطة إذ احتلت المرتبة 81 بـ 5.3 نقطة، ويعود الانخفاض النسبي للمؤشر بالدرجة الأولى إلى كل من مؤشر حوادث الإرهاب، تكاليف الأعمال التجارية للإرهاب.

ثالثا: مؤشر الصحة والنظافة

تعتبر الصحة والنظافة من أهم العوامل التي تعمل على جذب السياح وتنشيط قطاع السياحة، إذ أن الصحة والنظافة عنوان مهم وأساسي يغلف به المنتج السياحي، وهو العنوان الأول الذي يتأثر به السائح عندما يكوّن انطباعاته الأولى عن السياحة، والجدول التالي يوضح واقع الصحة والنظافة في الجزائر.

الجدول رقم (2-10): الصحة والنظافة في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
الصحة والنظافة	89	4.9
كثافة الأطباء (لكل1000 فرد)	78	1.2
الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة (٪ فرد)	74	87.6
الوصول إلى مياه الشرب المحسنة (٪ فرد.)	110	83.6
أسرة المستشفيات (لكل 10،000 فرد.)	87	17.0
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية(٪ فرد بالغ.)	1	0.1
حالات الإصابة بالملاريا (لكل100،000 فرد.)	79	0.1

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشرات الصحة والنظافة مستوى فوق المتوسط أين احتلت الجزائر المرتبة 89 بـ 4.9 نقطة. ويعود الانخفاض النسبي للمؤشر بالدرجة الأولى إلى كل من مؤشر الوصول إلى مياه الشرب المحسنة، ومؤشر أسرة المستشفيات.

رابعا: مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل

تمثل الموارد البشرية، وبالأخص العاملة في مختلف المؤسسات السياحية المتنوعة احد الحلقات الأساسية في صناعة السياحة، أين تؤثر هذه الأخيرة على مستوى تقديم الخدمة، فالمهارات المتخصصة من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق أهداف المؤسسات السياحية المتنوعة.

الجدول رقم (2–11): الموارد البشرية وسوق العمل في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
الموارد البشرية وسوق العمل	112	4.0
صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	43	97.1
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي الإجمالي	48	٪99
مدى تدريب الموظفين	129	3.1
درجة توجه العملاء	128	3.7
ممارسات التوظيف	108	3.3
سهولة العثور على الموظفين المهرة	68	4.2
سهولة توظيف العمالة الأجنبية	127	3.1
الدفع والإنتاجية	120	3.3
مشاركة الإناث في نسبة القوة العاملة إلى الرجال	134	0.24

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

من الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل سجل معدلات فوق المتوسطة بتحصيله 4 نقاط، أين احتلت الجزائر المرتبة 112 فيما يخص هذا المؤشر، ويعود الانخفاض النسبي للمؤشر بالدرجة الأولى إلى كل من: مؤشر مشاركة الإناث في نسبة القوة العاملة إلى الرجال، مؤشر

نطاق تدريب الموظفين، درجة توجه العملاء، سهولة توظيف العمالة الأجنبي، ومؤشر الدفع والإنتاجية.

خامسا: مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن جودة الخدمات السياحية لن تتحقق إلا باعتماد التكنولوجيا في مختلف مجالات السياحة والفندقة، من تخطيط وترويج وتسويق وحجز وتعاقد وتسوية مالية،... وغيرها، ؛ وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللبنة الأساسية للتنمية السياحية، ولم تعد خيارا بالنسبة للقائمين على القطاع، بل حتمية تفرضها الأوضاع الاقتصادية الراهنة لتطوير وتنمية القطاع السياحي والفندقي، والجدول التالي يوضح جاهزية شبكات الاتصالات في الجزائر.

الجدول رقم (2–12): جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	96	3.7
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات	130	3.6
استخدام الإنترنت للمعاملات من منظمات الأعمال إلى المستهلك	123	3.4
مستخدمي الإنترنت(٪ بالأفراد.)	94	38.2
اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت (لكل100 فرد)	83	5.6
اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل(لكل 100 فرد)	88	106.4
اشتراكات النطاق العريض المتنقل (لكل 100 فرد)	88	40.2
تغطية شبكة الجوال (٪ الأفراد)	63	99.2
جودة إمدادات الكهرباء	91	4.0

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدلات متوسطة بتحصيله 3.7 نقطة، واحتلال الجزائر مرتبة متأخرة في هذا المجال أين احتلت المرتبة 96، ويعود انخفاض هذا المؤشر بالدرجة الأولى إلى ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات، نقص استخدام الإنترنت للمعاملات من منظمات الأعمال إلى المستهلك، انخفاض جودة إمدادات الكهرباء.

سادسا: مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة

إن وضع السياحة من أولويات صناع القرار، وإعطائها حقها من الدعم والإنفاق الحكومي، وتوفير مختلف البيانات اللازمة بشكل شامل ودوري يرفع من الأداء السياحي ويعمل على تنميته، والجدول التالي يوضح تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر.

الجدول رقم (2–13): تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
تحديد أولويات السفر والسياحة	131	2.8
الأولوية الحكومية لصناعة السفر والسياحة	127	3.1
الإنفاق الحكومي والإداري ٪ الميزانية الحكومية	123	1.1
فعالية التسويق لجذب السياح	127	2.7
شمولية البيانات السنوية T & T 0-120 (أفضل)	119	37
توقيت تقديم البيانات الشهرية / ربع السنوية T & T 0-21 (أفضل)	118	3.0
تقييم العلامة التجارية للبلد 1-10 (الأفضل)	118	58.5

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة معدلا ضعيفا أين حصل هذا المؤشر على 2.8 نقطة، أين حصلت الجزائر على مرتبة جد متأخرة الرتبة 131، ويعود هذا التأخر إلى انخفاض مختلف المؤشرات الفرعية التي تدخل في نطاق هذا المؤشر، الأولوية الحكومية لصناعة السفر والسياحة، الإنفاق الحكومي، فعالية التسويق لجذب السياح، شمولية البيانات السنوية، توقيت تقديم البيانات الشهرية، تقييم العلامة التجارية للبلد.

سابعا: مؤشر الانفتاح الدولي

تؤثر درجة الانفتاح الدولي على الأداء السياحي بدرجة كبيرة، من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية التي تسمح بتسهيل الاجراءات وعملية انسياب السياح، والجدول التالي يوضح درجة الانفتاح الدولي في الجزائر.

الجدول رقم (2-14): الانفتاح الدولي في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
الانفتاح الدولي	134	1.5
متطلبات التأشيرة 0-100 (أفضل)	132	2.0
انفتاح اتفاقات الخدمات الجوية الثنائية 0-38 (أفضل)	119	6.3
عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المطبقة (عدد)	117	2.0

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر الانفتاح الدولي معدلا ضعيفا جدا بتحصيله 1.5 نقطة، واحتلال الجزائر المرتبة 134 من ضمن 136 دولة، وهذا يعود بسبب التعقيدات المرتبطة بالحصول على التأشيرة، انغلاق الجوية الجزائرية فيما يخص الاتفاقيات الخدمية الثنائية، بالإضافة إلى الانغلاق النسبي للجزائر من خلال انخفاض عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

ثامنا: مؤشر تنافسية السعر

من أبرز العوامل التي تجذب السياح في العالم والتي تمثل أمرا فيصليا بالنسبة للسائح، هو عامل السعر، والجدول التالي يوضح درجة تنافسية السعر في الجزائر.

الجدول رقم (2-15): تنافسية السعر في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
السعر التنافسية	4	6.0
رسوم التذاكر ورسوم المطار 0-100 (أفضل)	38	83.3

Source: The travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر تنافسية السعر على معدل مرتفع أين حصلت الجزائر على 6 نقطة واحتلت المرتبة الرابعة، وهذا ما يدل على التنافسية العالية للأسعار، مقارنة بدول العالم الأخرى، إلا أنها تبقى متأخرة بعض الشيء في مؤشر أسعار الفنادق.

تاسعا: مؤشر الاستدامة البيئية

إن بقاء القطاع السياحي يتوقف على بقاء امكانيات جذب السياح ذات الصلة بالتراث الطبيعي والبيئي والتاريخي والثقافي لمنطقة ما. فإذا ما تردت الأوضاع البيئية أو اندثرت، فإن ذلك يعني فقدان مقومات صناعة السياحة، والجدول التالي يوضح الاستدامة البيئية بالجزائر.

الجدول رقم (2–16): الاستدامة البيئية في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
الاستدامة البيئية	106	3.7
صرامة اللوائح البيئية	130	2.8
تطبيق اللوائح البيئية	121	2.9
استدامة تنمية صناعة السياحة والسفر	123	3.1
تركيز الجسيمات (2.5) ميكروغرام / م 3	58	6.8
التصديق على المعاهدات البيئية 0–27 (أفضل)	90	19
ضغط الماء الأساسي 5–0 (الأفضل)	98	3.4
الأنواع المهددة (٪ مجموع الأنواع)	93	7.3
تغير الغطاء الغابي (٪ التغير)	83	0.1
معالجة مياه الصرف الصحي (٪)	46	45.1
ضغط الصيد في الساحل (طن / كم 2)	43	0.1

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر الاستدامة البيئية على معدل متوسط بتحصيل الجزائر 3.7 نقطة، واحتلالها للمرتبة 106، وهي مرتبة متأخرة، ويعود انخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى ضعف اللوائح البيئية، ضعف تطبيق اللوائح البيئية، ضعف استدامة تنمية صناعة السياحة والسفر.

عاشرا: البنية التحتية للنقل الجوي

يلعب النقل الجوي دورا هاما في ظهور كثير من الدول على خريطة العالم السياحية، فهو يلعب دور المحرك الأساسي الذي يدعم السياحة، والجدول التالي يوضح البنية التحتية للنقل الجوي في الجزائر.

الجدول رقم (2–17): البنية التحتية للنقل الجوي في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
البنية التحتية للنقل الجوي	100	2.1
جودة البنية التحتية للنقل الجوي	115	3.2
كيلومترات المقاعد المحلية المتاحة (الملايين)	41	28.0
مغادرة الطائرات / 1000 فرد.	88	1.7
كثافة المطارات (مطار / مليون فرد.)	55	2–1
عدد شركات الطيران العاملة (العدد)	78	29.0

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي على معدل ضعيف بتحصيل الجزائر على 2.1 نقطة، واحتلالها للمرتبة 100 وهي مرتبة متأخرة. ويعود انخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى انخفاض جودة البنية التحتية للنقل الجوي، انخفاض عدد الرحلات الجوية المتمثلة في معدل مغادرة الطائرات، وانخفاض عدد شركات الطيران العاملة.

المؤشر الحادي عشر: البنية التحتية للنقل البري والبحري

يعتبر النقل السياحي البري والبحري سببا رئيسيا في تطوير المشاريع السياحية، فكلما نشطت صناعة السياحة يصحبها نشاط ملحوظ في صناعة النقل، والجدول التالي يوضح البنية التحتية للنقل البري والبحري في الجزائر.

الجدول رقم (2–18): البنية التحتية للنقل البري والبحري في الجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
البنية التحتية للنقل البري والبحري	105	2.5
جودة الطرق	95	3.2
(٪ إجمالي المساحة الإقليمية)	129	-
كثافة الطرق المعبدة٪ إجمالي المساحة الإقليمية	98	-
كثافة السكك الحديدية كم من الطرق / كثافة الطرق مساحة الأرض	86	0.2
جودة البنية التحتية للموانئ	103	3.2
كفاءة النقل البري	85	3.1

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري على معدل ضعيف بتحصيل الجزائر على 2.5 نقطة، واحتلالها للمرتبة 105، وهي مرتبة متأخرة. ويعود انخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى انخفاض كثافة الطرق، انخفاض جودة الطرق، انخفاض جودة البنية التحتية للموانئ.

المؤشر الثاني عشر: البنية التحتية للخدمات السياحية

تلعب الخدمات السياحية دورا أساسيا في تدفق السياح، لما لها من أثر على السياح، والجدول التالي يوضح البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر.

الجدول رقم (2–19): البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر

مؤشر المكون	الرتبة /136	النقاط *
البنية التحتية للخدمات السياحية	131	2.1
غرف الفندق (عدد / 100 فرد)	111	0.1
جودة البنية التحتية السياحية	132	2.9
وجود شركات تأجير السيارات الكبرى	113	2
آلات الصراف الآلي (عدد / 1000 فرد بالغ)	119	7.3

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية على معدل ضعيف بتحصيل الجزائر على 2.1 نقطة، واحتلالها للمرتبة 131 وهي مرتبة متأخرة جدا. ويعود انخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى انخفاض جودة البنية التحتية السياحية، انخفاض عدد آلات الصراف الآلي، انخفاض عدد شركات تأجير السيارات الكبرى، انخفاض عدد غرف الفنادق.

المؤشر الثالث عشر: الموارد الطبيعية

من أهم الموارد السياحية والتي تساهم بدرجة كبيرة في جذب السياح، الموارد الطبيعية، والجدول التالي يوضح واقع الموارد الطبيعية في الجزائر.

الجدول رقم (2–20): الموارد الطبيعية الجزائرية

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
الموارد الطبيعية	124	2.2
عدد المواقع الطبيعية للتراث العالمي (عدد المواقع)	78	1
الطلب الرقمي على السياحة الطبيعية 0–100 (أفضل)	99	4
جاذبية الأصول الطبيعية	109	4.0

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر الموارد الطبيعية على معدل ضعيف بتحصيل الجزائر على 2.2 نقطة، واحتلالها للمرتبة 124 وهي مرتبة متأخرة جدا. ويعود انخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى انخفاض مجموع المناطق المحمية، وانخفاض الطلب الرقمي على السياحة الطبيعية.

المؤشر الرابع عشر: الموارد الثقافية وأعمال السفر

للموارد الثقافية الدور في استقطاب السياح، وانتعاش السياحة وذلك بما تحويه من مواقع أثرية وملاعب رياضية،...، والجدول التالي يوضح الموارد الثقافية وأعمال السفر بالجزائر.

الجدول رقم (2–21): الموارد الثقافية وأعمال السفر بالجزائر

المؤشر	الرتبة /136	النقاط *
الموارد الثقافية وأعمال السفر	53	2.1
عدد المواقع الثقافية التراثية (عدد المواقع)	35	7
الطلب الرقمي على السياحة الثقافية والترفيهية 0–100 (أفضل)	92	4

Source: the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017,p81

سجل مؤشر الموارد الثقافية على معدل ضعيف بتحصيل الجزائر على 2.1 نقطة، واحتلالها للمرتبة 53، وهي مرتبة متوسطة. ويعود انخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى انخفاض عدد اجتماعات الجمعيات الدولية، وانخفاض الطلب الرقمي على السياحة الثقافية والترفيهية.

خلاصة الفصل:

رغم ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية فريدة من نوعها في العالم الا أنها ما زالت تعاني التهميش والدقة رغم شروعها في عملية إحصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، كان ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966، الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتزامن ذلك مع التحضير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967، إلّا أنه لا يوجد ارادة سياسية حقيقة كاملة تساهم في اعطاء قاعدة أساسية للانطلاق في الاستثمار في القطاع السياحي وبشكل متكامل ومستدام.

فمعظم المخططات التنموية السياحية الجزائرية اما ألغيت أو غيرت بنفس التوجهات لكن لتواريخ أخرى، وهذا راجع أساسا لغياب كما قلنا سلفا للإرادة السياسية وعدم الاستقرار على رأس هذا القطاع إضافة لبطأ الاجراءات الادارية خاصة في المناطق التوسع السياحي فليومنا هذا مازالت تدور في حلقة مفرغة أثر كثير في استقطاب رؤوس أموال استثمارية طويلة الأجل لهذا القطاع التي من المكن أن تخلق تنمية متوازنة ومستدامة وهذا ما خلق نوعا من عدم جاذبية المنتج السياحي الجزائري وهذا ما أثبتها تقارير المنتدى العالمي لسنة 2017، مما سيصعب حتما تحقيق الأهداف التنموية المستدامة، وبغض النظر عن هذه التقارير سنحاول في دراستنا إجراء دراسة ميدانية نحاول من خلالها ايجاد الميكانيزمات التي تساعد في تحقيق تنمية سياحية متكاملة ومستدامة.

III

الفصل الثالث

الدراسات السابقة وطريقة وأدوات الدراسة الحالية

◆

تمهيد الفصل:

تعد الخدمات السياحة من أهم مخرجات مؤسسات قطاع النشاط السياحي التي تسعى إلى تتناسب مع أبعاد التنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال إدماج أنشطتها بما يتلاءم مع تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتي هي عبارة أنشطة تأخذ بعين الاعتبار أبعادها المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل متوازن يراعى فيها حقوق الأجيال القادمة من ناحية، وتلبي متطلبات وحاجيات الزبائن بشكل أمثل.

للقيام بالدراسة ولتحقيق أهداف البحث يتعين علينا اختيار الأداة المناسبة التي تتلاءم مع هدفها وظروفها من جهة، وتكون مفهومة ومرغوب فيها من قبل المعنيين بالدراسة من جهة أخرى، كما يتطلب تحليل الخصائص الشخصية للمستجوبين بغرض معرفة أهمية الإجابات المقدمة ومدى اعتمادها للوصول إلى نتائج الدراسة والتي قد تساهم في تحسين أداء هذه المؤسسات بما يتناسب وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

لتحقيق أهداف الدراسة وإظهار أهميتها وخصوصيتها، تناول هذا العنصر من الدراسات والبحوث السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة الحالية المتمثل في "مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات النشاط السياحي في الجزائر"، لأن استعراض الدراسات السابقة لها أهمية بالغة في عملية البحث العلمي، حيث يستفيد منها الباحث في:

– تحديد وتوجيه وتدعيم تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة؛

– تزويد الباحث بالمعايير والمقاييس والمفاهيم الأساسية والإجراءات المتبعة لزيادة وتثبيت أبعاد التنمية السياحية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي؛

– كما أنّها تساعد الباحث على عدم التطرق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية التي درست من طرف باحثين آخرين في المجال؛

– يستفيد الباحث من إيجابيات مناهجها ويتجنب سلبياتها؛

– يضفِي معلومات مفيدة تساعد الباحثين لإكمال ما توقف عنده من سبقهم من الدارسين فموضوع التنمية السياحية المستدامة، ومكمل لما سوف يعرض من خلال البحث.

لذلك خصص هذا المبحث لطرح الدراسات والبحوث السابقة محل البحث، وقد تم تصنيفها وفق الحداثة وحسب درجة ارتباطها بموضع هذه الدراسة على النحو الموالي:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

هي الدراسات التي لها ارتباط مباشر بتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في الجزائر والتي تمكن الباحث الوصول إليها، نوضحها كما يلي:

1) دراسة عبد الله عياشي: بعنوان "**استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إيليزي –نموذجا–.** [(1)]

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تتبع البدائل الاقتصادية التي يمكن أن تستغلها الجزائر للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستثمار في القطاع السياحي بطريقة تراعي أبعاد التنمية المستدامة. وقد ركز على نموذج السياحة في حظيرة الطاسيلي التي تعتبر نموذجا بيئيا حقيقيا يظهر الصورة الجمالية والبيئية للسياحة في الجزائر، والذي يمكن أن يحقق أبعاد التنمية السياحية.

تمحورت **إشكالية الدراسة** حول: واقع السياحة البيئية في الجزائر والاستراتيجيات الجديدة التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل هذا النوع من السياحة كنموذج بديل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

من بين **النتائج** المتوصل إليها ما يلي:

* تمثل السياحة البيئية نموذجا حديثا للسياحة العالمية، وبديلا للسياحة التقليدية لأنها تسعى للحفاظ على البعد البيئي للمواقع السياحية وتساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك اهتمت الكثير من دول العالم بهذا النوع من السياحة نظرا لتميزها وبساطتها عن باقي الأنواع الأخرى من السياحة، وأيضا للرغبة المتزايدة من قبل السياح لزيارة مواقع السياحة البيئية والاستمتاع بالبيئة الطبيعية لها؛

* يعد التخطيط السياحي البيئي ومراحل اعداد البرنامج السياحي البيئي خطوة مهمة لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في المواقع السياحية، وعاملا رئيسيا لقياس مدى نجاحها وشروط استدامتها، كما أن إدارة المواقع السياحية البيئية الحديثة تفرض على المتعاملين الاقتصادين وضع خطط مستقبلية محددة المعالم والأهداف بغرض الحفاظ على البيئة الأصلية للمواقع السياحية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة؛

* لا تزال وضعية القطاع السياحي في الجزائر هشة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، بالرغم من الإمكانيات والمقومات المميزة التي تمتلكها الجزائر وهذا راجع لعدة أسباب، أبرزها الخيارات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم والتي ركزت في دعمها على القطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب قطاع

[1] عبد الله عياشي، "**استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إيليزي –نموذجا–**"، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية – تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2015.

السياحة الذي بقي مهمشا ولم يلق الدعم الكافي، إضافة الى الفترة الأمنية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي التي مرت به الجزائر والذي أثر بشكل كبير على نمو السياحة.

2) دراسة وزاني محمد: بعنوان **"السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها في الجزائر دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة – حمام ربي".** [1]

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تتبع واقع السياحة وتحدياتها في الجزائر من خلال دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة، حمام ربي نموذجا، التي يمكن أن تستغلها الجزائر للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستثمار في هذا النشاط السياحي الطبيعي بطريقة تراعي أبعاد التنمية المستدامة. وقد ركز على نموذج السياحة في منطقة الغرب الجزائري التي تعتبر نموذجا بيئيا وصحيا بامتياز يظهر البعد الصحي والبيئي للسياحة في الجزائر، والذي يمكن أن يحقق أبعاد التنمية السياحية.

تمحورت **إشكالية الدراسة** حول: إمكانية تحقيق السياحة المستدامة في الجزائر وتوجهات ومساهمة السياح في تجسيد السياحة المستدامة.

وللقيام بهذه الدراسة قام الباحث بتوزيع استبيان على عينة من السياح الوافدين إلى منطقة حمام ربي ولاية سعيدة من بداية جانفي 2010 إلى نهاية مارس 2010 والذي ساهم في بلورة عدة نتائج.

ومن بين **النتائج** المتوصل إليها: أنّ السياحة الحماوية نموذج فريد فيه في العالم، فهو يعطي نتائج جد إيجابية لصحة السياح؛ خاصة وأن هذه النوع يعد من القلائل في العالم، مما يخلق ميزة تنافسية مقارنتا من مثيلاتها الاصطناعية، بالإضافة إلى أنه يساهم في خلق تنمية متوازنة.

3) دراسة محمد الناصر حميداتو ونصر حميداتو: بعنوان **"أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة ما بين سنة 1997 و 2013.** [2]

---

[1] وزاني محمد، **"السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها في الجزائر دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة . حمام ربي"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

[2] محمد الناصر حميداتو ونصر حميداتو، **"أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة 1997–2013"**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 9، ديسمبر 2015.

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2013 من أجل النبؤ بمعدلات النمو في القطاع ولتعديل الاستراتيجيات الحالية بطريقة تتلاءم والتوجهات المستقبلية للسوق السياحي الجزائري.

تمحورت **إشكالية الدراسة** حول: واقع السياحة البيئية في الجزائر، والاستراتيجيات الجديدة التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل هذا النوع من السياحة كنموذج بديل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة؟

من بين **النتائج** المتوصل إليها ما يلي:

* هناك تأثير إيجابي مباشر للنشاط السياحي على النمو الاقتصادي الذي يقاس بالناتج المحلي ومنه، فإن زيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعمل فيها على إنتاج السلع والخدمات النهائية وهو ما يعتبر محفزا على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشاريع السياحية وحتى غير السياحية نظرا للعلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

* وجود تأثير إيجابي لكل من إجمالي الاستثمارات وصافي الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، وصغر نسبة مساهمة الإيراد السياحي في الناتج المحلي مقارنة بباقي المتغيرات بسبب الخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري.

4) دراسة لحسين عبد القادر: بعنوان **"استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج".** (1)

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى دراسة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة للقطاع السياحي من خلال تحليل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الجزائرية لآفاق 2025، والتي يمكن من خلالها تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

تمحورت **إشكالية الدراسة** حول: أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين سنة 1997 وسنة 2013.

[1] لحسين عبد القادر، "**استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012/2.

من بين **النتائج** المتوصل إليها: أنّ ترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها وجهة للسياح تستوجب عملا جادا وسنوات من الكد والصبر، حتى تزول الصورة القاتمة التي تظهر عليها حاليا على المستوى الخارجي؛ وفي هذا السياق جاءت السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز، لها علاقة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح الأجانب والاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تذخر بها الجزائر؛ هذا الأمر يتطلب وضع سياسة لتكوين وتدريب الموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة، وبناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر فيها جميع الخدمات الصحية والأمنية والترفيهية...الخ، إضافة إلى تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان تنمية مشتركة ومتكاملة للقطاع السياحي، وأخير ضرورة توفير مصادر وآليات خاصة لتمويل المشاريع السياحية.

5) دراسة عامر عيساني: بعنوان **"الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة دراسة حالة الجزائر"**.[1]

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لموضوع التنمية السياحية المستدامة من حيث الأهمية الاقتصادية للجزائر انطلاقا من تجارب بعض الدول العربية الرائدة في هذا المجال والمتمثلة في تونس ومصر.

وتمحورت **إشكالية الدراسة** حول الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وكيف يمكن الاستفادة من التجربة المصرية والتونسية.

من بين **النتائج** المتوصل إليها: أنّ الجزائر على الرغم من امتلاكها لمقومات سياحية هائلة طبيعية كانت أو بشرية أو تراثية فريدة من نوعها في العالم، إلا أن حصتها من السياحة العالمية لا تتجاوز 0.2% عام 2008. ويجب عليها أن تعيد بناء استراتيجيتها بشكل يتماشى مع إمكانياتها.

ولقد جاءت الدراسات متواترة في هذا السياق، حاولنا تلخيص أهمها في الجدول الآتي:

[1] عامر عيساني، **"الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.

الجدول رقم (3-1): الدراسات السابقة المحلية

عنوان البحث	سؤال وهدف الدراسة	طريقة البحث و نتائج الدراسة
محمد الناصر حميداتو و نصر حميداتو: **"أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1997-2013"**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 9، ديسمبر 2015	- ما أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013/1997 ؟ - هدفت الدراسة إلى قياس فرضية التأثير الإيجابي المباشر للنشاط السياحي على النمو الاقتصادي الذي يقاس بالناتج المحلي: حسب النظرية الكينزية، فإن الاستثمار يعتبر المتغير الأساسي المؤثر في النظام الاقتصادي. ومنه، فإن زيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعمل فيها على إنتاج السلع والخدمات النهائية وهو ما يعتبر محفزا على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشاريع السياحية وحتى غير السياحية نظرا للعلاقات المتشابكة. - يمثل تأثير الإنفاق السياحي على الدخل القومي مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي وهو أثر مضاعف الإنفاق السياحي.	**الطريقة:** تحليل قياسي للمعلومات المجموعة من الهيئات الرسمية **النتائج:** وجود تأثير إيجابي لكل من إجمالي الاستثمارات وصافي الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي وصغر نسبة مساهمة الإيراد السياحي في الناتج المحلي مقارنة بباقي المتغيرات بسبب الخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري
عبد الله عياشي: **"استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إيليزي – نموذجا–"**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2015	ما هو واقع السياحة البيئية في الجزائر؟ وما هي الاستراتيجيات الجديدة التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل هذا النوع من السياحة كنموذج بديل، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ؟	تمثل السياحة البيئية نموذجا حديثا للسياحة العالمية، وبديلا للسياحة التقليدية لأنها تسعى للحفاظ على البعد البيئي للمواقع السياحية وتساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة يعد التخطيط السياحي البيئي ومراحل اعداد البرنامج السياحي البيئي خطوة مهمة لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في المواقع السياحية، وعاملا رئيسيا لقياس مدى نجاحها وشروط استدامتها
وزاني محمد: **"السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها في الجزائر– دراسة القطاع السياحي لولاية سعيد"**. رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010	هل يمكن تحقيق السياحة المستدامة في الجزائر ؟ ما هي توجهات ومساهمة السياح في تجسيد السياحة المستدامة؟	**الطريقة:** جمع المعلومات عن طريق استبيان وزع علي عينة من السياح الوافدين إلى منطقة حمام ربي من بداية جانفي إلى نهاية مارس 2010 ثم التحليل الإحصائي للمعلومات المجموعة. **النتائج:** هناك إمكانية لتحقيق التنمية في هذه المنطقة بشرط توفير الاهتمام اللازم لتنميتها ومراعاة وموازنة متطلبات ومصالح كل الأطراف

		المشاركة: السياح، السكان المحليون، كبار وصغار المستثمرين.
لحسين عبد القادر: "**استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012/2	ما هي الأبعاد الإستراتيجية لمخطط التهيئة السياحية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر، وما هي آليات تحقيقها؟	**الطريقة:** دراسة وصفية لـ: - واقع قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2007-2010). - مجالات وآليات تنمية القطاع السياحي ضمن استراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق 2013. - برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025. **النتائج:** يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحية لآفاق 2025 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز، لها علاقة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح الأجانب والاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية هذا الأمر يتطلب وضع سياسة لتكوين وتدريب الموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة، وبناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر فيها جميع الخدمات الصحية والأمنية والترفيهية...الخ، إضافة إلى تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان تنمية مشتركة ومتكاملة للقطاع السياحي، وضرورة توفير مصادر وآليات خاصة لتمويل المشاريع السياحية
عامر عيساني: "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – دراسة حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010/2009	في ظل المتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة ماهي الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر و كيف يمكن الاستفادة من التجربة المصرية والتونسية. التأكد من صحة الفرضية حددها الباحث في أن العلاقة بين التدفقات السياحية والإيرادات السياحية ليست دوما طردية. تطوير المنتج السياحي الجزائري مرتبط بتحقيق التنمية السياحية المستدامة.	الجزائر – على الرغم من امتلاكها لمقومات سياحية هائلة تمكنها من أن تكون من أهم دول العالم جذبا للسياح- إلا أن حصتها من السياحة العالمية لا تتجاوز 0.2% عام 2008 وهي لا تتناسب مع ما تزخر به من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية.

المصدر: من إعداد الطالب بعد الاطلاع على الأبحاث المذكورة سابقا

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الدولية

اخترنا في ما يلي عينة من الدراسات الدولية المعدة في تونس، دول منظمة المؤتمر الإسلامي، البيرو، فرنسا.. سعيا منا للإلمام بجانب من البحوث المنجزة في الدول التي لها ذيع في السياحة، نخص بالذكر تونس الدولة المجاورة التي قطعت أشواطا في هذا المجال..، ملخص هذه الدراسات توضحه الجداول الآتية:

1) دراسة نبيل دبور: بعنوان **"مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية".**

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مشاكل وأفاق التنمية السياحية في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الاسلامي، مع محاولة تشخيص للسياحة البيئية كمدخل لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي بالدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

تمحورت **إشكالية الدراسة** حول: واقع السياحة البيئية والاستراتيجيات الجديدة الموضوعة لتنمية وتفعيل هذا النوع من السياحة كنموذج بديل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

من بين **النتائج** والتوصيات المتوصل إليها ما يلي أن السياحة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي تعاني العديد من الإشكالات فيما يخص توفير خدمات سياحية ذات موصفات عالمية تتلاءم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في هذه الدول. ومن أجل ذلك، على هذه الدول القيام بإجراءات أساسية لتحريك عجلة اقتصادها بما يتلاءم وتحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال النقاط التالية:

* وضع أهداف وبرامج عمل محددة من أجل تحقيق تنمية مستدامة لصناعة السياحة؛

* تركيز سياسات تطوير وادارة السياحة من خلال زيادة الحوافز والارتقاء بالتعليم البيئي وبالقدرات المحلية في الميدان السياحي؛

* توفير التعليم الموجه نحو السياحة؛

* توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب القطاع السياحي؛

* تخطيط ودعم مناطق الجذب السياحي، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات المتعلقة بمختلف جانب صناعة السياحة؛

* تسهيل تنقل الأفراد بين الدول الأعضاء من أجل تطوير القطاع فيما بين هذه الدول.

ملخص هذه الدراسات الدولية باللغة العربية يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الدراسات السابقة الدولية باللغة العربية

عنوان البحث	سؤال/هدف البحث	طريقة البحث ونتائج الدراسة
نبيل دبور: "**مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي – مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية**"، مجلة التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية، (2004)	دراسة وتقييم أداء قطاع السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تم تحليل معلومات وثائق الهيئات الدولية وتقييم تطور مؤشرات السياحة لكل بلد على حدا

المصدر: من إعداد الطالب بعد الاطلاع على الأبحاث المذكورة سابقا

2) **Etude de François Bédard et Boualem Kadri**: ***"Développement et tourisme: une relation durable"***. (1)

جاءت الدراسة باللغة الفرنسية موسومة "**التنمية والسياحة: علاقة مستدامة**"، من إعداد الباحثين فرنسوا بيرارد وبوعلام قادري صادرة في مجلة أبحاث السياحة تيوروس، فرنسا، العدد 3/23، 2004

تمحورت **إشكالية** الدراسة حول: إمكانية بناء نموذج يربط التنمية المستدامة بالسياحة.

حيث تطرق من خلاله الباحثان مساهمات المنظمات العالمية والمهنية للساحة في بناء نموا يربط بين السياحة والتنمية المستدامة. وقد جاءت الدراسة وصفية تاريخية تؤسس لفرضية الارتباط المستدام بين النشاط السياحي والتنمية المستدامة، وقد دعم الباحثان دراستهما بإسهامات المنظمات الدولية على رأسها منظمة التجارة العالمية والمركز الدولي للتكوين والبحث في السياحة في بناء نماذج تربط التنمية المستدامة بالسياحة.

3) **Mohamed Hellal et Mounir jarraya:** ***"Les perspectives du développement touristique durable dans les zones insulaires et vulnérables : cas des îles de Kerkennah"***, (2)

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة لتبيان أهمية التنمية السياحية المستدامة في خلق توازنات تنموية على المدى البعيد تضمن حقوق الأجيال القادمة بشكل عقلاني .

---

[1] **François Bédard et Boualem Kadri**, ***"Développement et tourisme: une relation durable"***. revue Téoros, revue de recherche en tourisme, France, N=° 23/3, 2004.

[2] Mohamed Hellal et Mounir jarraya,***"Les perspectives du développement touristique durable dans les zones insulaires et vulnérables: cas des îles de Kerkennah"***, mondes en développement, vol-157, N=°1, 2012.

تمحورت **إشكالية الدراسة** حول ماهي آفاق تطوير الجزر الضعيفة لقرقنة التي تدهورت مداخيل أنشطتها التقليدية بسبب الظروف المناخية الراهنة؟

من بين **النتائج** المتوصل إليها: أنه من خلال هذه الدراسة الوصفية عن آفاق تطوير الجزر الضعيفة لقرقنة التي تدهورت مداخيل أنشطتها التقليدية بسبب الظروف المناخية الصعبة الناتجة عن الاحتباس الحراري والتلوث، يعتبر الباحثين أن سكان هذه المنطقة تأقلموا عبر السنوات السابقة مع عزلتها وطوروا الزراعة التقليدية والصيد البحري، لكن اليوم لابد من اطلاق برنامج تنمية سياحية مستدامة للنهوض بهذه المنطقة الضعيفة ومما ثبط التنمية السياحية المستدامة في هذه المنطقة ضعف شبكة النقل، فعلى ضوء ذلك يجب على السلطات المحلية السعي لتنمية هذه المنطقة وتنويع مداخيلها الاقتصادية وتحويلها من مجموعة جزر معزولة إلى أكبر الوجهات السياحية من خلال الاستثمار فيها بشكل متوازن يأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في المنطقة.

ملخص هذه الدراسات بالغة الفرنسية يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): الدراسات السابقة الدولية باللغة الفرنسية

عنوان البحث	سؤال/هدف البحث	طريقة البحث ونتائج الدراسة
François Bédard et Boualem Kadri, ***"Développement et tourisme: une relation durable"***. revue Téoros, revue de recherche en tourisme, France, N=° 23/3, 2004. **التنمية والسياحة: علاقة مستدامة**	هل يمكن بناء نموذج يربط التنمية المستدامة بالسياحة؟	**في دراسة وصفية أبرز المؤلفان** إسهامات المنظمات الدولية على رأسها منظمة التجارة العالمية و المركز الدولي للتكوين والبحث في السياحة في بناء نماذج تربط التنمية المستدامة بالسياحة
Mohamed Hellal et Mounir jarraya,***"Les perspectives du développement touristique durable dans les zones insulaires et vulnérables: cas des îles de Kerkennah"***, mondes en développement, vol-157, N=°1, 2012. **آفاق التنمية السياحية المستدامة في الجزر الضعيفة: حالة جزر قرقنة، تونس**	ماهي آفاق تطوير الجزر الضعيفة لقرقنة التي تدهورت مداخيل أنشطتها التقليدية بسبب الظروف المناخية الراهنة؟	**دراسة وصفية** أدى الاحتباس الحراري والتلوث إلى عرقلة أنشطة الزراعة والصيد البحري في هذه الجزر الضعيفة وقد ثبط ضعف شبكة النقل سعي السلطات لتنمية هذه المنطقة. تقترح هذه الدراسة السياحة المستدامة البديل الاقتصاد الجديد لتنويع مداخيل هذه المنطقة ودعم الأنشطة الموجودة بها

المصدر: من إعداد الطالب بعد الاطلاع على الأبحاث المذكورة سابق

4) Marisol Benites: ***"Factores determinantes del desarrollo turístico del distrito de Yura"***.[1]

دراسة باللغة الإسبانية تحمل عنوان: "**العوامل المحددة للتنمية السياحة لمنطقة يورا، البيرو**"، من إعداد ماريسول بنيتيس، أستاذة بالمعهد المهني للسياحة والفندقة بالجامعة الوطنية القديس أوغستين، صادر في مجلة الأبحاث في التنمية والسياحة المحلية، العدد رقم 12، جانفي.2012

تساءلت الباحثة في هذا المقال عن العوامل المحددة للتنمية السياحية في المنطقة التقليدية يورا وكيفية استغلاله الأمثل لتحقيق التنمية واستهلت دراستها بفرضية أن السكان المحليين، السياح والموارد الطبيعية السياحية هي العوامل التي تتحقق بها التنمية السياحية على شرط أن تدمج في روابط تضمن مشاركة كل الأفراد والمتدخلين واستدامة التنمية للأجيال اللاحقة. للإجابة عن إشكالية البحث، قامت الكاتبة بدراسة وصفية مبنية على تحليل الوثائق كما وزعت استبيانا على عينة مكونة من 77 وكالة سياحة وأسفار تنشط في المنطقة وبعد تحليل المعلومات المجموعة تمكنت من إثبات الفرضية المقدمة أي يجب على أي تنمية سياحة مستدامة أن تأخذ بعين الاعتبار الموارد السياحية، السياح والسكان، يتم دمج عوامل التنمية السياحية في المنطقة عن طريق روابط تسمح بتحديد رؤية ملائمة للتنمية التشاركية والمستدامة .

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

سيتم تحديد موقع الدراسة الحالية من خلال عرض أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسات المحلية والأجنبية السابقة:

❖ **تتشابه** الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزهما على دراسة العلاقة بين مخرجات مؤسسات قطاع النشاط السياحي ومتطلبات السياح ، كما هدفت إلى دراسة الأبعاد التي يمكن من خلالها تحقيق التوافق بين التنمية الاقتصادية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري.

[1] Marisol Benites, ***"Factores determinantes del desarrollo turístico del distrito de Yura"***, national university of St Augustin, Spain, 2012.

❖ **اختلفت** هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في سعيها إلى قياس مستوى التوافق النوعي بين تبني أبعاد التنمية السياحية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع النشاط السياحي في حين جميع الدراسات السابقة تطرقت الى السياحة المستدامة بشكل كلي أو قياسي كدراسة محمد الناصر حميداتو ونصر حميداتو 2014 أو كانت دراسة وصفية تصف لنا ظاهرة التنمية السياحية من وجهة نظر الاكاديميين كدراسة 2004 **François Bédard et Boualem Kadri** أو أنها جاءت دولية من خلال محاولة خلق الرابط التشاركي لخلق تنمية سياحة كدراسة نبيل دبور 2004 ، وجزئية التي ركزت على منطقة واحدة كدراسة **Mohamed Hellal et Mounir jarraya** 2012، ووزاني محمد 2011 ، وعبد الله عياشي 2015 ، أو جزء من الفاعلين في القطاع السياحي كدراسة **Marisol Benites** 2012 .

❖ **تتميز** هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على دراسة جميع أبعاد التنمية السياحية المستدامة (البعد التنموي الاقتصادي، البعد التنموي الاجتماعي، البعد التنموي البيئي، البعد التنموي التكنولوجي)، التي من المفترض التركيز عليها لخلق تنمية سياحية متكاملة ومستدامة، وهذا لا نجده في الدراسات السابقة وإن كان قد أشير إليها بشكل عام في الدراسات السابقة.

❖ **استفاد** الباحث من هذه الدراسة السابقة من عدة نواحي منها:

- بناء خطة البحث وتحديد أخر ما توصلت إليه دراسات موضوع البحث؛
- ساعدت في الدراسة التحليلية لسياسة دمج أبعاد التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؛
- استفاد الباحث من المعلومات المتضمنة لهذه الدراسات في تشخيص قطاع النشاط السياحي بشكل عام؛
- وجهت الباحث إلى كثير من المراجع المتعلقة بموضوع البحث؛
- إلى جانب ذلك، فقد ساعدت في تحديد مجالات الاستبيان وبنائه.

المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة

للقيام بالدراسة ولتحقيق أهداف البحث يتعين علينا اختيار الأداة المناسبة التي تتلاءم مع هدفها وظروفها من جهة، وتكون مفهومة ومرغوب فيها من قبل المعنيين بالدراسة من جهة أخرى، كما يتطلب تحليل الخصائص الشخصية للمستجوبين بغرض معرفة أهمية الإجابات المقدمة ومدى اعتمادها للوصول إلى نتائج الدراسة، والتي قد تساهم في تحسين أداء هذه المؤسسات بما يتناسب وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

عادة ما تفرض طبيعة الموضوع على الباحث اختيار المنهج المستعمل والأدوات التي تساعد في ذلك، فيكون من الأهمية توضيح كل ما يتعلق بمسار الدراسة، المعاينة والأدوات المستخدمة لجمع البيانات والاختبارات الإحصائية القبلية والأساليب المعتمدة لاختبار الفرضيات.

الفرع الأول: منهج الدراسة

المنهج هو مجموعة من القواعد والأنظمة التي يتمّ وضعها بهدف الوصول إلى المعرفة الدقيقة، أو هو العملية التنظيمية لمعالجة مجموعة من الأفكار أو الإجراءات من أجل الكشف عن الحقائق والعلاقة التي تكون مع جميع المتغيرات.

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي للتعبير عن الظاهرة المدروسة مدى تبني أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات قطاع النشاط السياحي كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها، كما يتم التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات منطقية تجيب عن الاشكاليات النظرية للموضوع؛

ومن أجل اختبار الفرضيات بالشكل اللازم، قمنا باستخدام الأداة التحليلية بهدف معرفة مستوى تبني المؤسسات القطاع السياحي الجزائري لأبعاد التنمية المستدامة من خلال دراسة وتحليل نتائج المعلومات المتوصل إليها من الحالة التطبيقية بحسب طبيعة أنشطة مختلف المؤسسات المدروسة. أما عن أداة جمع المعلومات، فتم استخدام الاستبيان الذي تضمن جميع المحاور المشكلة لجملة فرضيات الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعيّنته

يعد حصر مجتمع الدراسة من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته، ومجتمع الدراسة، وهو عبارة عن مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، تجمعها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي تقتصر عليها الدراسة. وبما أن الدراسة الميدانية لهذا البحث تسعى لمعرفة وجهة نظر الفاعلين في القطاع النشاط السياحي، يكون المجتمع المستهدف محصوراً في المدراء والمسؤولين لهذه المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

بالنسبة للعينة المعتمدة في هذه الدراسة، تتمثل في العينة القصدية التي يتم اختيار أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظراً لتوفر بعض الخصائص فيهم دون سواهم ولكون تلك الخصائص من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة والمتمثلة في النشاط في القطاع الاقتصادي السياحي.

انطلاقا مما سبق، العينة المختارة في الدراسة محل البحث هي العينة القصدية، والمتمثلة في كل من مدير ومسؤول مشرف بشكل مباشر على مؤسسات القطاع الاقت صادي السياحي ، وعن سبب اختيار هذه العينة فذلك لدورها الاساسي في تبني ابعاد التنمية المستدامة وقدرتهم على التأثير على الزبائن من خلال تقديم منتجات وخدمات سياحية تخدم التوجه التنموي المستدام بشكل كبير، وهذا ما يساعد في الحصول على إجابات عن أسئلة الاستبيان بأكثر موضوعية. كون استحالة القيام بالمسح الشامل لمجتمع الدراسة تم تحديد عينة الدراسة بـ (143 مستجوب) في حدود الإمكانيات المتاحة من مختلف المؤسسات الممثلة لقطاعات لمختلفة، كما تم منح فترة معتبرة لجمع الاستبيان من ديسمبر 2016 إلى غاية أفريل 2017.

الفرع الثالث: نموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع النشاط الاقتصادي السياحي، كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل رقم (3–1): أنموذج الدراسة الميدانية

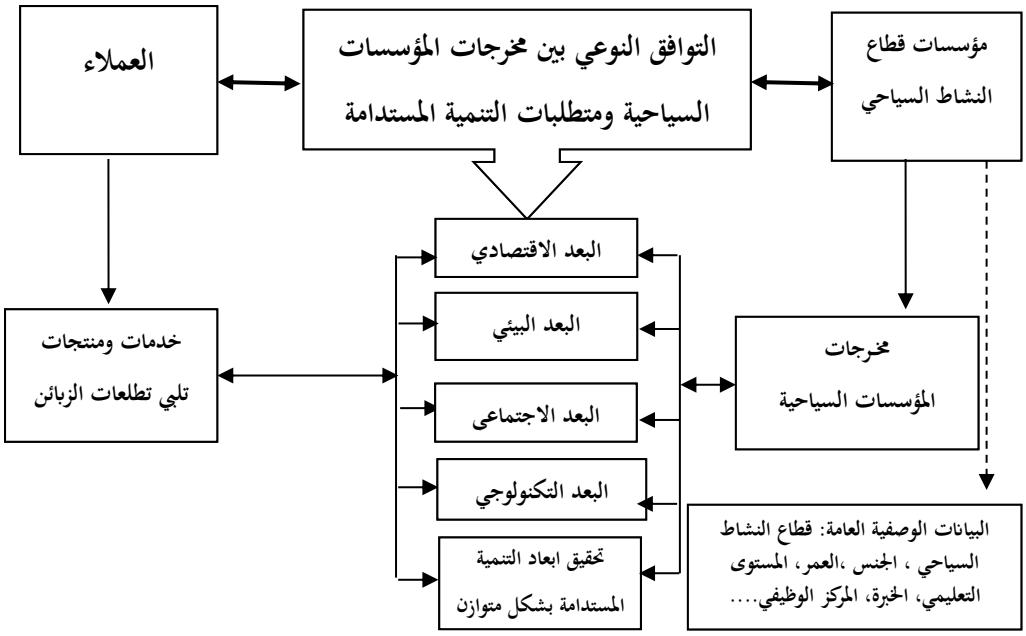

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تمّ تجميعها اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية وهذا بالاستعانة بحزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية والمعروفة تجاريا باسم:

(SPSS) Win Version 25)) ، وفي سبيل تحليل بيانات الدراسة، تمّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتفق مع أهداف الدراسة، ومنهجها، وهي:

الفرع الأوّل: مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي

تمّ استخدام جملة من المقاييس الاحصائية تتمثل فيما يلي:

❖ **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف التفصيلي على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من أجل تحليلها؛

❖ **المتوسط الحسابي المرجح**: لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة أو بعد، مع العلم أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح؛

❖ **الانحراف المعياري**: بغية التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة، كما أن الانحراف المعياري يوضح أيضا التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، أما اذا كانت قيمته تساوي الواحد أو أكبر، فذلك يعني عدم تركز الإجابات وتشتتها؛

الفرع الثاني: المعاملات الإحصائية

أهم المعاملات الإحصائية التي تمّ استعمالها في الدراسة ما يلي:

❖ **معامل الثبات كرونباخ ألفا**: للتأكد من ثبات أداة الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمته بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد فهذا يعني ثباتا أكبر للأداة وفق ما يلي:

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أقل من (0.6) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف، الأمر الذي يلزم إعادة النظر في بناء أداة الدراسة؛
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين (0.6 و0.7) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول؛
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين (0.7 و 0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد؛
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أكبر من (0.80) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

❖ **معاملات الارتباط**: تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبان؛

❖ **اختبار (T-Test)**: لتحديد وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات عينة الدراسة ؛

❖ **اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)**: لتحديد إن كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير قطاع النشاط.

الفرع الثالث: مقياس التحليل

نظرا لأن الهدف من الاستبيان هو التعرف على مستوى تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تمّ صياغة فقرات الاستبانة في صورة موجهة، مما تتطلب معها الاعتماد على طريقة مقياس ليكرت الثلاثي وطريقته للتصحيح، بحيث كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة وفق التدرج (غير موافق، محايد، موافق)، ومن أجل تحديد الاتجاه العام للإجابات تمّ إعطاء أوزان لاحتمالات الإجابات السابقة كما هو موضح في الجدول الآتي: [1]

الجدول رقم (3-4): الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستبيان

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث

وقد تمّ معالجة مقياس ليكارت الثلاثي من خلال المعادلة الآتية: [2]

طول الفئة =(القيمة العليا للبديل-القيمة الدنيا للبديل)/(عدد المستويات)

= (3-1)/(3) =0.66

وعليه يمكن تحديد الاتجاه العام للإجابات وفق الجدول الموالي:

[1] عز حسين سيد عبد الفتاح، "**مقدمة في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي**"، خوارزم العلمية – جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص537.
[2] المرجع نفسه، ص 539.

الجدول رقم (3-5): معالجة مقياس ليكارت (درجة الموافقة)

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
1.66-1	ضعيفة
2.33 -1.67	متوسطة
3 -2.34	عالية

المصدر: من إعداد الباحث

حيث تحدد درجة الموافقة بناءاً على مجال وقوع قيمة المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول أعلاه:

- إذا كان قيمة المتوسط المرجع تقع في المجال (1- 1.66) فإن درجة الموافقة تكون ضعيفة؛
- إذا كان قيمة المتوسط المرجع تقع في المجال (1.67- 2.33) فإن درجة الموافقة تكون متوسطة؛
- إذا كان قيمة المتوسط المرجع تقع في المجال (2.34- 3) فإن درجة الموافقة تكون عالية.

المطلب الثالث: أداة الدراسة

بناءاً على طبيعة البيانات التي يراد الحصول عليها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح له، والإمكانيات المادية المتاحة، ولعدم توافر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كبيانات منشورة، اضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق المقابلات الشخصية، أو الزيارات الميدانية، أو الملاحظة الشخصية، تمّ تحديد أداة الدراسة في صورة الاستبيان لأنها أكثر أدوات البحث ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

الفرع الأوّل: بناء أداة الدراسة

يهدف الاستبيان إلى تحديد مستوى مدى تحقيق مؤسسات قطاع النشاط السياحي لأبعاد التنمية المستدامة، من خلال تحديد الاتجاه العام لعينة الدراسة نحو تبني أبعاد التنمية المستدامة في هذا القطاع الحساس، كما يهدف إلى معرفة أهم مجالات تحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي.

تحقيقا لهذا الغرض، تمّ تحديد المجالات الرئيسية للدراسة في ضوء الإطار النظري للبحث مستعيًنا ببعض أدبيات البحث والدراسات السابقة في مجال النشاط السياحي والتنمية المستدامة، ومقابلات مجموعة من ذوي الاختصاص في هذا المجال للاستفادة من خبراتهم، تتكون الاستبانة من جزأين كما يلي:

1) يشمل **الجزء الأول** محورين الأول متعلق بالبيانات الشخصية عن أفراد العينة ممثلة في: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة والمركز الوظيفي التي تشغلها عينة الدراسة، والقطاع السياحي التي الذي فيه المؤسسة (الفندقة، الاطعام، وكالات سياحة وأسفار، .....).

2) ينقسم **الجزء الثاني** إلى مجالين كما يلي:

❖ **المجال الأول (تقييم مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة)**: يهدف إلى تقييم مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة حول التنمية المستدامة في القطاع النشاط السياحي في المؤسسة وملائمة منتجاتها وخدماتها مع هذا التوجه ويتكون من خمسة أبعاد الأول بعد عام للتنمية السياحية المستدامة والأربعة الأخرى تتمثل في البعد الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والبيئي تمّ تحديدها بالاعتماد على المعايير التي تمّ التطرق إليها في الشق النظري والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): محاور الاستبيان وعدد الفقرات التي تندرج تحتها

رقم البعد	عنوان البعد	الفقرات
1	المحور الأول.	من 01 إلى 09
2	المحور الثاني.	من 10 إلى 19
3	المحور الثالث	من 20 إلى 25
4	المحور الرابع	من 26 إلى 34
5	المحور الخامس	من 35 إلى 43
المجموع		43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستبيان

❖ **المجال الثاني (سبل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة):** يهدف هذا الجزء إلى تحديد المجالات التنموية التي يمكن أن تساعد في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة، ويتكون من سؤال مفتوح يمكن المستجوبين من تقديم مقترحات يمكن من خلالها أن تساعد في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأوّل: صدق المقياس

صدق قائمة الاستبيان يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية بحيث تكون مفهومة لكل أفراد عينة الدراسة، وقد تمّ التأكد من صدق قائمة الاستبيان من خلال ما يلي:

❖ **الصدق الظاهري (صدق المحتوى):** بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان وبناء فقراته، وعرضها على الأستاذ المشرف وبهدف التأكد من مدى انسجام فقرات الاستبيان مع ما أعدت لقياسه تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين* ، وبلغ عددهم سبعة (7) محكمين تمّ اختيارهم من ذوي الخبرة والعلم والكفاءة من الأساتذة في مجال البحث العلمي للحكم عليها وذلك للتأكد من:

- مدى سلامة وصحة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبيان؛
- شمولية الفقرات ومناسبتها لمجالات الدراسة؛
- مدى انتماء الفقرة للبعد الذي تندرج تحته؛
- أي ملاحظات أو تعديلات أخرى يرونها مناسبة.

❖ تمّ اجراء التعديلات وفقاً للتوجيهات والمقترحات التي اتفق عليها أغلب المحكمين سواء كان بتعديل الصياغة أو حذف بعض العبارات أو إضافة عبارات جديدة، وبذلك تكون قائمة الاستبيان قد استقرت بصورتها النهائية على ثلاثة وأربعون (43) فقرة موزعة على مجالات الدراسة وفق ما تمّ عرضه في النقطة المتعلقة ببناء أداة الدراسة.

* **أنظر الملحق رقم (01)**

الفرع الثالث: صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي إليه، ومن أجل القيام بهذا الاختبار تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية للبعد نفسه، وذلك لكل مجال من مجالات الدراسة كما يلي:

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول: الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري:** تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات كل بعد والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية النسخة المنقحة (SPSS 25)، والجداول التالية تبين ذلك.

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول: الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري:** يبين الجدول رقم (3- 7) قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول (**الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري**) والمعدل الكلي لفقراته كما يلي:

الجدول رقم (3– 7): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية له

البعد الأول: الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	0.489**	0.000	6	0.115	0.172
2	0.042	0.620	7	0.229**	0.006
3	0.231**	0.005	8	0.174*	0.038
4	0.195**	0.019	9	0.385**	0.000
5	0.068	0.421	-	-	-

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**
La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25 25).

يتضح من الجدول (3– 7) أن أغلبية فقرات البعد الأول لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، وتراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.042، 0.489) بدرجة البعد الذي تنتمي إليه، مما يعني أن البعد الأول من الاستبانة يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وبذلك تعتبر فقرات البعد الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري:** يشير الجدول رقم (3- 9) إلى قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد الاقتصادي والدرجة الكلية لفقراته.

الجدول رقم (3– 8): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية له

البعد الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
10	0.469**	0.000	15	0.319**	0.000
11	0.307**	0.018	16	0.053	0.528
12	0.110	0.190	17	0.119	0.158
13	0.346**	0.000	18	0.316**	0.000
14	0.315**	0.000	19	0.469**	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**
La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25 25).

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم معاملات الارتباط تراوحت من (0.110) إلى (0.469) وجميع القيم جاءت موجبة ومرتفعة وتشير إلى الاتساق الداخلي بين كل فقرة ودرجة البعد الذي تنتمي إليه، وبذلك تعتبر فقرات البعد الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث: البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري:** يظهر الجدول رقم (3–9) قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثالث (البعد التكنولوجي) والمعدل الكلي لفقراته.

الجدول رقم (3– 9): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثالث والدرجة الكلية له

البعد الثالث: البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
20	0.609**	0.000	23	0.465**	0.000
21	0.609**	0.000	24	0.332**	0.000
22	0.504**	0.000	25	0.612**	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيم معاملات الارتباط جاءت موجبة وتتراوح ما بين (0.332) و (0.612)، وأن جميع فقرات هذا البعد دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا يدل على أنها تتمتع بصدق الاتساق الداخلي.

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري:** يبين الجدول رقم (3- 10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الرابع (البعد الاجتماعي) والمعدل الكلي لفقراته.

الجدول رقم (3–10): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الرابع والدرجة الكلية له

البعد الرابع: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
26	0.728**	0.000	31	0.094	0.264
27	0.638**	0.000	32	0.054	0.518
28	0.051	0.548	33	0.090	0.283
29	0.222**	0.008	34	0.344**	0.000
30	0.187*	0.025	-	-	-

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**
La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

يتضح من الجدول أعلاه أن كل فقرات هذا البعد لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.051، 0.728) بدرجة البعد الذي تنتمي إليه، مما يعني أن البعد الرابع من الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وبذلك تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري:** تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات البعد الخامس والدرجة الكلية لهذا المجال الذي تنتمي إليه، يبين الجدول أدناه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (البعد البيئي) والمعدل الكلي لفقراته.

الجدول رقم (3– 11): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية له

البعد الخامس البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
35	0.596**	0.000	40	0.312**	0.000
36	0.856**	0.000	41	0.290**	0.000
37	0.243**	0.000	42	0.288**	0.001
38	0.378**	0.000	43	0.541**	0.000
39	0.383**	0.000			

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

يتضح من الجدول السابق أن كل فقرات هذا البعد لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.243، 0.596) بدرجة البعد الذي تنتمي إليه مما يعني أن البعد الخامس من الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وبذلك تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الرابع: الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل بعد من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

❖ **الصدق البنائي للمجال الأول:** للتحقق من الصدق البنائي لأبعاد المجال الأول، تمّ حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد المجال الأول والدرجة الكلية لفقرات المجال الأول، وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 12): الصدق البنائي للمجال الأول

البعد	محتوى البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	البعد الاقتصادي	0.758**	0.000
الثاني	البعد التكنولوجي	0.312**	0.000
الثالث	البعد الاجتماعي	0.744**	0.000
الرابع	البعد البيئي	0.713**	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

الجدول السابق يبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد المجال الأول بالدرجة الكلية لفقرات هذا المجال، إذ تراوحت ما بين (0.312، 0.758)، وهي معاملات ارتباط جيدة، كما أنها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن جميع الأبعاد تتمتع بصدق الاتساق الداخلي، وبناءً على ذلك إن محتوى كل بعد من أبعاد المجال الأول له علاقة قوية بهدف الدراسة.

❖ **الصدق البنائي لمجالات الاستبيان:** للتحقق من الصدق البنائي للمجالات، تمّ حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من المجالات الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 13): الصدق البنائي لمجالات الدراسة

المجال	محتوى المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري	0.589**	0.01

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

الجدول السابق يبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وهي معاملات ارتباط جيدة(0.589)، كما أنها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن جميع المجالات تتمتع بصدق الاتساق الداخلي، وبناء على ذلك فإن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة.

الفرع الخامس: ثبات أداة الدراسة

يرمي اختبار ثبات الأداة إلى التحقق من إمكانية الحصول على نفس البيانات في حالة توزيعها علي نفس العينة وفي نفس الظروف، أي أن الثبات يشير إلى مدى الثقة بالمعلومات التي توفرها الأداة، ويتم التعبير عن الثبات رقمياً من خلال معامل يعرف بمعامل الثبات، ولهذا الغرض تمّ حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، والذي يعد أحد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي ويعبر عنه بالصيغة: [1]

$$\alpha = n\frac{n}{n-1}\left(1 - \frac{\sum_i V_i}{V_t}\right)$$

حيث يمثل :

n = عدد فقرات الاستبيان؛

V_t = التباين الكلي للاستبيان؛

V_i = تباين نتيجة الفقرات.

[1] أحمد محمد الطيب، **الإحصاء في التربية و علم النفس**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث الأزريطة، الإسكندرية 1999، ص 301.

معامل الثبات ألفا يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمه المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، وقد تمّ حساب (ألفا كرونباخ) باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعي (SPSS 25) والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3– 14): معاملات الثبات حسب معادلة (الفا كرونباخ)

المجال	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أبعاد التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	10	0.798
	البعد التكنلوجي	06	0.904
	البعد الاجتماعي	09	0.865
	البعد البيئي	09	0.908
المعامل الكلي لأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري		34	0.905
المعامل الكلي للمحور الأول: الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري		09	0.835
المعامل الكلي		43	0.952

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

يشير الجدول أعلاه إلى قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل بعد من المجال الأول، كما يشير أيضاً إلى أن معامل الثبات الكلي لهذا المجال بلغ (0.905)، وأن معامل الثبات الكلي للمجال الثاني بلغ (0.835)، مما يعد مؤشراً على ثبات محاور الاستبان.

أما معامل الثبات الكلي بلغ (0.952)، وهو معامل ثبات عال يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

المطلب الرابع: اختبار الفروق

سنحاول في هذه النقطة من البحث الاجابة على إشكالية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية وقطاع النشاط) ومحاور الاستبيان.

بما أن المتغيرات الشخصية تحتوي على أكثر من فئتين، فإننا نستعمل اختبار التحليل التباين **ANOVA**، ولكن يجب توفر شرط التوزيع الطبيعي لمتغيرات الاستبيان. وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي، حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء، بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الاحصائية الرياضية، ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك، وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوي التعليمي، المهنة وما إلى ذلك إذا قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فتوزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

لاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS25 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات، ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام برنامج SPSS25 نتحصل على الجداول التالية :

الجدول رقم (3– 15): اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي						
	اختبار كرومونوف سميرنوف[a]			اختبار شابيرو ويلك		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	القيمة المعنوية	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	القيمة المعنوية
توجد في المؤسسة لجنة/خلية لتسيير شؤون التنمية المستدامة في المؤسسة.	**0,520**	**142**	**0,000**	**0,355**	**142**	**0,000**
تتابع المؤسسة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي قد يكون لها أثر	**0,521**	**142**	**0,000**	**0,353**	**142**	**0,000**

توجد برامج حكومية لصالح مؤسسات قطاع النشاط السياحي تهدف بشكل خاص	0,495	142	0,000	0,478	142	0,000
تلتزم المؤسسة باحترام وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة في أنشطتها.	0,390	142	0,000	0,671	142	0,000
تنتهج المؤسسة سياسة واضحة في مجال تحسين مستوى وعي العمال بأهمية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	0,359	142	0,000	0,635	142	0,000
تتواصل مؤسسات قطاع النشاط السياحي مع السلطات العمومية خاصة المحلية منها	0,365	142	0,000	0,681	142	0,000
تشارك المؤسسة في المبادرات الدولية للتنمية المستدامة من أجل دراسة كيفية تبني مبادئ التنمية المستدامة	0,355	142	0,000	0,718	142	0,000
تقوم المؤسسة بمبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين والتي تساهم في زيادة القدرات	0,338	142	0,000	0,736	142	0,000
تخصص المؤسسة ضمن ميزانيتها اعتمادات مالية من اجل دعم برامج تنمية الاقتصاد المحلي	0,328	142	0,000	0,726	142	0,000
تقوم المؤسسة بتحديد وتحليل أهم المتطلبات الاقتصادية والمالية للمساهمين وما يتناسب منها	0,523	142	0,000	0,341	142	0,000
تسهر المؤسسة على معرفة وتحليل متطلبات الزبائن و مدى اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة.	0,530	142	0,000	0,292	142	0,000
تدرج المؤسسة أثناء نشاطاتها حملات تسويقية موجهة لرفع وعي زبائنها بمدى ملائمة خدماتها ومنتجاتها	0,523	142	0,000	0,342	142	0,000
تلتزم ادارة المؤسسة بالفصح للمساهين على أنشطتها التي تتعارض مع تحيق أباعد التنمية السياحية المستدامة	0,466	142	0,000	0,550	142	0,000
تعمل المؤسسة على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعتها في حالة فشلها	0,505	142	0,000	0,429	142	0,000
تقيس المؤسسة مستوى تناسب أنشطتها مع أبعاد التنمية المستدامة مع ضمان رضا الزبائن	0,521	142	0,000	0,353	142	0,000
تحرص المؤسسة على عقد شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرونها التزاماتها الاقتصادية	0,500	142	0,000	0,442	142	0,000
تراعي المؤسسة متطلبات المساهمين من خلال إدخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة	0,431	142	0,000	0,606	142	0,000
تعتمد المؤسسة على نظام ادارة الجودة شاملة يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	0,429	142	0,000	0,601	142	0,000
تلتزم المؤسسة على عقد شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرونها التزاماتها الاقتصادية	0,368	142	0,000	0,679	142	0,000

تعي المؤسسة أهمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال في خلق منتجات وخدمات تساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	0,501	142	0,000	0,461	142	0,000
لعمال المؤسسة دراية بالتكنولوجيات المستعملة في النشاط السياحي التي تساهم في زيادة الجودة الخدمات	0,409	142	0,000	0,610	142	0,000
تلتزم المؤسسة بتوفير منتجات وخدمات متطورة تناسب مع متطلبات السياح.	0,409	142	0,000	0,610	142	0,000
توفر المؤسسة وسائل وامكانات تكنولوجية حديثة تساهم في التعريف بالمنتجات والخدمات المقدمة	0,362	142	0,000	0,634	142	0,000
تستثمر المؤسسة السياحية في ميدان التكنولوجيات الحديثة من أجل توفير منتجات وخدمات	0,299	142	0,000	0,735	142	0,000
تقوم المؤسسة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لأنظمة المعلومات والاتصالات في المجال السياحي	0,403	142	0,000	0,642	142	0,000
تعي المؤسسة أهمية الثقافة المحلية في خلق منتجات وخدمات سياحية متميزة ومتفردة،	0,527	142	0,000	0,309	142	0,000
تتابع المؤسسة التطورات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على المجال الاجتماعي	0,521	142	0,000	0,357	142	0,000
تعمل المؤسسة على إجراء دراسات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها.	0,520	142	0,000	0,355	142	0,000
تلتزم المؤسسة التزاما كبيرا بغية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية.	0,445	142	0,000	0,573	142	0,000
تتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من أجل ضمان تحقيق أبعاد التنمية السياحية	0,461	142	0,000	0,551	142	0,000
تلتزم المؤسسة بتوفير منتجات وخدمات تتناسب وثقافة المجتمع.	0,461	142	0,000	0,553	142	0,000
تشرف المؤسسة على مبادرات في المجالات الاجتماعية تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة.	0,385	142	0,000	0,657	142	0,000
تنظم المؤسسة برامج ودورات تكوينية للرفع المستمر من كفاءة عمالها بما يتناسب مع تحقيق ابعاد التنمية	0,390	142	0,000	0,648	142	0,000
تقوم بالاستثمار في الميدان الثقافي لخلق نوع من التناسق بين ثقافات السياح والمجتمع على المدى الطويل.	0,323	142	0,000	0,720	142	0,000
تقوم المؤسسة بعمليات توعوية من أجل تحسين سلوكيات أفراد المجتمع في موضوع حماية البيئة.	0,530	142	0,000	0,292	142	0,000
تقوم المؤسسة بعمليات البحث والتطوير من أجل توفير منتجات وخدمات صديقة للبيئة	0,518	142	0,000	0,380	142	0,000
تسعى المؤسسة إلى استخدام الموارد والأنشطة البديلة لتحل محل الموارد غير المتجددة.	0,512	142	0,000	0,395	142	0,000

يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للتقييس المتعلقة بحماية البيئة ايزو 14000.	0,420	142	0,000	0,601	142	0,000
للمؤسسة سياسة واضحة تفرض القيام بالمراجعة البيئية لأنشطتها بشكل دوري.	0,387	142	0,000	0,679	142	0,000
تلتزم المؤسسة بإصلاح الآثار السلبية على البيئة التي كانت سببا فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.	0,346	142	0,000	0,726	142	0,000
تقوم المؤسسة باستثمارات طويلة الأجل من أجل حماية البيئة تساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية	0,370	142	0,000	0,657	142	0,000
تعمل المؤسسة على الصعيد العالمي والمحلي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في القطاع السياحي.	0,347	142	0,000	0,674	142	0,000
تلجأ المؤسسة إلى الاستعانة برامج تكوينية لفائدة العمال في مجال حماية البيئة	0,366	142	0,000	0,647	142	0,000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

سنقوم باختصار اختبار التوزيع الطبيعي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3– 16): اختبار التوزيع الطبيعي المختصر

اختبار التوزيع الطبيعي						
	اختبار شابيرو ويلك			اختبار كرومونوف سميرنوف[a]		
	القيمة المعنوية	درجة الحرية	القيمة الإحصائية	القيمة المعنوية	درجة الحرية	القيمة الإحصائية
البعد العام	0,000	142	0,870	0,000	142	0,204
البعد الاقتصادي	0,000	142	0,808	0,000	142	0,245
البعد التكنلوجي	0,000	142	0,840	0,000	142	0,208
البعد الاجتماعي	0,000	142	0,821	0,000	142	0,214
البعد البيئي	0,000	142	0,795	0,000	142	0,237

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

من خلال الجدول السابق، يظهر لنا اختباري شابيرو ويلك (يستعمل لحجم العينة أقل من 50) واختبار كولموغوروف سميرنوف (لاختبار العينات الأكثر من 50)، وأيضا برنامج SPSS ويظهر اوتوماتيكيا علامة [a] أمام الاختبار المناسب.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المعنوية لكل العبارات تساوي الصفر وهو أقل من 0,05، ومنه نقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) التي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية **ANOVA** بل نعتمد على الاختبارات اللامعلمية وهي البديلة لها. وبما أن عدد فئات المتغيرات الشخصية أكثر من اثنين (2) نستعمل اختبار كروسكال واليس **Kruskal-wallis Test** وهو اختبار الكشف هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات للبيانات اللامعلمية بين المتغيرات التي تحتوي على أكثر من فئتين.

كما أن متغيرات الاستبيان كانت نوعية، لذلك فالاختبارات الملائمة في حالة المتغيرات غير الكمية (نوعية أو كيفية) هي الاختبارات اللامعلمية، والتي سوف نقوم بمعالجتها من خلال النقاط التالية:

✓ **الفرع الأول (الاختبار الأول): الدلالة الإحصائية بين متوسطات قطاع النشاط وأبعاد الدراسة**

– هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات قطاع النشاط وأبعاد الدراسة الخاصة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

من خلال هذا الاختبار سوف نعتمد على الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات.

الفرضية البديلة H_1: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات.

بعد إجراء الاختبار باستخدام برنامج SPSS25 نتحصل على الجدول التالي

الجدول رقم (3– 17): جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف قطاع النشاط

البعد	إحصائية كروسكال واليس	درجة الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	المعنوية الاحصائية
البعد العام	15,179	7	0,034	دال احصائيا
البعد الاقتصادي	24,649	7	0,001	دال احصائيا
البعد التكنولوجي	1,216	7	0,991	غير دال احصائيا
البعد الاجتماعي	17,959	7	0,012	دال احصائيا
البعد البيئي	20,718	7	0,004	دال احصائيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة الدراسة فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو كل الأبعاد ما عدا البعد التكنلوجي تبعاً لمتغير قطاع النشاط فقط، وفيما عدا ذلك يظهر الاختبار عدم وجود دلالة إحصائية؛ أي أن كافة المجتمع وفي مختلف القطاعات متفق على أن مختلف الأبعاد المتبقية متوفرة لدى الفئة المستهدفة بدرجة متوسطة.

✓ **الفرع الثاني (الاختبار الثاني): الدلالة الإحصائية بين متوسطات السن وأبعاد الدراسة**

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الفئات العمرية وأبعاد الدراسة الخاصة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري.

الجدول رقم (3– 18):جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السن

البعد	إحصائية كروسكال واليس	درجة الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	المعنوية الاحصائية
البعد العام	18,360	3	0,000	دال احصائيا
البعد الاقتصادي	13,364	3	0,004	دال احصائيا
البعد التكنلوجي	0,991	3	0,803	غير دال احصائيا
البعد الاجتماعي	20,230	3	0,000	دال احصائيا
البعد البيئي	4,435	3	0,218	غير دال احصائيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة الدراسة فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو كل الأبعاد ما عدا البعد التكنولوجي والبعد البيئي تبعاً لمتغير السن، وفيما عدا ذلك يظهر الاختبار عدم وجود دلالة إحصائية؛ أي أن كافة المجتمع وفي مختلف القطاعات متفق على أن مختلف الأبعاد المتبقية متوفرة لدى الفئة المستهدفة بدرجة متوسطة.

✓ **الفرع الثالث (الاختبار الثالث): الدلالة الإحصائية بين متوسطات الخبرة وأبعاد الدراسة**

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات الخبرة المهنية وأبعاد الدراسة الخاصة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري.

الجدول رقم (3– 19): جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف الخبرة

البعد	إحصائية كروسكال واليس	درجة الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	المعنوية الاحصائية
البعد العام	12,432	3	0,006	دال احصائيا
البعد الاقتصادي	12,313	3	0,006	دال احصائيا
البعد التكنلوجي	1,785	3	0,618	غير دال احصائيا
البعد الاجتماعي	3,820	3	0,282	غير دال احصائيا
البعد البيئي	3,875	3	0,275	غير دال احصائيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة الدراسة فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو كل الأبعاد ما عدا البعد الاقتصادي والبعد التكنلوجي والبعد البيئي تبعاً لمتغير الخبرة، وفيما عدا ذلك يظهر الاختبار عدم وجود دلالة إحصائية؛ أي أن كافة المجتمع وفي مختلف القطاعات متفق على أن مختلف الأبعاد المتبقية متوفرة لدى الفئة المستهدفة بدرجة متوسطة.

✓ **الفرع الرابع (الاختبار الرابع): الدلالة الإحصائية بين متوسطات المؤهل العلمي وأبعاد الدراسة**

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات المؤهل العلمي وأبعاد الدراسة الخاصة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري.

الجدول رقم (3– 20): جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف المؤهل العلمي

البعد	إحصائية كروسكال واليس	درجة الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	المعنوية الاحصائية
البعد العام	21,995	2	0,000	دال احصائيا
البعد الاقتصادي	10,202	2	0,006	دال احصائيا
البعد التكنلوجي	0,411	2	0,814	غير دال احصائيا
البعد الاجتماعي	11,414	2	0,003	دال احصائيا
البعد البيئي	0,715	2	0,699	غير دال احصائيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة الدراسة فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو كل الأبعاد ما عدا البعد الاقتصادي والبعد البيئي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وفيما عدا ذلك يظهر الاختبار عدم وجود دلالة إحصائية؛ أي أن كافة المجتمع وفي مختلف القطاعات متفق على أن مختلف الأبعاد المتبقية متوفرة لدى الفئة المستهدفة بدرجة متوسطة.

✓ **الفرع الخامس (الاختبار الخامس): الدلالة الإحصائية بين متوسطات المنصب الحالي وأبعاد الدراسة**

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات المناصب المشغولة للفئة وأبعاد الدراسة الخاصة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري.

الجدول رقم (3– 21): جدول كروسكال واليس لاختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف المنصب

البعد	إحصائية كروسكال واليس	درجة الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	المعنوية الاحصائية
البعد العام	8,545	2	0,014	دال احصائيا
البعد الاقتصادي	11,513	2	0,003	دال احصائيا
البعد التكنلوجي	0,361	2	0,835	غير دال احصائيا
البعد الاجتماعي	11,369	2	0,003	دال احصائيا
البعد البيئي	5,928	2	0,052	غير دال احصائيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة الدراسة فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو كل الأبعاد ما عدا البعد التكنلوجي والبعد البيئي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وفيما عدا ذلك يظهر الاختبار عدم وجود دلالة إحصائية؛ أي أن كافة المجتمع وفي مختلف القطاعات متفق على أن مختلف الأبعاد المتبقية متوفرة لدى الفئة المستهدفة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسات السابقة للموضوع تبين لنا خصوصية دراستنا الحالية والمتمثلة في أنها دراسة لتحاول الاجابة على إشكالية مدى تحقيق التنمية السياحية من خلال جميع الأبعاد الأساسية والتي تخلق لنا تنمية سياحية مستدامة ومتوازنة من وجهة نظر مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري.

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان في صورتها النهائية، وكونها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية، والذي سيسمح لنا بتقييم مدى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر مديري ومسؤولي المؤسسات الممثلة لسوق السياحي الجزائري وذلك من خلال تحديد الاتجاه العام لوجهة نظر مجتمع الدراسة حول مستوى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة المتمثلة في البعد الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والبيئي.

من خلال اختبار الفروق نلاحظ أن عينة الدراسة من خلال المتغيرات الشخصية (العمر والمؤهل العلمي والوظيفة والخبرة المهنية وقطاع النشاط) ومحاور الاستبيان تعبر عن وعيها في تحقيق تنمية سياحية مستدامة يمكن تحفيزها من خلال بعدين أساسين هما البعد الاقتصادي والاجتماعي ذات الدلالة الاحصائية دون البعدين الأخرين العد البيئي والبعد التكنولوجي الذي يعتبران غير دالين إحصائيا من وجهة عينة الدراسة، وهذا ما سنحاول التحقق منه من خلال بناء نموذج لتوجه عينة الدراسة اتجاه تحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال أبعادها الأساسية من خلال الفصل الموالي.

IV الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل:

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان في صورتها النهائية، وكونها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية، سنحاول تقييم مدى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر مديري ومسؤولي المؤسسات الممثلة لسوق السياحي الجزائري، وذلك من خلال تحديد الاتجاه العام لوجهة نظر مجتمع الدراسة حول مستوى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة المتمثلة في البعد الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والبيئي.

حيث سيتم عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها في إطار ما هو مخطط له بدءاً بالخصائص الشخصية، ثم القيام بدراسة الاتجاه العام لعينة الدراسة نحو تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة وسبل تحسينها ثمّ تقديم نموذج مقترح لتعزيز التوافق بين تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات الزبون السياحي في الجزائر.

المبحث الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

إن السعي نحو الإلمام بجوانب موضوع الدراسة يتطلب عرضاً تفصيليا لأهم الخصائص الديموغرافية التي تتميز بها عينة الدراسة، بهدف التعرف على بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بهذه العينة من اجل اعطاء صورة واضحة عن الأفراد المشاركين في هذه الدراسة وأنها فعلاً تعكس مجتمع الدراسة، وأن طبيعة البيانات التي تتم معالجتها كونها صادرة من ممارسين مختصين أم غير ذلك، والجدول الموالي يبين خصائص هذه العينة:

الجدول رقم (4– 1): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

البيان		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	65	% 45.5
	أنثى	78	% 54.5
العمر	أقل من 30 سنة	84	% 58.7
	ما بين 30–40 سنة	17	% 11.9
	ما بين 40–50 سنة	34	%23.8
	50 فأكثر	08	%5.6
المؤهل العلمي	دراسات عليا ليسانس/مهندس	52	% 36.4
	ماجستير/ماستر	40	% 28.0
	مؤهل آخر	51	% 35.6
الخبرة	أقل من 05 سنوات	110	% 76.9
	مابين 05–10 سنوات	17	% 12.6
	مابين 10–20 سنة	07	% 04.9
	20 سنة فأكثر	08	% 05.6
المركز الوظيفي	الإدارة التنفيذية	53	% 37.1
	الإدارة الوسطى	11	% 7.7
	الإدارة العليا	79	% 55.2
قطاع النشاط	وكالة سياحة وأسفار	17	% 11.9

	فندقة	17	% 11.9
	إطعام	22	% 15.4
	نقل	18	% 12.6
	مراكز راحة وترفيه	17	% 11.9
	حرف تقليدية	17	% 11.9
	مؤسسات التعليم والتكوين في القطاع السياحي	17	% 11.9
	أنشطة مماثلة (تجهيز، بناء،....)	18	% 12.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

يمكن تفسير الجدول أعلاه من خلال العناصر الموالية:

المطلب الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس والسن

يتبين من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تتشكل في أغلبها من الذكور أين بلغت نسبة (45.5 %)، في حين كانت نسبة الإناث (54.5 %)، بينما نلاحظ أن فئة الشباب هي الأكثر تواجدا بنسبة تتعدى الـ 58 %، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

يتبين من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تتشكل في أغلبها من الإناث أين بلغت نسبة (54.5 %) في حين كانت نسبة الذكور(45.5 %) يمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4 –1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

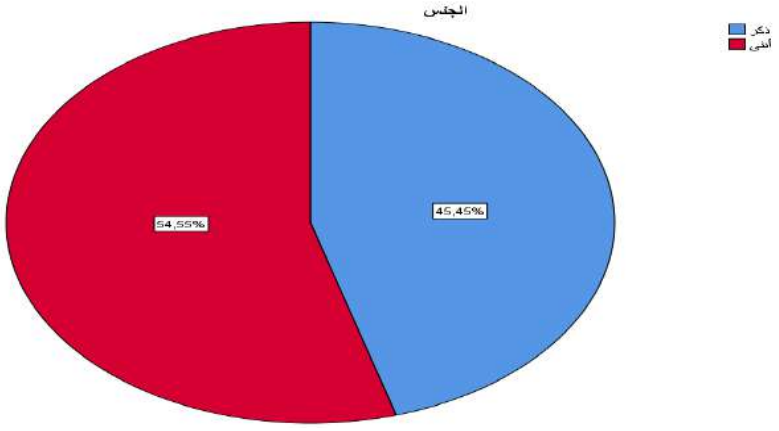

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

تبين النتائج أن نسبة الإناث كانت أعلى مقارنة بنسبة الذكور، بالرغم من أن سياسة التوظيف في سوق الشغل لا تفرق بين الجنسين، ويعزى ذلك ربما في خصوصية قطاع السياحة الذي يطبع عليه الطابع النسوي، وهذا راجع لأنه قطاع خدماتي لا يحتاج إلى جهد كبير مقارنة بالقطاعات الإنتاجية.

كما يلاحظ أيضاً أن عينة الدراسة شملت كلاً من الذكور والإناث، وهذا يعني أن هذه العينة تعكس مجتمع الدراسة الذي يفترض أن يشمل كلا الفئتين.

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4- 2) أن نسبة (58.7 %) من أفراد العينة تتراوح أعمارهم أقل من (30 سنة)، ونسبة (23.8 %) الذين تتراوح أعمارهم بين (41 إلى 50 سنة)، ثم تليها الفئة العمرية ما بين (30 إلى 40 سنة) بنسبة (11.9 %)، ولم تتعد نسبة مفردات العينة الذين هم ينتمون إلى الفئة العمرية أكثر من 51 سنة نسبة (5.6 %)، الشكل الموالي بين هذا التباين بوضوح:

الشكل رقم (4-2): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

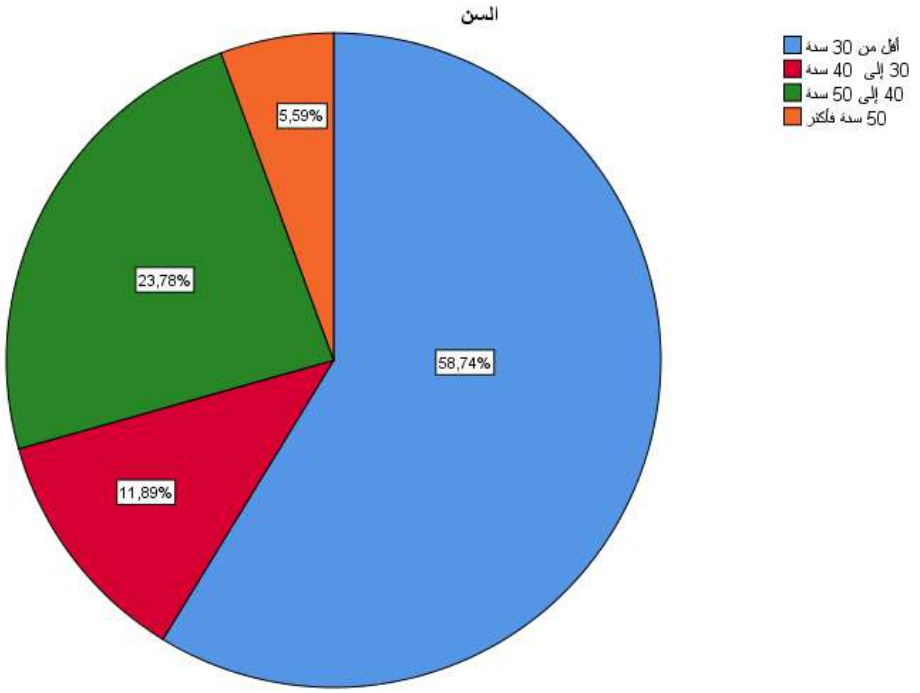

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يبين الشكل أعلاه أن عينة الدراسة شملت كافة أعمار مجتمع الدراسة، وإن كان الفئة الغالبة تمثل فيئة الشباب قد يكون لديهم القدر الكافي من المعلومات بخصوص القطاع السياحي، حيث أن نسبة (94.4 %) من عينة الدراسة أقل من 50 سنة ينشطون في القطاع السياحي من جهة والذي يعتبر مؤشرا إيجابيا يمكن الاستفادة منه إن تم تأهيلهم بشكل يلائم متطلبات التنمية السياحية المستدامة من جهة أخرى، وهذا ما يعزز نتائج الدراسة خاصة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي والخبرة

كما هو معلوم، فإن المستوى التعليمي والتكوين يعتبران عنصران أساسيان لنجاح أي منظومة كانت، ومن خلال دراستنا هذه حاولنا تسليط الضوء على هذين المجالين.

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

يوضح الجدول السابق رقم (4-3) أن نسبة (35.7 %) من أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة الليسانس أو مهندس، في حين كانت نسبة (28.7 %) من حملة شهادة الماجستير والماستر، و(0.0 %) من حملة شهادة الدكتوراه، وهذا راجع لتكوين الخاص بحاملي هذه الشهادة الذين يحبذون قطاع التعليم العالي ولا يحبذون القطاع الاقتصادي. أما باقي الشهادات فكانت نسبتها (35.7 %) متمثلة في مستوى أقل كالتقنين السامين في السياحة. ويمكن إبراز هذه النسب من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

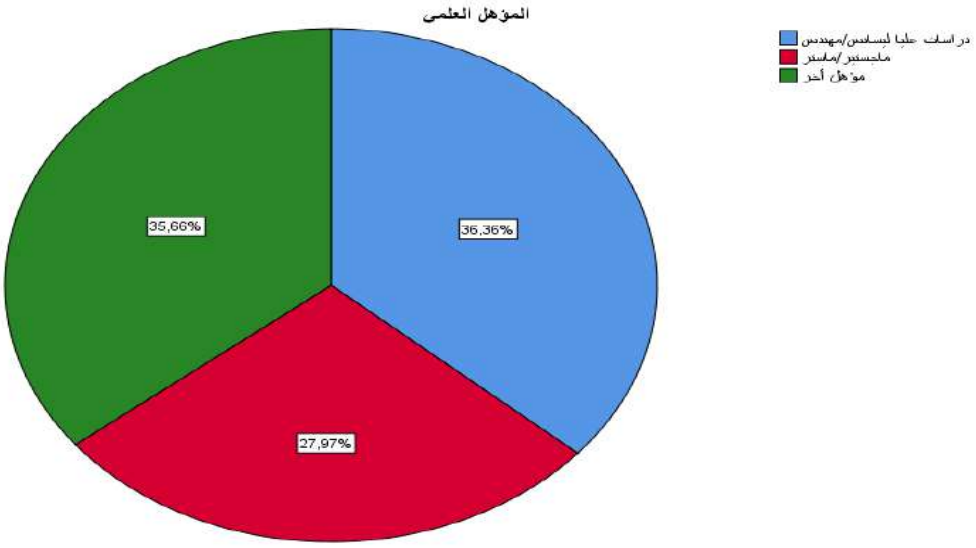

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يظهر الشكل أعلاه أن أغلب المستجوبين كانوا من أصحاب الشهادات الجامعية، مما يعبر عن الوعي الكبير لهذه الفئة والتي تكون على علم بالجانب النظري للتنمية المستدامة من جهة، ومعرفة حاجيات ومتطلبات الزبون السياحي من جهة أخرى.

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الخبرة

يتبين من خلال الجدول رقم (4-4) أن نسبة (76.9 %) من مفردات العينة لديهم خبرة تقل عن (5 سنوات) بينما ما نسبتهم (12.6 %) ما بين (5 إلى 10 سنوات)، في حين عدد مفردات العينة البالغ نسبتهم (4.9 %) لهم خبرة ما بين (21 إلى 30 سنة)، أما الذين تتجاوز خبرتهم (31 سنة) فبلغت نسبتهم (5.6 %)، والشكل أدناه يعطي صورة أكثر وضوحاً.

الشكل رقم (4-4): توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الخبرة

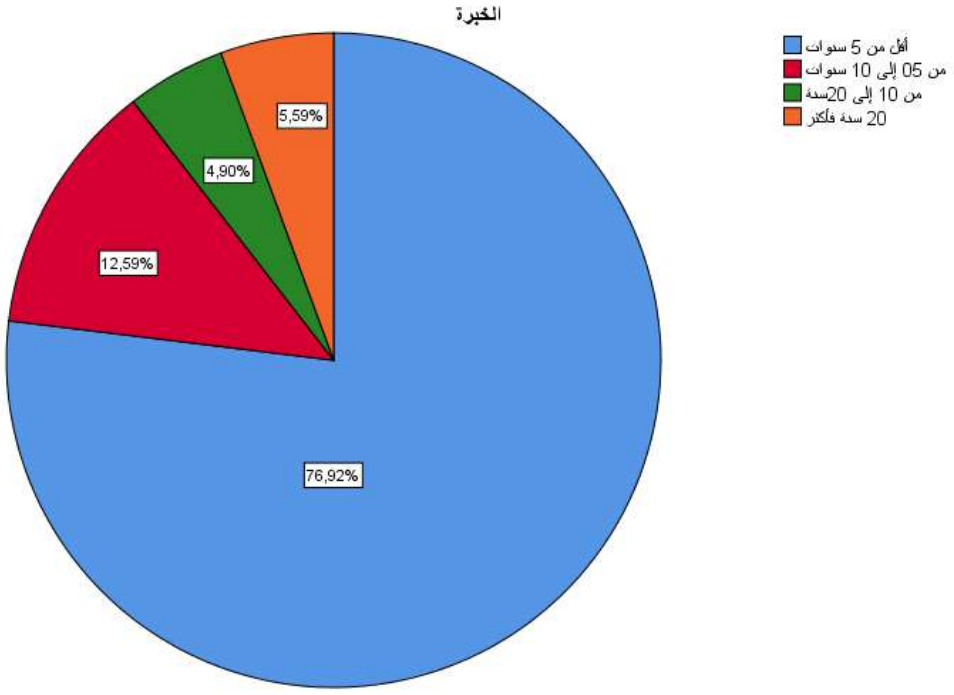

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتضح من الشكل أعلاه أن عينة الدراسة لا تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال، حيث نسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة تفوق (5 سنوات) نسبتهم (23.1 %) فقط، وهذا مؤشر يبين لنا بوضوح السياسة التنموية للبلد التي ركزت كثيرا على الاقتصاد الريعي، والذي شكل عائق كبير أمام الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي. إلا أنّ

الوضع بدأ يتغير في الآونة الأخيرة نظرا لوعي السلطات بأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية للبلد من خلال الاستثمار في الكوادر البشرية انطلاقا من مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني في المجال السياحي، والذي يعتبر مؤشر مهم على خلق التنمية سياحية مستدامة إن أحسنّا استغلال هذه الطاقات البشرية في المجال السياحي.

المطلب الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي وقطاع النشاط السياحي

وذلك على الشكل الآتي:

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

يشير الجدول رقم (4-5) أن العينة تتشكل من الإدارة العليا بنسبة (55.2 %)، الإدارة الوسطى بنسبة (7.7 %)، والإدارة التنفيذية بنسبة (37.1 %)، يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-5): توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

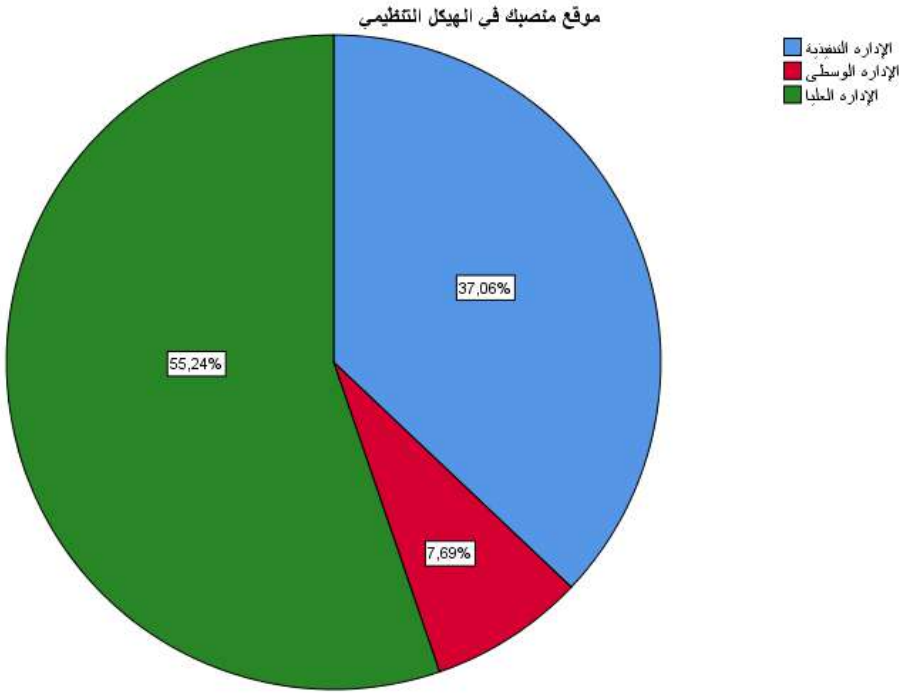

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتضح من الشكل أعلاه أن عينة الدراسة شملت كافة الادارات الناشطة في المؤسسات السياحية من جهة، ومن جهة أخرى يمتلكون مراكز قوة في تحديد الأولويات والاستراتيجيات، حيث أن أكثر من (55.2 %) إطارات ينشطون في الإدارات العليا.

العناصر سالفة الذكر بيّنت خصائص العينة في الجدول رقم (4-5)، أما بخصوص توزيع العينة في كل من المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي تبينه العناصر الموالية:

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط السياحي

تتوزع عينة الدراسة بين معظم الأنشطة المساهمة في تقديم الخدمة السياحية باعتبارها صناعة مركبة تتداخل فيها مجموعة من القطاعات الاقتصادية، حيث حاولنا الإلمام بجميع الأنشطة الداخلة في القطاع السياحي. فكانت نسبة المطاعم (23.8 %)، ثم النقل بنسبة (18.9 %)، ثم المؤسسات المماثلة التي تقوم بأنشطة التجهيز البناء والتوريد بالمواد والمنتجات السياحية نسبتها (17.5 %)، وفيما يخص مؤسسات التعليم والتكوين السياحية فكانت نسبتها (15.4 %)، أما الوكالات السياحية والفندقة فكانت نسبتهما (9.1 %)، والحرف التقليدية تصل نسبتها إلى (5.6 %)، بينما نسبة مراكز الراحة والترفيه فكانت ضعيفة وهذا راجع ربما لصعوبة إنشائها (0.7 %). والشكل الشكل الموالي يبيّن ذلك:

الشكل رقم (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب مجال النشاط السياحي

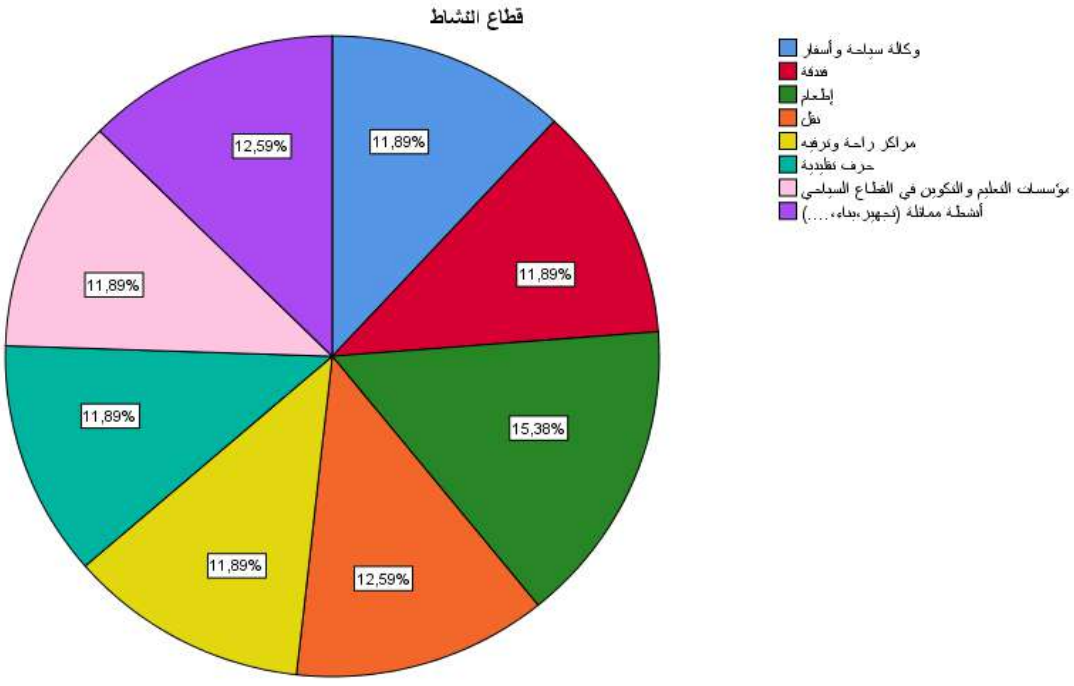

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

تمّ التركيز في الدراسة على العينة التي تنشط في التي تنشط في القطاع السياحي بشكل مباشر كالإطعام والنقل والفندقة ووكالات السياحة والأسفار ومراكز التعليم والتكوين المتخصصة في هذا المجال والحرف التقليدية بنسبة إجمالية (82.6 %) حتي يمكن الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية عن مستوى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: اتجاه عينة الدراسة نحو تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة

يتم في هذا المجال دراسة اتجاهات عينة الدراسة لمعرفة مستوى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي، من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية السياحية على المدى الطويل، والتي تعكس مدى تبني هذه المؤسسات لأبعاد التنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تمّ الاعتماد في ذلك على أربعة أبعاد بناء على محصلة الدراسة النظرية والمتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد التكنولوجي.

المطلب الأول: عرض لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات وهو عبارة عن قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بكل بعد من أبعاد هذا المجال، وكذا تحليل الفروقات:

الفرع الأوّل: الاتجاه العام لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي

إن تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية السياحية المستدامة عنصر أساسي لضمان التوازنات الاقتصادية الكلية والذي يؤثر بشكل كبير على الاستثمار والاستثمار طويل الأجل، وبالتالي ضمان استمرارية هذه التوجهات خاصة في الظروف الاقتصادية الحالية التي يلاحظ عليها ضبابية كبيرة على العديد من الدول خاصة بالدول الريعية كالجزائر، والتي هي في حاجة ماسة إلى تنويع اقتصادها بما يضمن النجاعة الاقتصادية والميزة التنافسية على المديين المتوسط والطويل، كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

يوضح الجدول الموالي البيانات التي تحدد مستوى تحقيق البعد الاقتصادي لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي كما يراها أفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم (4-2): نتائج تحليل فقرات البعد الاقتصادي للتنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة

الرقم	الفقرات	$\bar{x}$	δ	قيمة كا^2 المحسوبة	مستوى الدلالة لقيمة كا^2	درجة الموافقة	الترتيب
1	تقوم المؤسسة بتحديد وتحليل أهم المتطلبات الاقتصادية والمالية للمساهمين وما يتناسب منها مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة .	2.87	0.409	208,545[a]	0.000	عالية	3
2	تسهر المؤسسة على معرفة وتحليل متطلبات الزبائن و مدى اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة.	2.88	0.436	223,818[a]	0.000	عالية	2
3	تدرج المؤسسة أثناء نشاطاتها حملات تسويقية موجهة لرفع وعي زبائنها بمدى ملائمة خدماتها ومنتجاتها لأبعاد التنمية المستدامة.	2.88	0.384	208,839[a]	0.000	عالية	1
4	تلتزم ادارة المؤسسة بالفصح للمساهمين على أنشطتها التي تتعارض مع تحيق أباعد التنمية السياحية المستدامة وتقوم بإدخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة بما يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.73	0.503	125,469[a]	0.000	عالية	7
5	تعمل المؤسسة على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعتها في حالة فشلها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتي قد تؤدي إلى توقف أنشطتها ان كانت تتعارض مع القوانين والتشريعات الخاصة بتحقيق التنمية السياحية المستدامة.	2.77	0.590	173,972[a]	0.000	عالية	6
6	تقيس المؤسسة مستوى تناسب أنشطتها مع أبعاد التنمية المستدامة مع ضمان رضا الزبائن باستعمال مؤشرات قياسية ملائمة.	2.84	0.499	203,091[a]	0.000	عالية	4
7	تحرص المؤسسة على عقد شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرونها التزاماتها الاقتصادية الهادفة لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.78	0.546	169,399[a]	0.000	عالية	5
8	تراعي المؤسسة متطلبات المساهمين من خلال إدخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة بما يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.48	0.829	86,322[a]	0.000	عالية	8
9	تعتمد المؤسسة على نظام ادارة الجودة شاملة يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.40	0.897	88,713[a]	0.000	عالية	9

10	تلتزم المؤسسة على عقد شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرونها التزاماتها الاقتصادية الهادفة لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.26	0.909	45,916[a]		متوسطة	10
الاتجاه العام		2.68	0.600	–		عالية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيم (كا^2) دالة لجميع فقرات البعد الاقتصادي عند مستوى الدلالة (0.01)، ومن ثم فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة يمكن عرضها وتحليلها.

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المهارات الشخصية (2.68)، وانحراف معياري مقداره (0.600)، وبذلك تكون موافقة عينة الدراسة على واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها تمت بدرجة عالية وفقاً لمقياس أداة الدراسة.

يمكن تفسير هذه النتائج من عدة نواحي وهو ان الحافز الاقتصادي للنشاط السياحي مهم وأساسي لأن المردودية الاقتصادية لأي مشروع اقتصادي ربحي هي نقطة الانطلاق نحو الاستثمار في قطاع معين أو توسعة نشاط بحد ذاته، فالبعد الاقتصادي مهم للاعتبارات السابقة في ظل تدخل المصالح في المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة السياحية الجزائرية ركزت بشكل كبير على هذا البعد رغم وجود سوق طلب سياحي داخلي هام ما زال بعيدا عن التشبع، ومقومات سياحية فريدة من نوعها. ورغم كل هذه المعطيات وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية يجب على هذه المؤسسات التأكيد على تحقيق هذا البعد في ظل هشاشة القدرة الشرائية للزبون السياحي الداخلي.

الفرع الثاني: الاتجاه العام لتحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي

يوضح الجدول الموالي البيانات التي تحدد البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري كما يراها المستجوبون:

الجدول رقم (4– 3): نتائج تحليل فقرات البعد التكنولوجي من وجهة نظر عينة الدراسة

الرقم	الفقرات	$\bar{x}$	δ	قيمة كا^2 المحسوبة	مستوى الدلالة لقيمة كا^2	درجة الموافقة	الترتيب
1	تعي المؤسسة أهمية التكنولوجيا في خلق منتجات وخدمات تساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.83	0.381	60,483[a]	0.000	عالية	1
2	لعمال المؤسسة دراية بالتكنولوجيات المستعملة في النشاط السياحي التي تساهم في زيادة الجودة الخدمات، والتي تساهم في استقطاب السياح بشكل عقلاني.	2.64	0.483	10,636[a]	0.000	عالية	2
3	تلتزم المؤسسة بتوفير منتجات وخدمات متطورة تناسب مع متطلبات السياح.	2.64	0.483	10,636[a]	0.000	عالية	2
4	توفر المؤسسة وسائل وامكانات تكنولوجية حديثة تساهم في التعريف بالمنتجات والخدمات المقدمة بما يخدم تحقيق تنمية سياحية مستدامة.	2.55	0.500	1,182[a]	0.000	عالية	4
5	تستثمر المؤسسة السياحية في ميدان التكنولوجيات الحديثة من أجل توفير منتجات وخدمات ترتقي بمتطلبات السياح الحالين والمستقبلين بما يتناسب وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	1.91	0.903	16,545[b]	0.000	متوسطة	5
6	تقوم المؤسسة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لأنظمة المعلومات والاتصالات في المجال السياحي لخلق ميزة تنافسية تسمح بخلق منتجات وخدمات تناسب مع متطلبات الزبائن وتتوافق مع تحقيق تنمية سياحية مستدامة.	1.64	0.884	66,182[b]	0.000	متوسطة	6
الاتجاه العام		2.36	0.605	-		عالية	–

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25).

يتبين من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيم (كا^2) دالة لجميع فقرات البعد الثاني عند مستوى الدلالة (0.01)، ومن ثم فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة إحصائية، ويمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير البيانات.

يتضح كذلك من البيانات الواردة في الجدول السابق أنّ المتوسط الحسابي الكلي لبعد المهارات المعرفية بلغ (2.36) وبانحراف معياري مقداره (0.605)، وبذلك تكون موافقة أفراد عينة الدراسة على معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد التكنولوجي للتنمية السياحية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها تمت بدرجة عالية وفقاً لمقياس أداة الدراسة، مما يدل على أن بعض هذه المهارات يتحقق، وبعضها الآخر لا يتحقق.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ما يلي:

– عدم تجميع المعطيات السياحية عروض، أسعار، خرائط، تقارير.

- عدم رقمنه المعطيات المجمعة باستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية.

- ضعف الامكانيات على نشر المعلومات المجمعة إلكترونيا عبر الواب، وعبر الوسائط الإلكترونية المتعددة، وبأكثر من لغة.

- ضعف الاستثمار للهيئات، الوكالات، الدواوين، المؤسسات السياحية والفندقية بتكنولوجيات ذات الصلة بالنشاط السياحي.

- التأخر الكبير في اتاحة أنظمة الدفع الالكترونية بكل أنواعها بالإضافة العقبات المالية لأنشطتها بكل العملات حسب عينة الدراسة.

الفرع الثالث: الاتجاه العام لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي

يقصد بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي ما يجب على المؤسسة أن تلتزم به من مبادئ وقوانين ذات صلة اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه إما داخليا كعلاقتها مع عمالها أو خارجيا مع المجتمع ككل، والتي تهدف إلى تحقيق علاقات جيدة مع المجتمع على المدى الطويل.

يوضح الجدول الموالي البيانات التي تحدد مستوى تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري كما يراها المستجوبون:

الجدول رقم (4-4): نتائج تحليل فقرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي من وجهة نظر عينة الدراسة

الرقم	الفقرات	$\bar{x}$	δ	قيمة كا2 المحسوبة	مستوى الدلالة لقيمة كا2	درجة الموافقة	الترتيب
1	تعي المؤسسة أهمية الثقافة المحلية في خلق منتجات وخدمات سياحية متميزة ومتفردة،	2.89	0.395	218,699a	0.000	عالية	1
2	تتابع المؤسسة التطورات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على المجال الاجتماعي والمتعلقة بتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة والتي تؤثر بدورها على المؤسسة.	2.87	0.391	203,930a	0.000	عالية	2
3	تعمل المؤسسة على إجراء دراسات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها.	2.87	0.415	203,594a	0.000	عالية	3
4	تلتزم المؤسسة التزاما كبيرا بغية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية.	2.71	0.457	24,343b	0.000	عالية	4
5	تتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من أجل ضمان تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة وجعل عمالها طرفا فعالا ومهما للسعي إلى تحقيق أعلى مستويات الرضا للزبائن.	2.62	0.720	118,755a	0.000	عالية	5
6	تلتزم المؤسسة بتوفير منتجات وخدمات تتناسب وثقافة المجتمع.	2.54	0.820	116,825a	0.000	عالية	6
7	تشرف المؤسسة على مبادرات في المجالات الاجتماعية تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة.	2.30	0.912	59,427a	0.000	متوسطة	7
8	تنظم المؤسسة برامج ودورات تكوينية للرفع المستمر من كفاءة عمالها بما يتناسب مع تحقيق ابعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.30	0.920	64,042a	0.000	متوسطة	8
9	تقوم بالاستثمار في الميدان الثقافي لخلق نوع من التناسق بين ثقافات السياح والمجتمع على المدى الطويل.	2.16	0.901	23,175a	0.000	متوسطة	9
	الاتجاه العام	2.58	0.659	–		عالية	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه فيما يتعلق باستجابات أفراد العينة حول بعد المهارات المهنية أن قيم (كا^2) دالة لجميع فقرات بعد المهارات المهنية عند مستوى الدلالة (0.01) ومن ثم فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة إحصائية، ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات وتفسيرها.

يظهر الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي لفقرات المهارات المهنية بلغ (2.58) وبانحراف معياري مقداره (0.659)، وبذلك تكون موافقة أفراد عينة الدراسة على معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد الاجتماعي للتنمية السياحية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها تمت بدرجة عالية وفقاً لمقياس أداة الدراسة، وعليه تكون موافقة عينة الدراسة على التأكيد على البعد الاجتماعي للتنمية السياحية المستدامة مطلوبة بدرجة عالية وفقاً لمقياس أداة الدراسة.

الفرع الرابع: الاتجاه العام لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي

يعكس البعد البيئي للتنمية السياحية المستدامة مدى وعي المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي مدى أهمية تحقيق هذا البعد، خاصة إذا علمنا أن النشاط السياحي ذو حساسية كبيرة لهذا البعد من وجهة جميع الأطراف الداخلين في النشاط السياحي، ويبين الجدول الموالي البيانات التي تحدد مستوى تحقيق البعد البيئي كما يراها أفراد عينة الدراسة فيما يلي:

الجدول رقم (4-5): نتائج تحليل فقرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة

الرقم	الفقرات	$\bar{x}$	δ	قيمة كا2 المحسوبة	مستوى الدلالة لقيمة كا2	درجة الموافقة	الترتيب
1	تقوم المؤسسة بعمليات توعوية من أجل تحسين سلوكيات أفراد المجتمع في موضوع حماية البيئة.	2.88	0.437	221,845a	0.000	عالية	1
2	تقوم المؤسسة بعمليات البحث والتطوير من أجل توفير منتجات وخدمات صديقة للبيئة تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة.	2.80	0.560	193,357b	0.000	عالية	3
3	تسعى المؤسسة إلى استخدام الموارد والأنشطة البديلة لتحل محل الموارد غير المتجددة.	2.83	0.475	188,573b	0.000	عالية	2
4	يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للتقييس المتعلقة بحماية البيئة ايزو 14000.	2.66	0.476	14,161c	0.000	عالية	4
5	للمؤسسة سياسة واضحة تفرض القيام بالمراجعة البيئية لأنشطتها بشكل دوري.	2.56	0.601	67,147b	0.000	عالية	5
6	تلتزم المؤسسة بإصلاح الآثار السلبية على البيئة التي كانت سببا فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.	2.36	0.783	31,944b	0.000	عالية	6
7	تقوم المؤسسة باستثمارات طويلة الأجل من أجل حماية البيئة تساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.	2.19	0.956	57,161b	0.000	متوسطة	7
8	تعمل المؤسسة على الصعيد العالمي والمحلي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في القطاع السياحي.	2.12	0.960	47,678b	0.000	متوسطة	9
9	تلجأ المؤسسة إلى الاستعانة ببرامج تكوينية لفائدة العمال في مجال حماية البيئة من خلال التنسيق مع جميع المتدخلين في حماية البيئة على المستوى المحلي والدولي.	2.13	0.980	63,790b	0.000	متوسطة	8
الاتجاه العام		2.50	0.692	0.000		عالية	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيم (كا^2) دالة لجميع فقرات البعد الرابع عند مستوى الدلالة (0.01)، ومن ثم فإن الفروق بين استجابات أفراد العينة هي فروق ذات دلالة إحصائية، ويمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير البيانات.

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد المهارات العامة (2.50) وبانحراف معياري مقداره (0.692)، وبذلك تكون موافقة أفراد عينة الدراسة على معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد البيئي للتنمية السياحية

المستدامة أثناء القيام بأنشطتها تمت بدرجة عالية وفقاً لمقياس أداة الدراسة، مما يدل على أن بعض هذه المهارات يتحقق، وبعضها الآخر لا يتحقق. وهذا راجع إلى عدم وجود أجهزة داعمة لتبني هذا البعد الأساسي في خلق تنمية سياحية متوازنة ومستدامة، بالإضافة لضعف أجهزة الرقابة على المجال البيئي في الجزائر الذي يعاني تداخلا كبيرا بين الهيئات الرقابية الإدارية ونقصا في وعي المؤسسات السياحية لأهمية هذا البعد في استقطاب شرائح كبيرة من زبائن السوق العالمي، وهذا لا يتم إلّا بتضافر جهود جميع الفاعلين في الدولة من مؤسسات وحكومة ومجتمع مدني، وخلق ثقافة مجتمع تبدأ من الأسرة إلى المدرسة ثم إلى المحيط.

الفرع الخامس: الاتجاه العام للاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

لا ترتبط أبعاد التنمية السياحية المستدامة ببعد واحد فقط، بل تتعدى ذلك إلى جميع الأبعاد سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية بشكل متوازن وكفء على المديين القصير والطويل، كما أشير إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، حيث تمكن هذه المهارات الخريج من أداء مهامه الوظيفية آخذاً بعين الاعتبار القضايا المرتبطة بهذه المجالات، يوضح الجدول رقم (4-6) البيانات التي تحدد مستوى الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري كما يراها المستجوبون:

الجدول رقم (4-6): نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام للاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة

الرقم	الأبعاد	$\bar{x}$	δ	درجة الموافقة	الترتيب
1	البعد الاقتصادي	2.68	0.600	عالية	1
2	البعد التكنولوجي	2.36	0.605	عالية	4
3	البعد الاجتماعي	2.58	0.659	عالية	2
4	البعد البيئي	2.50	0.692	عالية	3
	الاتجاه العام	2.53	0.639	عالية	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

تشير نتائج الجدول إلى أن كل الابعاد تعكس الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري حصلت على موافقة بدرجة متوسطة من أفراد العينة حيث تراوح المتوسط الحسابي لهذه المهارات من (2.36 – 2.68) وبانحراف معياري قدره (0.600 - 0.692).

إن حجم سوق الطلب السياحي الكبير في المنطقة المتوسطية وخصوصيات الزبون السياحي الخارجي الذي يتميز بوعي كبير وحساسية كبيرة تجاه الخدمة السياحية وفي ظل التوجهات الاستراتيجية للدولة من خلال دمج أبعاد التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والسياحية بشكل خاص يتطلب من المؤسسات خلق توليفة من الأنشطة لابتكار منتجات ذات خصوصيات تتلاءم مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة وتجعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات الزبائن.

المطلب الثاني: نموذج رياضي لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة

سوف نحاول البحث عن نموذج يمكننا من استقراء توجه المؤسسات السياحية الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة من خلال نمذجة الانحدار المتعدد:

إن حالة الانحدار المتعدد يمكن من خلالها تقدير أحد المتغيرين (المتغير التابع Y) من قيم متغيرين آخرين أو أكثر (المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \ldots \ldots, X_P$) من خلال معادلة خطية (من الدرجة الأولى)، وهذا يمكن أن يتم استخدام المعادلة الخطية على الصورة العامة:

$$\mathrm{y_t = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + \cdots b_px_p}$$

حيث قيمة y هي قيمة من قيمة المتغير Y و $\mathrm{b_1}$ و $\mathrm{b_2}$ و .... و $\mathrm{b_p}$ هي معاملات الانحدار، و $\mathrm{b_0}$ هي ثابت الانحدار و هذه المعادلة تعرف بمعادلة الانحدار الخطي المتعدد. (1)

إن عملية بناء نموذج الانحدار الخطي التي يمكن أن تستخدم في تقدير قيم المتغير من خلال قيم محددة للمتغير المستقل، ويمكن تعميمها للحالات التي يكون متاحا لدينا بها معلومات عن متغيرين مستقلين أو أكثر،

[1] محمود خالد عكاشة، "**استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الاحصائية**"، جامعة الأزهر غزة فلسطين، 2002، ص 404.

فعملية بناء نموذج الانحدار عندما يكون لدينا متغير تابع ومتغيرين أو أكثر مستقلين تعرف باسم الانحدار المتعدد.[1]

سوف نقوم خلال هذا الفرع بتقدير المحور العام بالنسبة لكل من المتغيرات المفسرة الأربعة (البعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي)، حيث كانت المعطيات عبارة عن آراء المستجوبين، وجمعت من خلال استبيان كما هو موضح في أداة الدراسة:

وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{البعد العام} = \alpha + a * \text{البعد الاقتصادي} + b * \text{البعد التكنولوجي} + c * \text{البعد الاجتماعي} + f * \text{البعد البيئي} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t هو الخطأ العشوائي.

وبعدها نحصل على المعادلة التالية:

$$\text{البعد العام} = \alpha + \hat{a} * \text{البعد الاقتصادي} + \hat{b} * \text{البعد التكنولوجي} + \hat{c} * \text{البعد الاجتماعي} + \hat{f} * \text{البعد البيئي} + \varepsilon_t$$

حيث $\hat{a}$ و $\hat{b}$ و $\hat{c}$ و $\hat{f}$ هي القيم المقدرة (المعلمات).

نقوم بإدخال المعطيات في برنامج SPSS25 ، وبعدها نقدر المتغيرات الأربعة (البعد العام كمتغير تابع) و(البعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي كمتغيرات مستقلة أو ما يسمى مفسرة) بطريقة المربعات الصغرى.

فنحصل على النتائج المدونة في الجداول التالية:

[1] المرجع نفسه، ص 420.

الجدول رقم (4–7): نموذج رياضي لأبعاد التنمية السياحية المستدامة

المتغيرات المقدمة / المستبعدة			
النموذج	المتغيرات المقدمة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي		إدخال
a. المتغير التابع : البعد العام			
b. تم إدخال جميع المتغيرات المطلوبة			

المصدر: من إعداد الباحث

يمثل هذا الجدول عدد النماذج التي يمكن استخراجها من خلال البرنامج (وهي نموذج واحد)، والمتغيرات المدخلة في النموذج (البعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي)، والمتغيرات الملغات (لا توجد)، وطريقة التقدير (حيث استعملنا طريقة المربعات الصغرى OLS أو MCO)، ويعرفها البرنامج بطريقة إدخال –أي استعمال– كل المتغيرات لأن برنامج SPSS استعمل طريقة ENTER؛ أي إدخال جميع المتغيرات.

الجدول رقم (4–8): مؤشرات إحصائية للنموذج المقدر

ملخص النماذج					
النموذج	معامل الارتباط البسيط R	معامل التحديد R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الخطأ المعياري للتقدير	إحصائية داربن واتسن Durbin-Watson
1	0,449a	0,202	0,179	3,20594	1,559
a. تنبؤ: (الحد الثابت)، البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي					
b. المتغير التابع : البعد العام					

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط البسيط R حيث كان يساوي 0.449 ومعامل التحديد R2 أو R-deux والذي يساوي 0.202.

كما أن قيمة معامل التحديد المصحح R-deux ajusté (R2-=0.179) تشير إلى 17,9 %، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر المتغيرة التابعة بنسبة 17,9 %، أما الباقي فهو مفسر من طرف المتغير العشوائي أي المتغيرات الأخرى أو العوامل أخرى (يرجى البحث عنها في آفاق البحث وإدراجها في النموذج).

الجدول رقم (4–9): جدول تحليل تباين خط الانحدار

جدول تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة فيشر	مستوى الدلالة المعنوية
1	الانحدار	356,282	4	89,071	8,666	b0,000
	البواقي	1408,091	137	10,278		
	الكلي	1764,373	141			
a. المتغير التابع : البعد العام						
b. التنبؤ : (الحد الثابت)، البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي						

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خطة الانحدار للبيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على" خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، ويبين الجدول التالي أن:

– مجموع مربعات الانحدار هو 356,282 و ومجموع مربعات البواقي هو 1408,091 و ومجموع المربعات الكلي هو 1764,373.

– درجة حرية الانحدار هي 4 ودرجة حرية البواقي هي 137 و درجة حرية النموذج هي 141

– معدل مربعات الانحدار هو 89,071 و ومعدل مربعات البواقي هو 10,278

– قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هي 8,666.

والذي من خلاله يتم اختبار فرضية وجود علاقة خطية حقيقية بين المتغيرات باستخدام دالة اختبار فيشر والتي تمثل النسبة بين متوسط المربعات الذي يعزى للانحدار إلى متوسط مربعات الأخطاء، لذا فإنه لكي تكون العلاقة الخطية حقيقية ومعنوية يجب أن تكون قيمة فيشر كبيرة على المجدولة، وهذا حسب ما يلي :

$$Pr(F > 3.14) = 0.05$$

الفرضية الصفرية H0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 الانحدار معنوي.

الفرضية البديلة H1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 الانحدار غير معنوي.

مستوى دلالة الاختبار 0,000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05، بالتالي فإن الانحدار معنوي، ومنه خط الانحدار يلائم البيانات، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار الخطي معنوي أي أن علاقة الانحدار الخطية معنوية.

الجدول رقم (4–10): يمثل قيم معاملات الانحدار للمقدرات

جدول تحليل تباين خط الانحدار ANOVA								
النموذج		معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	إحصائية ستودنت t	مستوى الدلالة المعنوية Sig	مجال الثقة	
		معامل المعلمات	الخطأ المعياري	قيمة Bêta			الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	الحد الثابت	11,836	2,341		5,056	0,0000	7,207	16,465
	البعد الاقتصادي	0,3390	0,0870	0,360	3,892	0,0000	0,1670	0,5110
	البعد التكنلوجي	0,0320–	0,086	0,02800–	–0,368	0,7140	0,2030–	0,1390
	البعد الاجتماعي	0,1490	0,0720	0,1840	2,082	0,0390	0,0070	0,2900
	البعد البيئي	0,0360–	,0740	0,0430–	–0,484	0,6290	0,1830–	0,1110
a. المتغير التابع : البعد العام								

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS

يبيّن الجدول مقدرات معلمات النموذج، ومن خلاله يمكننا استخراج معادلة التقدير والتي ستكون كما يلي:

البعد العام = 11,836 + 0,339 * البعد الاقتصادي + 0,032– * البعد التكنولوجي + 0,149 * البعد الاجتماعي + 0,036– * البعد البيئي

لكن يجب اختبار المعنوية الإحصائية لهذه المعلمات و ذلك تبعا لمستوى الدلالة لإحصائية ستودنت t ونتبع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المعلمة معنوية

الفرضية البديلة H1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المعلمة غير معنوية

– نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية SIG الحد الثابت تساوي 000,0 فهي أقل من 0,05، ومنه فالمعلمة معنوية.

– نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية SIG البعد الاقتصادي تساوي 000,0 فهي أقل من 0,05، ومنه فالمعلمة معنوية.

– نجد أن مستوى الدلالة المعنوية SIG للبعد التكنولوجي 0,714 هي أكبر من 0,05، ومنه فالمعلمة غير معنوية.

– نجد أن مستوى الدلالة المعنوية SIG للبعد الاجتماعي تساوي 0,039 هي أقل من 0,05، ومنه فالمعلمة معنوية.

– نجد أن مستوى الدلالة المعنوية SIG للبعد البيئي تساوي 0,629 فهي أكبر من0,05، ومنه فالمعلمة غير معنوية.

ومن هنا يوجد تناقض واختلاف بين إحصائيتي فيشر وستودنت، حيث أن الأولى بيّنت أن النموذج معنوي، والثانية التي بدورها تقوم بفحص كل معلمة على حدا بيّنت وجود معلمات غير معنوية، مما نستنتج أن النموذج يحتوي على تعدد خطي أي وجود متغيرات غير مهمة في النموذج حسب عينة الدراسة، وهنا طريقة المربعات الصغرى تفقد خاصية أقل تباين أي يصبح التشتت كبير والقيم المقدرة بعيدة عن الحقيقة.

لمعالجة هذه المشكلة نقوم بإدراج البعد العام كمتغير تابع وبقية المتغيرات كمتغيرات مفسرة، ونقدر المتغيرات للحصول على نموذج يفسر لنا سلوك البعد العام، ونقدر بطريقة المربعات الصغرى ونستعمل طريقة STEPWISE التدرج الهرمي لأن بهذه الطريقة سيقوم برنامج SPSS بحذف كل المتغيرات غير المهمة ويحافظ على المتغيرات المهمة فنحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–11): نموذج رياضي معدل لأبعاد التنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة

المتغيرات المقدمة / المستبعدة			
النموذج	المتغيرات المقدمة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	البعد الاقتصادي	البعد البيئي، البعد التكنولوجي	التدرج الهرمي
2	البعد الاجتماعي،		التدرج الهرمي
البعد العام : المتغير التابع .a			

المصدر: من إعداد الباحث

يمثل هذا الجدول عدد النماذج التي يمكن استخراجها من خلال البرنامج (وهي نموذجين) والمتغيرات المدخلة في النموذج (هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي) والمتغيرات الملغات (لا توجد)، وطريقة التقدير حيث استعملنا الانحدار التدريجي.

الجدول رقم (4–12): مؤشرات إحصائية للنموذج المعدل

ملخص النماذج					
النموذج	معامل الارتباط البسيط R	معامل التحديد R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الخطأ المعياري للتقدير	إحصائية داربن واتسن Durbin-Watson
1	0,420a	0,1770	0,171	3,22131	
2	0,447b	0,2000	0,183	3,18701	1,874
a. التنبؤ : (الحد الثابت)، البعد الاقتصادي					
b. التنبؤ : (الحد الثابت)، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي					

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS

سوف نقوم باختيار النموذج الثاني الذي يحتوي على أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط R

يوضح الجدول الثاني مؤشرات إحصائية للنموذج المقدر.

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R والتي قدرت بـ 0.447 ومعامل التحديد R2 أو R-deux وكانت تساوي 0.200، وكذلك يبين أن معامل الارتباط الخطي بين المتغير والمتغيرات المفسرة وأن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع (درجة الحاسوب) هو 18.80 %.

كما أن قيمة معامل التحديد المصحح R-2=0.617 تشير إلى 18.80%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرة التابعة بنسبة 18.80 %، أما الباقي فهو مفسر من طرف المتغيرات الأخرى. (يرجى البحث عنها في آفاق البحث وإدراجها في النموذج).

من جدول DW عند مستوى معنوية 0.05 و 143 مشاهدة وجود متغيرين نجد قيمة Durbin-Watson التي تبين وجود أو عدم ارتباط ذاتي من خلال الجدول التالي:

سنعتمد في هذا الاختبار على قيمة إحصائية DW وذلك حسب الجدول التالي:

0 **يوجد ارتباط ذاتي سالب**	**p>0** **يوجد ارتباط ذاتي سالب**	**?** **منطقة الشك**	**P=0** **لا يوجد**	**P=0** **لا يوجد**	**?** **منطقة الشك**	**p<0** **يوجد ارتباط ذاتي موجب**

0 dl du 2 4-du 4-dl 4

حيث dl, du تمثل القيم الحرجة لإحصائية DW

du=1,760 و dl=1,706

إذن الجدول يصبح كما يلي:

p>0 **ارتباط ذاتي موجب**	**?** **منطقة الشك**	**P=0** **لا يوجد ارتباط ذاتي**	**P=0** **لا يوجد ارتباط ذاتي**	**?** **منطقة الشك**	**p<0** **ارتباط ذاتي سالب**

0 0,706 1,760 2 2,240 2,294 4

قيمة DW تساوي 1,874 تقع في المنطقة التي لا يوجد فيها ارتباط ذاتي، ومنه طريقة المربعات الصغرى تبقى محافظة على خاصية عدم التحيز أي أن القيمة المقدرة سوف تكون مساوية أو قريبة جدا من القيمة الحقيقية.

جدول تحليل تباين خط الانحدار:

سوف نعتمد دوما على قيم النموذج الثاني المعدل.

الجدول رقم (4-13): تحليل تباين خط الانحدار للنموذج المعدل

جدول تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة فيشر	مستوى الدلالة المعنوية
1	الانحدار	311,616	1	311,616	30,030	b0,000 c0,000
	البواقي	1452,758	140	10,377		
	الكلي	1764,373	141			
2	الانحدار	352,545	2	176,272	17,355	,000c0
	البواقي	1411,828	139	10,157		
	الكلي	1764,373	141			
a. المتغير التابع : البعد العام						
b. التنبؤ : (الحد الثابت)، البعد الاقتصادي						
c . التنبؤ : (الحد الثابت)، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي						

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خطة الانحدار للبيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على" خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، ويبين الجدول التالي أن:

قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هي 17,355.

والذي من خلاله يتم اختبار فرضية وجود علاقة خطية حقيقية بين المتغيرات باستخدام دالة اختبار فيشر، والتي تمثل النسبة بين متوسط المربعات الذي يعزى للانحدار إلى متوسط مربعات الأخطاء، لذا فإنه لكي تكون العلاقة الخطية حقيقية ومعنوية يجب أن تكون قيمة فيشر كبيرة على المجدولة، حسب ما يلي:

$$Pr\ (F > 3.14) = 0.05$$

الفرضية الصفرية H0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 الانحدار معنوي.

الفرضية البديلة H1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 الانحدار غير معنوي.

مستوى دلالة الاختبار 0,000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05، بالتالي فإن الانحدار معنوي، ومنه خط الانحدار يلائم البيانات. وهذا يدل على أن نموذج الانحدار الخطي معنوي؛ أي أن علاقة الانحدار الخطية معنوية.

جدول المعاملات: دوما نعتمد على نتائج النموذج المعدل حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): قيم معاملات الانحدار لمقدرات النموذج المعدل

جدول تحليل تباين خط الانحدار ANOVA								
النموذج		معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	إحصائية ستودنت t	مستوى الدلالة المعنوية SIG	مجال الثقة	
		معامل المعلمات	الخطأ المعياري	قيمة Bêta			الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	الحد الثابت	12,582	1,965		6,404	0,0000	8,698	16,467
	البعد الاقتصادي	,3960	0,0720	0,4200	5,480	0,0000	0,253	0,539
2	الحد الثابت	11,312	2,044		5,534	0,0000	7,270	15,354
	البعد الاقتصادي	,3240	0,0800	,34400	4,047	,00000	0,1660	0,4820
	البعد الاجتماعي	,1380	0,0690	0,1700	2,007	0,0470	0,0020	0,2740
a. المتغير التابع : البعد العام								

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج حذف المتغيرتان الآتيتان (البعد التكنولوجي والبعد البيئي)، وذلك لعدم ملاءمتهما مع النموذج وهما غير معنويتان.

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن مقدرات معلمات النموذج، ومنه يمكننا استخراج معادلة التقدير والتي ستكون كما يلي:

البعد الاجتماعي * 0,138 + البعد الاقتصادي * 0,324 + 11,312 = البعد العام

لكن يجب اختبار المعنوية الإحصائية لهذه المعلمات تبعا لمستوى الدلالة لإحصائية ستودنت t، ونتبع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين رغم أن برنامج SPSS يستخرج فقط النموذج الذي يحتوي على معلمات معنوية:

الفرضية الصفرية H0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المعلمة معنوية.

الفرضية البديلة H1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المعلمة غير معنوية.

– نجد أن SIG الحد الثابت تساوي 000,0 فهي أقل من 0,05، ومنه فالمعلمة معنوية.

– نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية SIG البعد الاقتصادي تساوي 000,0 فهي أقل من 0,05، ومنه فالمعلمة معنوية.

– نجد أن مستوى الدلالة المعنوية SIG للبعد الاجتماعي تساوي 000,0 فهي أقل من 0,05، ومنه فالمعلمة معنوية.

– و أيضا كل قيم مقدرات B تنتمي إلى مجال الثقة.

ومن هنا لا يوجد تناقض واختلاف بين إحصائيتي فيشر وستودنت، حيث أن الأولى بيّنت أن النموذج معنوي والثانية التي بدورها تقوم بفحص كل معلمة على حدا بيّنت وجود معلمات كلها معنوية، مما نستنتج أن النموذج لا يحتوي على تعدد خطي أي عدم وجود متغيرات غير مهمة في النموذج، ومنه نقبل النموذج. ومعادلة التقدير هي:

البعد الاجتماعي * 0,138 + البعد الاقتصادي * 0,324 + 11,312 = البعد العام

حسب هذه المعادلة يتبين لنا أن البعد الاقتصادي له علاقة طردية مع البعد العام، وهذا منطقي مع النظرية الاقتصادية، حيث كان معامل البعد الاقتصادي يساوي 0,324، مما يعني أن أي زيادة بوحدة واحدة في البعد الاقتصادي سوف ينتج عنه زيادة قدرها 0,324 وحدة تقريبا في البعد العام.

حسب هذه المعادلة يتبين لنا أن البعد الاجتماعي له علاقة طردية مع البعد العام، وهذا منطقي مع النظرية الاقتصادية، حيث كان معامل البعد الاجتماعي يساوي 0,138، مما يعني أن أي زيادة بوحدة واحدة في البعد الاجتماعي سوف ينتج عنه زيادة قدرها 0,138 وحدة تقريبا في البعد العام.

وهو ما يبين أن المؤسسات عينة الدراسة في الجزائر تعتبر أن تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر يمكن استحداثه من خلال مدخلين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، أما الأبعاد الأخرى ليس لها تأثير من وجهة نظر عينة الدراسة، وبالتالي يجب توعية هذه المؤسسات بضرورة الاهتمام بالأبعاد الأخرى خاصة مع التوجه العالمي للمنتج السياحي.

المطلب الثالث: سبل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي من وجهة نظر عينة الدراسة

يتناول هذا الجزء دراسة وتحليل أهم الاقتراحات والتوصيات التي سجلت في المحور الأخير للدراسة، حيث أنها تتشابه في توجهاها نحو تحقيق التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري. وقد جاءت متعددة ومركزة، أهمها كما يلي:

- إطلاق عمليات توعوية في الميدان السياحي بهدف رفع درجة الوعي لدى أفراد المجتمع؛ واعطاء صور وسلوكيات ايجابية من أجل جذب عدد أكبر من الوافدين؛
- الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة تجارب الدول المطلة على البحر المتوسط في تشجيعها للسياحة المحلية باعتبار أنها المحرك للسياحة الدولية والعمل على إنشاء وحدة متخصصة بالسياحة المستدامة مستقلة تابعة لوزارة السياحة تقوم بتنظيميها والبحث عن سبل تطويرها؛
- ترقية القطاع السياحي بما يتلاءم والإمكانيات السياحية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر لخلق تنمية سياحية متوازنة ومستدامة، وكذا تشجيع السياحة المحلية باعتبارها حلا للسياحة المغادرة، والعمل على تشجيع المستثمرين وإزالة

العراقيل التي تواجههم، وكذا توفير بيئة سياحية مرنة تقوم على تشجيع الاستثمارات السياحية نتيجة الدور الذي تلعبها في نمو السياحة المحلية بصفة خاصة والسياحة الدولية بصفة عامة؛

- تفعيل دور خلايا ضمان الجودة بمؤسسات قطاع النشاط السياحي قصد وضع ميكانيزمات عملية تهدف إلى توفير بيئة سياحية تتلاءم مع الطلب السياحي من خلال العمل على تسهيل التنقل السياحي وتطوير قطاع النقل، من خلال توسيع شبكات النقل المختلفة عبر ربوع الوطن وخاصة النقل الجوي؛

- تشجيع الاستثمار فيما يخص مراكز الإيواء، والتي يجب أن تراعي عقلانية الأسعار الموجهة للسائح المحلي وكذا مراكز التسلية والترفيه وخصوصا مراكز التسوق والمرافق المساندة؛

- تنمية الصناعة التقليدية والعمل على التأثير على سلوك السائح الجزائري لصالح السياحة في الوطن بتخصيص رحلات وبرامج سياحية للمواقع والولايات ذات طابع سياحي من طرف الوكالات السياحية، وكذا تطوير شبكة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات من أجل تسهيل على السائح الحصول على المعلومات عن المواقع السياحية.

المبحث الثالث: نموذج مقترح لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري

يحتاج ربط تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري إلى توفر مجموعة من التدخلات والإجراءات التي يتم تناولها من خلال نموذج مقترح يهدف إلى تعزيز التوافق النوعي بين مخرجات المؤسسات السياحية ومتطلبات السياح بما يتناسب وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة، والشكل التالي يبين الخطوط العريضة للنموذج:

الشكل رقم (4-7): أنموذج مقترح لتعزيز التوافق بين تحقيق التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات السياح في الجزائر

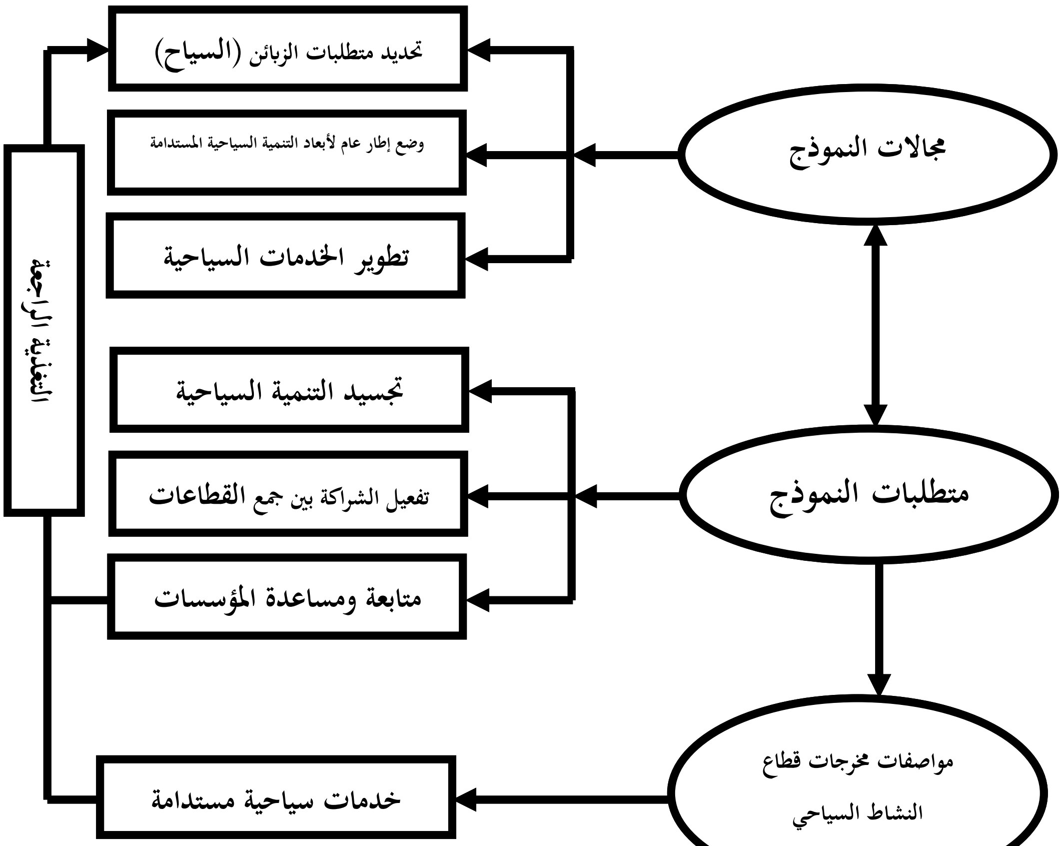

المصدر : من إعداد الباحث

قبل التطرق إلى شرح مجالات النموذج ومتطلباته كان لزاماً التطرق إلى المنطلقات والأسس التي أستند إليها هذا النموذج والأهداف المرجوة منه.

المطلب الأوّل: منطلقات النموذج

يستند النموذج المقترح إلى المنطلقات الآتية:

- طبيعة الدراسة الحالية التي تركز على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي ومدى تلبيتها لمتطلبات الزبائن (السياح) في الجزائر؛
- اعتبار مؤسسات قطاع النشاط السياحي المصدر الأساسي لخلق خدمات وأنشطة سياحية مستدامة تكون المفتاح الأساسي لتكوين ميزة تنافسية مستقبلية تسمح بإحداث تنمية مستدامة ومتوازنة؛
- يعد إحداث التوافق بين تحقيق التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات الزبائن (السياح) من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري؛
- أهمية استحداث لجنة وطنية مكلفة بوضع نظام وطني لتحيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؛
- تفعيل الشراكة بين مؤسسات قطاع النشاط السياحي والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة باعتبار أن السياحة صناعة مركبة؛
- رفع الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري بما يضمن تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال تفعيل دور التكوين للمورد البشري في هذا المجال مما يساهم في تحسين وجودة مخرجاتها بما يتناسب مع متطلبات الزبون السياحي.
- إيجاد الحلول المناسبة لوضع السياسات والآليات التي تتضمن التوافق بين سياسات التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات الزبائن (السياح).
- تطوير نموذج لضبط أبعاد التنمية السياحية المستدامة في مخرجات قطاع النشاط السياحي الجزائري، وتحسين وتطوير أداء هذه المؤسسات لكي تتلاءم مع متطلبات الزبائن (السياح) ومتطلبات خطط التنمية المتوازنة والمستدامة.
- التقويم المستمر لمؤسسات قطاع النشاط السياحي وفق معايير وأدوات تقويم محكمة محلية وعالمية.

المطلب الثاني: أهداف النموذج

توجد العديد من الأهداف التي يسعي النموذج لتحقيقها، منها:

- إعادة صياغة البرامج والخطط التنموية، وإدراج أهداف إجرائية واضحة ومحددة بجداول زمنية، ومستمدة من متطلبات تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة؛
- تحديث وتطوير المؤسسات السياحية بما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في سوق السياحة العالمي؛
- وضع أداة تقويمية مستدامة يمكن أن تسترشد بها مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري؛
- معالجة فجوة بين واقع التنمية السياحية المستدامة وآفاق تحقيقها في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري؛
- الاستفادة من الإمكانات المادية واللامادية الموجودة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي، ومحاولة تطويرها بما يخدم تحقيق أبعاد التنمية السياحية؛
- مشاركة القطاعات الاقتصادية والقطاعات ذات الصلة في وضع استراتيجية وطنية تتلاءم مع تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

بناءاً على المعطيات التي تمت الإشارة إليها، أصبح من الضرورة إعادة النظر في مقومات تصميم الخدمة السياحية، بأن تكون الخدمة في أحسن صورها حتى يتم إرضاء الزبائن (السياح) في تلبية حاجياتهم بشكل أكبر مما يتصورن من جهة، وخلق ميزة تنافسية في سوق عالمي من خلالها يتم تحقيق أبعاد التنمية السياحية المتوازنة والمستدامة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: محاور النموذج

لتجسيد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي بما يتناسب ومتطلبات السياح، فإن العمل يجب أن ينصب على المتعاملين الاقتصادين (مؤسسات قطاع النشاط السياحي) ومخرجاتهم (الخدمات والأنشطة السياحية)، وهذا عن طريق العمل على تحسين الخدمات السياحية وفقا لمتطلبات الزبائن (السياح)، من خلال

تحديد المتطلبات الفعلية للسوق السياحي من الخدمات والأنشطة المطلوبة لكل شريحة من شرائح السوق السياحي. وبناء على هذه المتطلبات، يتمّ وضع إطار عام للخدمة السياحية يستخدم كمرجعية في تطوير الخدمات السياحية المختلفة بشكل يحقق أبعاد التنمية السياحية المستدامة من خلال المحاور الموالية:

الفرع الأول: تحديد متطلبات السوق السياحي

من أجل تقليص الفجوة النوعية بين مخرجات مؤسسات قطاع النشاط السياحي ومتطلبات السياح لابد من إجراء البحوث والدراسات الخاصة بسوق السياحي ومتطلباته من كل تخصص ونوع سياحي ممكن ومطلوب، وذلك من خلال:

- القيام بالاطلاع وبجمع البيانات عن تجارب المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي في دول العالم المختلفة بشكل عام والدول المطلة على البحر المتوسط بشكل خاص للوقوف على المستويات العالمية في تحديد مواصفات الخدمات السياحية للخروج بتصور مفاهيمي لمشروع دراسة مواصفات الخدمة السياحية المطلوبة، على أساس هذا الإطار يتمّ إعداد قائمة أولية للاستثمارات اللازمة لتلبية طلبات الزبائن السياحين بشكل جيد من وجهة نظر الخبراء والمختصين في القطاع السياحي؛

- القيام بمسح آراء مختلف المؤسسات عن طريق تصميم استبيان لتحديد مواصفات الخدمات والمنتجات السياحية وتوزيعه على كافة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع السياحي بشكل مباشر وغير مباشر؛

- القيام بدراسات بحثية ميدانية تكشف عن مدى التطابق الخدمات السياحية ومتطلبات الزبائن السياحيين في الجزائر، والكشف عن جوانب القوة والضعف في خدماتها؛

- عقد لقاءات رسمية بين المختصين في ابتكار وتقديم الخدمات السياحية وممثلين عن مؤسسات قطاع النشاط السياحي والإدارة العمومية ذات الصلة للوقوف على أهم العوامل المؤثرة على متطلبات سوق السياحي الجزائري؛

- تحديد معايير علمية مقننة تقدر على أساسها المتطلبات الحالية والمستقبلية للخدمات المطلوبة بالكم والنوع على مستوى الاقتصاد الوطني حسب القطاعات والأنشطة السياحية؛

- تحديد الخدمات المطلوبة في سوق السياحي، وإيجاد خدمات ومنتجات جديدة تخلق حافز للطلب عليها من طرف الزبائن السياحيين، والإستغناء عن أخرى في حالة ثبوت عدم نجاعتها؛

- إنشاء قنوات اتصال دائمة بين مؤسسات القطاع النشاط السياحي الزبائن السياحين للتعرف على حاجيتهم ومدى رضاهم عن موصفات الخدمات المقدمة من أجل الوقوف على الاختلالات الموجودة وتصحيحها بشكل سريع، خاصة إذا علمنا أن الزبون السياحي من خصوصياته أنه يحب دائما أن يجد أحسن إشباع ممكن مقارنة بالخدمات المقدمة في أماكن أخرى.

الفرع الثاني: وضع إطار عام لمتطلبات التنمية السياحية المستدامة

بناء على نتائج المرحلة السابقة، يتمّ وضع إطار وطني عام لمتطلبات التنمية السياحية المستدامة كما هو معمول به في كثير من الدول ومؤسساتها لقطاع النشاط السياحي، منها ما تمّ الإشارة إليها في الفصل الأول من الدراسة الحالية.

يشمل هذا الإطار معايير أكاديمية مرجعية تحدد أدنى مستوى لأبعاد التنمية السياحية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية)، والتي تخلق الاستدامة في هذا القطاع وأن تكون مفصلة ومحددة لكل بعد لكي تضمن أن الخدمات السياحية قد اكتسبت حداً أدنى لتحقيق تنمية سياحية متوازنة ومستدامة، كما يلي:

- مساعدة مؤسسات قطاع النشاط السياحي في تحسين خدماتها، على النحو الذي يساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة؛

- مساعدة رؤساء ومسؤولي المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي من خلال توفير دورات تكونية في مجال تحقيق التنمية السياحية المستدامة عن طريق الوزارة الوصية وبشكل دوري؛

- تعريف الزبائن السياحين بالخدمات السياحية المستدامة في مختلف أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية)، لإتاحة لهم فرصة التعرف على الخدمات والمنتجات السياحية المستدامة وتحفيزهم على اختيارها مستقبلا؛

يُعدّ الإطار الوطني العام لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة عنصراً مهماً في ضمان اتساق معايير نواتج الخدمات السياحية في كافة مؤسسات قطاعات النشاط السياحي الجزائري، كما يهدف لضمان تكافؤ هذه المعاييرِ مع المعايير العالمية التي تقدمها مؤسساتُ قطاع النشاط السياحي في شتى أنحاء العالم، ويساعد أيضاً في إيجاد نقاط مقارنة ملائمة للمعايير الأساسية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة لتدمجها مؤسسات قطاع

النشاط السياحي في عمليات التخطيط والمراجعة من أجل الارتقاء بالخدمات السياحية بنظيراتها المقدمة في دول العالم الرادة في المجال السياحي بما يتناسب وتحقيق ابعاد التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

الفرع الثالث: تطوير الخدمات السياحية

بعد تحديد الخدمات السياحية المطلوبة في طرف السياح ومواصفاتها المراد تلبيتها، يجب على المؤسسات تطويرها بشكل يتلاءم مع هذه المطالب وخلق ميزة تنافسية عالمية من خلال محاولة احداث تغيرات جوهرية تخلق الانسجام بين تلبية هذه طلبات السياح وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري.

يتمّ بعد ذلك من خلال وضع خطة استراتيجية شاملة لكيفية إدراج أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري تأخذ بعين الاعتبار المقومات والقدرات السياحية الجزائرية ومراجعة البرامج التنموية الحالية بشكل يضمن تحقيق التنمية السياحية المستدامة وهذا من خلال إدراج أبعادها الأربعة الأساسية المتمثلة في البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي والبعد التكنولوجي.

المطلب الرابع: متطلبات تفعيل النموذج

هناك مجموعة من المتطلبات تساعد في نجاح تطبيق التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري، يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائرية

الهدف الرئيسي لتطبيق التنمية السياحية المستدامة هو ضمان التنمية للمجتمعات الحالية والمستقبلية بشكل متوازن ودائم من خلال تطوير مخرجات هذا القطاع من خدمات ومنتجات سياحية تلبي متطلبات السياح، مع العمل على الرفع من جودتها والحد من الآثار السلبية على المدى القصير والطويل، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أو بيئية وتكنولوجيا ، ولا يمكن الوصول إلى تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة إلا إذا تم باستخدام مؤشرات قياس دقيقة تحدد لنا الأثر التي تخلّفه هذه المخرجات السياحية على البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و وتكنولوجيا السبل الكفيلة للحد منها، كما تمّ الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه لدراسة.

يتم هذا باستخدام منظومة مساندة ومساعدة لمؤسسات قطاع النشاط السياحي لخلق تنمية متوازنة ومستدامة دون إغفال دور الرقابة التي يجب أن تكون مستقلة وتحتوي على ميكانيزمات تسمح بتفعيل دورها في ترقية الخدمات السياحية الجزائرية بما يتناسب وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة، والذي يلبي متطلبات السياح بشكل أمثل.

الفرع الثاني: تفعيل الشراكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى

لا يمكن أن تتحقق تنمية سياحية مستدامة دون توحيد الجهود لجميع الفاعلين في جميع القطاعات الاقتصادية، والذي يساهم في تحقيق معدلات نموا ايجابية تساهم في تحريك العجلة التنموية الكلية للبلد، وهذا من خلال تفعيل الشراكة الحقيقية مع ممثلي القطاعات الأخرى، حيث لم تعد هذه الشراكة خيارا يمكن تجاوزه، وإنما هي ضرورة حتمية تقتاضيها المصلحة العامة للبلد وخصوصيات القطاع السياحي الذي يعتبر صناعة مركبة يدخل في نشاطاتها عدة قطاعات اقتصادية كما تطرقنا إليه في دراستنا، وقد تأخذ هذه الشراكة أشكالًا ومستويات عديدة منها:

- تفعيل النشاط التكاملي حيث يقوم هذا النوع من النشاط الاقتصادي بين مؤسسات قطاع النشاط السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال استحداث جمعيات مهنية تهتم بخلق شراكة دائمة بين هذه المؤسسات لخلق خدمات ومنتجات تتناسب مع متطلبات الزبائن السياحيين، وتخلق حركية اقتصادية شاملة تسمح بتبني وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في جميع القطاعات والولايات الجزائرية.
- إنشاء نظام معلومات مستدام يعمل هذا النظام على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة عن جانبي العرض والطلب السياحي ليس الجزائري فقط بل العالمي، الذي من شأنه أن يساعد متخذي القرار والمتعاملين الاقتصادين في التعرف على المتطلبات الحالية والمستقبلية للسياح، والمساعدة في رسم السياسات العامة والخاصة من أجل تحقيق تنمية سياحية متوازنة ومستدامة.

تمتد الشراكة ابتداء من تقديم المشورة والنصح من قبل مؤسسات قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، مرورا بإعداد المقاييس الدقيقة لتحديد الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنشاط السياحي، ووضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي بشكل خاص والبلد بشكل عام.

الفرع الثالث: متابعة ومرافقة مؤسسات قطاع النشاط السياحي

يجب القيام بمتابعة مؤسسات قطاع النشاط السياحي من خلال إجراء دراسات تتبعية بهدف التعرف على الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية للنشاط السياحي، ومدى تلبية متطلبات الزبائن ورضاهم على الخدمات. تتم عملية المتابعة والتقييم من خلال عدة آليات منها:

- إقامة معارض وتجمعات يتم فيها عرض التجارب الوطنية والدولية لتحقيق أبعاد التنمية السياحية من خلال عقد لقاءات مفتوحة معهم للاسترشاد بتجاربهم والتعرف على مشاكلهم وكيفية إدماجهم لأبعاد التنمية السياحية المستدامة للاستفادة منها وتبنيها؛
- المتابعة الميدانية للمؤسسات القطاع النشاط السياحي من خلال زيارات تفتشيه ميدانية بمواقع تقديم الخدمات السياحية من أجل إعداد قاعدة بيانات شاملة خاصة بقطاع النشاط السياحي الجزائري؛
- متابعة الخدمات السياحية المقدمة من طرف مؤسسات قطاع النشاط السياحي من حيث مواءمة مع تحقيق التنمية السياحية المستدامة؛
- إعداد مؤشرات رقمية ودراسات بحثية تدعم التوافق بين مخرجات مؤسسات قطاع النشاط السياحي ومتطلبات الزبائن (السياح) للمساعدة في التخطيط والتقييم ومعالجة الاختلالات بشكل دوري ودائم ؛
- تصميم شبكة معلوماتية للفاعلين في القطاع السياحي من مؤسسات اقتصادية وزبائن وأفراد وجمعيات للتواصل معهم، وتكون نافذة لطرح مشاكلهم وانشغالاتهم لأخذ الإجراءات اللازمة في وقتها، والتي تضمن تحقيق تنمية سياحية مستدامة متوازنة ودائمة؛
- إعداد دراسات وأبحاث تساهم في زيادة ترسيخ وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة لدى جميع الفاعلين في العملية التنموية الجزائرية.

تبقى الإشارة في آخر هذا النموذج المقترح إلى ضرورة وجود برنامج لتقييم أداء مؤسسات قطاع النشاط السياحي بخصوص تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، والذي يحقق لها التحسين المستمر والتطور إلى مستويات التميز في الأداء، وخلق ميزة تنافسية للاستجابة لمتطلبات السياح بشكل أمثل، وبما يخدم تطلعات أصحاب المصالح والمجتمع والبيئة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية للتعرف على مستوى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي، وكذا سبل تحسينها من وجهة نظر عينة الدراسة.

وانطلاقا من عرض وتحليل النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية، اتضح أن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، من خلال رأي عينة الدراسة، تمت الموافقة عليه بدرجة مرتفعة، ولكن يوجد فرق بين عينة الدراسة في استجاباتهم فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال الاهتمام بالأبعاد الأساسية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والتي يلاحظ عليها نقص في فهم ميكانيزماتها الأساسية التي لا يمكن أن تتحقق فقط من خلال تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي من وجهة نظر عينة الدراسة، بل يتعداه إلى تحقيق البعد البيئي والتكنولوجي، مما يلزم على الفاعلين في النشاط السياحي على توعية وتوجيه أصحاب المؤسسات بالأهمية الكبيرة لكل بعد من أبعاد التنمية السياحية المستدامة.

وفي آخر هذا الفصل تمّ تقديم نموذج مقترح استنادا على ما توصلت إليه الدارسة، يمكن الأخذ به في أي إصلاح يهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة يأخذ في الحسبان متطلبان الزبون السياحي في الجزائر.

كما تمّ التوصل من خلال الدراسة الميدانية في هذا الفصل إلى جملة من المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع انشاط السياحي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة، والتي ارتأينا تقديم أهمها في خاتمة البحث، مع عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن ثم تقديم بعض التوصيات في ضوء هذه النتائج.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتعلقة **بمدى تبني أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري**، وذلك اعتماداً على التحليل النظري والميداني واختبار فرضيات الدراسة من خلال المسار الموالي:

تمّت في الفصل الأول دراسة الإطار العام للتنمية السياحية المستدامة من خلال التطرق لأبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي وخصوصيتها في قطاع النشاط السياحي؛

أما الفصل الثاني، فقد تم فيه دراسة وتحليل واقع السياحة المستدامة في الجزائر من خلال تقديم أهم المقومات السياحية التي يمكن أن تخلق ميزة تنافسية عالمية من خلال التنوع الكبير في المقومات وتعد الأقاليم المناخية والتي تعتبر مقومات سياحية كبيرة وفريدة من نوعها في العالم والتي يمكن أن تخلق ميزة تنافسية عالمية، وتم استعراض أهم البرامج التنموية للقطاع السياحي الجزائري منذ 2001 من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) في إطار النمية المستدامة، كما تطرقنا إلى أهم المؤشرات الأداء السياحي الجزائري لسنة 2017 من خلال تقرير التنافسية للسفر والسياحة لسنة 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بمناسبة السنة العالمية للسياحة المستدامة والذي صنف الجزائر في المراتب الأخيرة دوليا في تحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال لعديد من المؤشرات؛

أما الفصل الثالث فقد تم فيه دراسة وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت أحد أو بعض جوانب دراستنا من أجل التأسيس للجانب النظري وصياغة الفرضيات الأولية للبحث، ثم بيّنا ما يختص به بحثنا، بالإضافة لتقديم أدوات ومتغيرات الدراسة الحالية من خلال وصف مجتمع الدراسة وعرض أساليب جمع البيانات، بالإضافة إلى الاساليب الاحصائية المستعملة لتحليل البيانات؛

أما الفصل الرابع كان عن عبارة عن دراسة تحليلية تم من خلالها مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الحالية من خلال بناء نموذج رياضي يبين مدى تبني أبعاد التنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة من خلال أبعادها المتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد التكنولوجي، ثم اقترحنا أنموذج يجمع بين الأبعاد الأربعةسالفة الذكر دون اهمال أي بعد من خلال عدة تدخلات واجراءات تمكن من تعزيز التوافق بين مخرجات المؤسسات السياحية الجزائرية ومتطلبات السياح بما يتناسب وأبعاد التنمية السياحية المستدامة.

وفي الأخير، قمنا بعرض نتائج اختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، ليتمّ على أساسها تقديم مجموعة من التوصيات من شأنها أن تساعد على تحقيق التوافق بين المتطلبات التنموية السياحية، بما لا يتعارض مع استدامتها في الجزائر، ثمّ اقترحنا ختاما بعض مواضيع البحث المكملة لبحثنا من أجل الاهتمام أكثر بهذا الموضوع سعيا لتجسيد مفهوم التنمية السياحية المستدامة على أرض الواقع وهذا كما يلي

1) نتائج اختبار الفرضيات

بعد دراسة وعرض أهم المفاهيم المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي، وتقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري ومدى تكيف مؤسسات قطاع النشاط السياحي مع متطلبات التنمية السياحية المستدامة في هذا المجال، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الأولى:

لم تستطع السياسات والبرامج للدولة دمج ابعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري؛

بعد دراسة وتحليل سياسات وبرامج تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري تبين أن المقاربة التي تمّ الاعتماد عليها في تحقيق التوافق بين تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات الزبون السياحي تسند على الجانب القانوني فقط دون تفعيلها بشكل حقيقي، وهي مبنية على أساس البرامج والمخططات التي تعاني التأخير بشكل كبير؛ **وعليه الفرضية صحيحة**

وعليه نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

تهدف الأنشطة والخدمات السياحية الى تلبية متطلبات الزبون السياحي المحلي والدولي والتي تأخذ بعين الاعتبار تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر هي دون المستوى المطلوب؛

إن واقع النشاط السياحي الجزائر مازال بعيد كل البعد عن المعايير الدولية، وهذا راجع إلى طابع العشوائية والتشتت في النشاط، مما أثر كثيرا على جودة الخدمات والمنتجات السياحية واستدامتها، وبالتالي عزوف السائح المحلي والدولي عنها. **وعليه الفرضية صحيحة.**

الفرضية الثالثة:

- **تدمج المؤسسات السياحية الجزائرية البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التكنولوجي والبيئي في أنشطتها من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛.**

أظهرت الدراسة الميدانية أن مستوى تبني مؤسسات قطاع النشاط السياحي لأبعاد التنمية المستدامة لمدمج بشكل جزئي فقط من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي دون البعد البيئي والبعد التكنولوجي حسب عينة الدراسة مما يؤثر على تحقيقها وخلق استدامة تنموية في هذا القطاع الاستراتيجي. **وعليه نقبل الفرضية**

الفرضية الرابعة:

تعتبر الرؤية الاستراتيجية للدولة حجر الزاوية لبناء تنمية سياحية مستدامة والذي يخلق الالتزام وهذا عن طريق تفعيلها وتبيان مقاصدها.

رغم أن الدولة الجزائرية وضعت القطاع السياحي كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من استراتيجية وطنية للسياحة تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بهدف تحفيز المؤسسات الناشطة في القطاع الا أن نقص الوعي والالتزام لدى المؤسسات السياحية بتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة حال دون ذلك مما يلزم تفعيل دور الأجهزة الرقابية لهذا النشاط الاقتصادي، ليس فقط من خلال وزارة السياحة، بل من كل الوزارة والهيئات ذات الصلة **وعليه نقبل الفرضية**

2) نتائج الدراسة:

تم التوصل –من خلال هذه الدراسة– إلى النتائج الآتية:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة وفريدة من نوعها في العالم، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى؛
- قامت الدولة الجزائرية بجهود لخلق حركية في القطاع السياحي بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية، لكن يبقى الإشكال الكبير في المتابعة؛

- التوازن بين التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية لخلق تنمية سياحية مستدامة من خلال توجيه الاستثمارات السياحية بما يتناسب ومتطلبات السياح ويأخذ بعين الاعتبار الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية؛
- تحقيق التنمية السياحية المستدامة ينطلق بشكل أساسي من تكوين الأفراد أو الموارد البشرية الناشطين في القطاع السياحي والجزائر تعاني نقص في المختصين رغم الجهود المبذولة؛
- توفير التسهيلات واستخدام الموارد المتجددة كأساس لتحسين الخدمة السياحية وتطوير الصناعة السياحية المستدامة.
- مؤسسات القطاع السياحي الجزائري لا تحقق متطلبات التنمية المستدامة من خلال عدم الأخذ بجميع أبعاد التنمية السياحية المستدامة؛

3) توصيات الدراسة:

ليتمّ على أساسها تقديم مجموعة من التوصيات من شأنها أن تساعد على تحقيق التوافق بين المتطلبات التنموية السياحية، بما لا يتعارض مع استدامتها في الجزائر، وقد اقترحنا أنموذج لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري من خلال الدراسة في الفصل الرابع لهذا نوصي مسئولي قطاع النشاط السياحي بما يلي:

- ضرورة تحرك القائمين وأصحاب القرار للنهوض فعلا بالقطاع السياحي بشكل مدروس ومتكامل مع جميع القطاعات ذات العلاقة، لجعل الجزائر في مصفّ الوجهات السياحية العالمية، من خلال تشجيع الاستثمار وتوفير التحفيزات اللازمة؛
- الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة تجارب الدول المطلة على البحر المتوسط في تشجيعها للسياحة المحلية باعتبارها محركا للسياحة الدولية، والعمل على إنشاء وحدة متخصصة بالسياحة المستدامة مستقلة تابعة لوزارة السياحة تقوم بتنظيميها والبحث عن سبل تطويرها بالشراكة مع مؤسسات قطاع النشاط السياحي؛

- تفعيل دور خلايا ضمان الجودة بمؤسسات قطاع النشاط السياحي قصد صياغة آليات عملية تهدف إلى توفير بيئة سياحية مستدامة تتلاءم مع الطلب السياحي؛
- ترقية القطاع السياحي بما يتلاءم مع الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر لخلق تنمية سياحية متوازنة ومستدامة، والعمل على تشجيع المستثمرين وإزالة العراقيل التي تواجههم؛
- تنمية الصناعات التقليدية والعمل على التأثير على سلوك السائح الجزائري لصالح الخدمات السياحية في الوطن من خلال تخصيص رحلات وبرامج سياحية للمواقع السياحية، وكذا تطوير شبكة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات من أجل تسهيل حصول السائح على المعلومات عن المواقع السياحية؛
- تكوين وتأهيل المورد البشري لأن القطاع السياحي قطاع حساس بحاجة ليد عاملة متخصصة ووعي كبير بمتطلبات الزبون السياحي، والتي تساهم بشكل فعلي بتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

4) آفاق الدراسة:

من خلال معالجة إشكالية الدراسة صادفت الباحث العديد من المواضيع والتي يمكن أن تعتبر منطلقات فكرية للباحثين للإضافة في هذا المجال، منها ما يلي:

- دراسة تحليلية لدور الدواوين السياحية الجزائرية في تحسين وترقية الخدمات السياحية لخلق تنمية سياحية مستدامة ؛
- الأقطاب السياحية الجزائرية ودورها في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة ؛

قائمة المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية:

1-1 الكتب:

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، "**التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج**"، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007.

2. أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، "**تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**"، المكتب العربي، الإسكندرية، مصر، ط2، 1999.

3. أحمد محمد الطيب، "**الإحصاء في التربية وعلم النفس**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1999.

4. آسيا محمد إمام الأنصاري وإبراهيم خالد عواد، "**إدارة المنشآت السياحية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2002.

5. إيمان عطية ناصف وآخرون، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

6. جيرمي ريفكن (ترجمة: ماجد كنج)، "**اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة**"، دار الفارابي للنشر، لبنان، ط1، 2009.

7. خبابة عبد الله وبوقرة رابح، "**الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

8. زكريا طاحون، "**إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**"، مطبعة ناس بعابدين، مصر، ط1، 2005.

9. سامح أحمد رفعت عبد الباقي، "**إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي – دراسة حالة على شركات السياحة المصرية**"، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011.

10.سعيد محمد المصري، "**إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والاستراتيجيات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

11.سوزان علي حسن، "**التشريعات السياحية والفندقية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

12. عبد الحميد الزيات، "**التنمية السياسية**"، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1984.

13.عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، "**التنمية المستديمة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط2، 2010.

14.عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، "**التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2003.

15.عز حسين سيد عبد الفتاح، "**مقدمة في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي**"، خوارزم العلمية –جدة – ، المملكة العربية السعودية، 2008.

16.عصام حسن الصعيدي، "**نظم المعلومات السياحية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

17.ماهر عبد العزيز توفيق، **"صناعة السياحة"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

18.مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، **"مبادئ السفر والسياحة"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.

19.محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، **"التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية – دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"**، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف، الإسكندرية، 2004.

20.محمد إمام الأنصاري وإبراهيم خالد عواد، **"إدارة المنشآت السياحية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.

21.محمد أمين محي الدين السيد علي، **"إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية"**، دار وائل، الأردن، 1998.

22.مروان أبو رحمة، **"إدارة المنشآت السياحية"**، دار البركة، عمان، ط1، 2001.

23.منير سليمان عبودي، **"معجم المصطلحات السياحية و الفندقية"**، دار كنوز المعرفة، ط1، 2006.

24.يسرى دعبس، **"العلاقات الاجتماعية للسائح"**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993.

1-2 الملتقيات والمؤتمرات:

25. الأخضر عزي، **"فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات –إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر"**، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 15-16 أكتوبر 2008.

26. اسماعيل بوغازي ولمين تغليسة، **"واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطوره"**، الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.

27.آسيا قاسيمي، **"التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة – مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"**، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي: التحديات، التوجهات والآفاق، باجة –تونس، 26-27 أفريل 2012.

28.بورديمة سعيدة وطبايبية سليمة، **"التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"**، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 17-18 ماي 2010.

29.عاشور مريزق وبن نافلة قدور، **"التنمية المستديمة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي"**، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 17-18 ماي 2010.

30.عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، **"تحقيق الاستدامة في المؤسسات السياحية"**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر 2017.

31. لعفيفي الدراجي وبن الشيخ توفيق، **"التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"**، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر 2017.

32.محمد زرقون وأبو حفص رواني، "**تنمية الإدارة البيئية من أجل التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة**"، الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، 3-4 ديسمبر 2006.

33. ناصر الدين بن أحسن وحملاوي حميد، "**المقومات والإمكانات السياحية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر2017 .

34. يسرى دعبس، "**صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق – دراسات وبحوث في أنتربولوجيا السياحة**"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2004.

1-3 الرسائل والأطروحات:

35. بوغكريف زهير، "**التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة –دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

36.شعبان فرج، "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

37.عامر عيساني، "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2010/2009.

38. عبد العزيز عراب، "**استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني – دراسة ميدانية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012.

39. عبد القادر عوينات، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012.

1-4 المجلات العلمية:

40.أمينة بركان، "**السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر، العدد 10، المجلد01، 2014.

41.بلمداني سعاد وتوتي نور الدين، "**الاستراتيجية الاتصالية للتنمية السياحية في الجزائر دراسة ميدانية للديوان الوطني للسياحة**"، منون العلوم الاجتماعية، المجلد 8 العدد 03، ديسمبر 2016.

42.رملي حمزة ونسرين عروس، "**تسويق السياحة الميسرة كنمط جديد لترقية الوجهات السياحية – التجربة الفرنسية**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2014.

43.زين منصوري، "**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد2، 2005.

44.فارس مسدور، "**أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7/2009-2010.

1-5 التقارير والندوات:

45.وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008-2025**"، الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

46. Rachel Croson & Nicolas Treich, "***Behavioral Environmental Economics: Promises and Challenges***", Springer Science+Business, Media Dordrecht, 2014.

47. Paula Dobriansky, "***Une énergie propre pour demain***", revue électronique du département d'état des Etats-Unis, volume 11- numéro 02, Juillet 2006.

48. Olivier Fremau, "***Industrie et environnement***", Ellipses, Paris, 1994.

49. Ministère de l'Ecologie, de l'Energie, du Développement Durable et de l'Aménagement du Territoire & Ministère de l'Economie, de l'Industrie et de l'Emploi, ***"Rapport: TIC et Développement Durable"***, France; Décembre 2008.

50. Michael F. Ashby, ***"Materials and Sustainable Development***", E-book published by Elsevier, 2016.

51. Eddie N. Laboy-Nieves & Others, "***Environmental management, Sustainable development and Human health***", Taylor & Francis Group, London, UK, 2009..

52. Farid Baddache, ***"Le développement durable tout simplement"***, Editions Eyrolles, Paris, 2008..

53. Geneviève Férone et autres, ***"Le développement durable: Des enjeux stratégiques pour l'entreprise"***, Editions d'Organisation, Paris, 3ème édition, 2002, p240.

54. Jean Michel HOERNER, ***"Géographie de l'industrie touristique"***, Ellipses, Edition Marketing S.A, 1997.

55. Michael F. Ashby, ***"Materials and Sustainable Development***", E-book published by Elsevier, 2016.

56. Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, ***"Schema directeur d'amenagement touristique"*** , Livre 2: Le plan stratégique- les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, Janvier 2008.

57. Muriel Deneau & Patrick Courtin,***"Droit du tourisme"***, édition Bréal, France, 2ème édition, 1996.

58. Marta Bottero & Others , "Towards Smart and Sustainable Communities", The 1st International Symposium: New Metropolitan Perspectives- The Integrated Approach of Urban Sustainable Development, May 6-8, 2014, Reggio Calabria, Italy

59.the travel and tourisme comempititiveness report 2017,world economic froum,2017.

3- قائمة المواقع الالكترونية:

60.http://archive.aawsat.com

61.http://cte.univ-setif.dz

62.http://infosuralgerie.com

63.http://qualitetourisme.ccmcg.net

64.http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net

65.http://www.airalgerie.dz

66.http://www.algerieferries.com

67.http://www.america.gov

68.http://www.andt-dz.org

69.http://www.cirtamuseum.org.dz

70.http://www.djazairess.com

71.http://www.matta.gov.dz

72.http://www.ministere-transports.gov.dz

73.http://www.ministere-transports.gov.dz

74.http://www.musee-antiquites.art.dzr

75.http://www.sntf.dz

76.http://www.tassiliairlines.dz/

77. https://mpra.ub.uni-muenchen.de

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يبين أداة الدراسة (الإستبيان)

جامـــــــــعة قاصـــــــــدي مـــــــــرباح –ورقلـــــــــة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبيان دكتوراه

السادة والسيدات الأفاضل، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز **أطروحة دكتوراه** تحت عنوان: **تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي** ، والتي تهدف إلى كشف طبيعة ومدى تأثير النشاط السياحي المستدام على القطاع السياحي ، من خلال البحث في واقع ما يجري في القطاع السياحي الجزائري لذا نرجو من سيادتكم المساعدة على تثمين هذا البحث وتبليغ أهدافه، بالتفضل بالإجابة على أسئلة الاستبيان، من خلال التعبير عن اختياراتكم بوضع علامة (X)حسب ما ترونه .

ملاحظات:

– يرجى وضع علامة (X) في المربع الذي يوافق اختياركم مع العلم أن الاختيار "موافق " يعني ثلاث"3" درجات وصولا إلى الاختيار "غير موافق "والذي يعني درجة واحدة"1"

– نقصد بالتنمية المستدامة « التنمية المتوازنة والدائمة التي تحقق وتوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ».

– أعلمكم أن إجاباتكم تحظى بالأهمية القصوى لنجاح بحثنا، وأنها ستستخدم بسرية تامة لأغراض البحث العلمي.

نشكركم جزيل الشكر لمساندتكم ومساعدتكم لنا، تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الباحث: مـحتـار رضا **إشراف الأستاذ الدكتور: زرقـون محـمد**

الهاتف:05.55.28.42.63 **البريد الإلكتروني: Redhamahtar85@gmail.com**

الجزء الأول: بيانات شخصية

معلومات الموظف ضع علامة X في الخانة المناسبة

الجنس	ذكر		أنثى			
قطاع النشاط	وكالة سياحة وأسفار	فندقة	إطعام	نقل	مراكز راحة وترفيه	حرف تقليدية	مؤسسات التعليم والتكوين في القطاع السياحي	أنشطة مماثلة (تجهيز، بناء،....)
السن	أقل من 30 سنة		31 إلى 40 سنة		41 إلى 50 سنة		51 سنة فأكثر	
الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		من 11 إلى 20سنة		21 سنة فأكثر	
المؤهل العلمي	دراسات عليا ليسانس/مهندس		ماجستير/ماستر		دكتوراه		مؤهل أخر	
موقع منصبك في الهيكل التنظيمي	الإدارة التنفيذية				الإدارة الوسطى		الإدارة العليا	

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

العبارات الآتية تهدف إلى معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية لأبعاد التنمية المستدامة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	توجد في المؤسسة لجنة/خلية لتسيير شؤون التنمية المستدامة في المؤسسة.			
2	تتابع المؤسسة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي قد يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على المؤسسة من أجل التأكد من تنفيذها بالشكل المطلوب.			
3	توجد برامج حكومية لصالح مؤسسات قطاع النشاط السياحي تهدف بشكل خاص لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
4	تلتزم المؤسسة باحترام وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة في أنشطتها.			
5	تنتهج المؤسسة سياسة واضحة في مجال تحسين مستوى وعي العمال بأهمية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بغض النظر عن تلك التي تفرضها القوانين والتشريعات.			
6	تتواصل مؤسسات قطاع النشاط السياحي مع السلطات العمومية خاصة المحلية منها من اجل تحسين الإجراءات			

	التي تمكن المؤسسة من تبني أبعاد التنمية المستدامة.			
7	تشارك المؤسسة في المبادرات الدولية للتنمية المستدامة من أجل دراسة كيفية تبني مبادئ التنمية المستدامة في نشاط المؤسسة.			
8	تقوم المؤسسة بمبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين والتي تساهم في زيادة قدرات العمال على تطبيق أبعاد التنمية المستدامة.			
9	تخصص المؤسسة ضمن ميزانيتها اعتمادات مالية من اجل دعم برامج تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين المستوى التعليمي للمجتمع و المساهمة في حماية البيئة.			

المحور الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

العبارات الآتية تهدف إلى معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها.

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تقوم المؤسسة بتحديد وتحليل أهم المتطلبات الاقتصادية والمالية للمساهمين وما يتناسب منها مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة .			
2	تسهر المؤسسة على معرفة وتحليل متطلبات الزبائن و مدى اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة.			
3	تدرج المؤسسة أثناء نشاطاتها حملات تسويقية موجهة لرفع وعي زبائنها بمدى ملائمة خدماتها ومنتجاتها لأبعاد التنمية المستدامة.			
4	تلتزم ادارة المؤسسة بالفصح للمساهمين على أنشطتها التي تتعارض مع تحيق أباعد التنمية السياحية المستدامة وتقوم بإدخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة بما يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
5	تعمل المؤسسة على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعتها في حالة فشلها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتي قد تؤدي إلى توقف أنشطتها ان كانت تتعارض مع القوانين والتشريعات الخاصة بتحقيق التنمية السياحية المستدامة.			
6	تقيس المؤسسة مستوى تناسب أنشطتها مع أبعاد التنمية المستدامة مع ضمان رضا الزبائن باستعمال مؤشرات قياسية ملائمة.			
7	تحرص المؤسسة على عقد شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرونها التزاماتها الاقتصادية الهادفة لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
8	تراعي المؤسسة متطلبات المساهمين من خلال إدخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة بما يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
9	تعتمد المؤسسة على نظام ادارة الجودة شاملة يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
10	تلتزم المؤسسة على عقد شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرونها التزاماتها الاقتصادية الهادفة لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			

المحور الثالث: البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

مجموعة عبارات تهدف إلى معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد التكنولوجي للتنمية السياحية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها.

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تعي المؤسسة أهمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال في خلق منتجات وخدمات تساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
2	لعمال المؤسسة دراية بالتكنولوجيات المستعملة في النشاط السياحي التي تساهم في زيادة الجودة الخدمات، والتي تساهم في استقطاب السياح بشكل عقلاني.			
3	تلتزم المؤسسة بتوفير منتجات وخدمات متطورة تناسب مع متطلبات السياح.			
4	توفر المؤسسة وسائل وامكانات تكنولوجية حديثة تساهم في التعريف بالمنتجات والخدمات المقدمة بما يخدم تحقيق تنمية سياحية مستدامة.			
5	تستثمر المؤسسة السياحية في ميدان التكنولوجيات الحديثة من أجل توفير منتجات وخدمات ترتقي بمتطلبات السياح الحالين والمستقبلين بما يتناسب وتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
6	تقوم المؤسسة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لأنظمة المعلومات والاتصالات في المجال السياحي لخلق ميزة تنافسية تسمح بخلق منتجات وخدمات تناسب مع متطلبات الزبائن وتتوافق مع تحقيق تنمية سياحية مستدامة.			

المحور الرابع: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

العبارات الآتية تهدف إلى معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد الاجتماعي للتنمية السياحية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها.

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تعي المؤسسة أهمية الثقافة المحلية في خلق منتجات وخدمات سياحية متميزة ومتفردة،			
2	تتابع المؤسسة التطورات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على المجال الاجتماعي والمتعلقة بتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة والتي تؤثر بدورها على المؤسسة.			
3	تعمل المؤسسة على إجراء دراسات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها.			
4	تلتزم المؤسسة التزاما كبيرا بغية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية.			
5	تتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من أجل ضمان تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة وجعل عمالها طرفا فعالا ومهما للسعي إلى تحقيق أعلى مستويات الرضا للزبائن.			
6	تلتزم المؤسسة بتوفير منتجات وخدمات تتناسب وثقافة المجتمع.			
7	تشرف المؤسسة على مبادرات في المجالات الاجتماعية تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة.			
8	تنظم المؤسسة برامج ودورات تكوينية للرفع المستمر من كفاءة عمالها بما يتناسب مع تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
9	تقوم بالاستثمار في الميدان الثقافي لخلق نوع من التناسق بين ثقافات السياح والمجتمع على المدى الطويل.			

المحور الخامس: البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري

مجموعة عبارات تهدف إلى معرفة واقع تبني المؤسسات السياحية الجزائرية للبعد البيئي للتنمية السياحية المستدامة أثناء القيام بأنشطتها.

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تقوم المؤسسة بعمليات توعوية من أجل تحسين سلوكيات أفراد المجتمع في موضوع حماية البيئة.			
2	تقوم المؤسسة بعمليات البحث والتطوير من أجل توفير منتجات وخدمات صديقة للبيئة تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة.			
3	تسعى المؤسسة إلى استخدام الموارد والأنشطة البديلة لتحل محل الموارد غير المتجددة.			
4	يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للتقييس المتعلقة بحماية البيئة ايزو **14000**.			
5	للمؤسسة سياسة واضحة تفرض القيام بالمراجعة البيئية لأنشطتها بشكل دوري.			
6	تقوم المؤسسة بإصلاح الآثار السلبية على البيئة التي كانت سببا فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.			
7	تقوم المؤسسة باستثمارات طويلة الأجل من أجل حماية البيئة تساهم في تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة.			
8	تعمل المؤسسة على الصعيد العالمي والمحلي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في القطاع السياحي.			
9	تلجأ المؤسسة إلى الاستعانة ببرامج تكوينية لفائدة العمال في مجال حماية البيئة من خلال التنسيق مع جميع المتدخلين في حماية البيئة على المستوى المحلي والدولي.			

الجزء الثالث: اقتراحات وتوصيات

بمناسبة السنة العالمية للسياحة المستدامة 2017 بما توصي المتدخلين في القطاع السياحي الجزائري من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة؟

.....

.....

.....

.....

شكرا جزيلا لتعاونكم

الملحق رقم (02): قائمة المحكمين

الرقم	الرتبة العلمية والاسم الكامل للمحكم	مؤسسة الانتساب
1	أ د.زرقون محمد	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
2	د. الدويسي زهرة	جامعة الجزائر3 – الجزائر
3	د. سحانين الميلود	جامعة معسكر – الجزائر
4	د. سالمي ياسين	جامعة الجزائر3 – الجزائر
5	د. بغداد غالي باي	جامعة معسكر – الجزائر
6	أ. بوقفة علاء	جامعة الجزائر3 – الجزائر
7	أ. شلالي رشيد	المدرسة العليا للدراسات التجارية – تيبازة – الجزائر

قائمة المحتويات

شكر وتقدير .....
إهداء .....
الملخص .....
الفهرس..... VI
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الأشكال..... XII
قائمة الملاحق..... XIV
مقدمة XVI
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة 2
تمهيد الفصل: 2
المبحث الأوّل: ماهية التنمية المستدامة 3
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة 3
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة..... 3
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة..... 4
الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة 5
المطلب الثاني: مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة..... 6
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة..... 6
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة 8
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة..... 11
الفرع الأول: البعد البيئي 12
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي..... 16
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي..... 17
الفرع الرابع: البعد التكنولوجي 18
المبحث الثاني: ماهية السياحة..... 22
المطلب الأول: مفهوم السياحة 22

الفرع الأول: تعريف السياحة 22
الفرع الثاني: خصائص السياحة 23
الفرع الثالث: أنواع السياحة 24
المطلب الثاني: أهمية ومقومات السياحة 26
الفرع الأول: أهمية السياحة 26
الفرع الثاني: مقومات السياحة 27
المطلب الثالث: مؤسسات النشاط السياحي 28
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات السياحية 29
الفرع الثاني: أنواع المؤسسات السياحية 30
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة 34
المطلب الأوّل: مفهوم التنمية السياحية المستدامة 35
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة 35
المطلب الثالث: أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية المستدامة 37
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة 39
خلاصة الفصل: 41
الفصل الثاني:دراسة تحليلية للواقع السياحي بالجزائر 42
تمهيد الفصل: 43
المبحث الأول: مقومات السياحة في الجزائر 44
المطلب الأوّل: المقومات الطبيعية بالجزائر 44
الفرع الأول: الموقع والمناخ 44
الفرع الثاني: التضاريس 46
الفرع الثاني: الثروة الحموية 50
المطلب الثاني: المقومات المادية والبشرية 51
الفرع الأول: النقل 52
الفرع الثاني: الاتصالات 53
المطلب الثالث: المقومات الثقافية 54
المبحث الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 56

المطلب الأول: مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية..... 56
المطلب الثاني: ركائز وآليات تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية..... 61
الفرع الأول: ركائز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية..... 61
الفرع الثاني: آليات تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 65
المطلب الثالث: آثار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على القطاع السياحي الجزائري..... 70
المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء السياحي في الجزائر لسنة 2017..... 75
خلاصة الفصل: 87
الفصل الثالث: الدراسات السابقة وطريقة وأدوات الدراسة الحالية..... 88
تمهيد الفصل: 89
المبحث الأول: الدراسات السابقة..... 90
المطلب الأول: الدراسات المحلية..... 90
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الدولية..... 97
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة..... 100
المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة 102
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة..... 102
الفرع الأول: منهج الدراسة 102
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعيّنته..... 103
الفرع الثالث: نموذج الدراسة 103
المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة 104
الفرع الأوّل: مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي 104
الفرع الثاني: المعاملات الإحصائية 105
الفرع الثالث: مقياس التحليل..... 106
المطلب الثالث: أداة الدراسة..... 107
الفرع الأوّل: بناء أداة الدراسة 107
الفرع الأوّل: صدق المقياس..... 109
الفرع الثالث: صدق الاتساق الداخلي..... 110
الفرع الرابع: الصدق البنائي..... 113

الفرع الخامس: ثبات أداة الدراسة 115
المطلب الرابع: اختبار الفروق..... 117
خلاصة الفصل: 125
الفصل الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية 126
تمهيد الفصل: 127
المبحث الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة 128
المطلب الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس والسن..... 129
الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس..... 129
الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب العمر 130
المطلب الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي والخبرة 131
الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي 131
الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الخبرة..... 132
المطلب الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي وقطاع النشاط السياحي..... 133
الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي 133
الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط السياحي..... 134
المبحث الثاني: اتجاه عينة الدراسة نحو تحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة 135
المطلب الأول: عرض لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات..... 135
الفرع الأوّل: الاتجاه العام لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي..... 135
الفرع الثاني: الاتجاه العام لتحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي 137
الفرع الثالث: الاتجاه العام لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي..... 139
الفرع الرابع: الاتجاه العام لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي..... 141
الفرع الخامس: الاتجاه العام للاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري..... 143
المطلب الثاني: نموذج رياضي لتحقيق أبعاد التنمية السياحية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة..... 144
المطلب الثالث: سبل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لدى مؤسسات قطاع النشاط السياحي من وجهة نظر عينة الدراسة ... 155
المبحث الثالث: نموذج مقترح لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع النشاط السياحي الجزائري 157
المطلب الأوّل: منطلقات النموذج 158
المطلب الثاني: أهداف النموذج..... 159

المطلب الثالث: محاور النموذج 159
الفرع الأول: تحديد متطلبات السوق السياحي..... 160
الفرع الثاني: وضع إطار عام لمتطلبات التنمية السياحية المستدامة 161
الفرع الثالث: تطوير الخدمات السياحية..... 162
المطلب الرابع: متطلبات تفعيل النموذج..... 162
الفرع الأول: تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائرية 162
الفرع الثاني: تفعيل الشراكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى..... 163
الفرع الثالث: متابعة ومرافقة مؤسسات قطاع النشاط السياحي 164
خلاصة الفصل: 165
خاتمة 166
قائمة المراجع 172
قائمة الملاحق 179
قائمة المحتويات 186